



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبة

الإصلاح الضريبي في ظل التحديات الحديثة للنظام الجبائي  
الجزائري

دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعريريج

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

تحت إشراف الدكتورة

خماج سليمة

من إعداد الطالبين :

● مباركية أسامة

● ميهوبي أسماء

2024-2023



## الإهداء

الحمد لله الذي أثار لي طريقي وكان لي خير عون

إلى أعلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى من كان سبب لوجودي على هذه الأرض

إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي أنحني لها بكل إجلال وتقدير و التي

أرجو أني نلت رضاها أُمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من أدين له بحياتي، إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي

إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى أخواتي وكل أفراد عائلتي، إلى كل أصدقائي بدون استثناء، إلى كل الأساتذة

الذين قدموا لنا يد المساعدة، إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا بدون نسيان

العزيران الغاليان جدي أطال الله في عمره وجدتي حفظها الله من كل سوء

وإيماننا بمبدأ أنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله، فإني أتوجه بالشكر الجزيل

لأستاذتنا خماس سليمة التي ساعدتنا كثيرا في إتمام هذا العمل إليكم جميعا أهديكم

هذا العمل المتواضع فما كان من التوفيق فمن المولى عز وجل

وما كان من التقصير فما نحن إلا بشر لسنا بمعصومين من خطأ أو السيان.

## أسامة

# الإهداء

إلى الوالدين الطاهرين الكريمين

إلى الإخوة و الأخوات

إلى الأحباب و الأصدقاء

أهدي هذا العمل

أسماء

## شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الذي امتلأت بحبه القلوب  
وسهلت بالتوكل عليه كل الدروب حمدا كما ينبغي لجلال وجهه  
و عظيم سلطانه نشكره علي توفيقه لنا بإتمام هذا العمل المتواضع  
و عملا بقول رسول الله صلي الله عليه و سلم \* لا يشكر الله من لا يشكر الناس \*  
نتقدم بالشكر الخالص للأستاذة المشرفة \* الدكتورة خماس سليمه \*  
علي تحملها عناء التصحيح و التوجيه و الإشراف  
الشكر موصول للأستاذ الفاضل الدكتور \* بزة الصالح \* علي التوجيه  
الشكر موصول للأستاذة الفاضلة الدكتورة \* أمينة بن خرناجي \* علي تقديم الإستشارة  
كما نتقدم بالشكر الخالص إلي موظفي مركز الضرائب برج بو عرييج علي تقديم يد العون  
كما نتقدم بخالص الشكر و العرفان إلي أعضاء لجنة المناقشة  
بقبول مناقشة هذه المذكرة

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية الإصلاحات الجبائية، التي شرع فيها مع مطلع تسعينات القرن الماضي، كخطوة هامة نحو تبسيط النظام الضريبي وعصرنة الإدارة لمواكبة ثورة الإعلام والاتصال في ظل الانفتاح الاقتصادي، ومن أجل إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كمصدر أساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة.

ومن أجل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي، مع استخدام أداة هي: التحليل من خلال دراسة حالة توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الإدارة الجبائية تسعى لمواجهة التحديات الحديثة للنظام الجبائي الجزائري، حيث أصبح الإصلاح الضريبي من الخطوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي الذي يدخل ضمن الهيكل المالي للاقتصاد ومركزا حيويا في تعبئة المدخرات، وتمويل التنمية، كما أثبتت التطورات الاقتصادية في الدول النامية، إلى أهمية دور النظام الجبائي في تمويل التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وقد نجحت الجزائر نسبيا في عصرنة جبايتها وإحلال مصادر جديدة لها بما يتطلب

مستلزمات العولمة كالجباية الخضراء، ضريبة الثروة، التجارة الإلكترونية لكنها مازالت بعيدة عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة .

**الكلمات المفتاحية:** الإصلاحات، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الجباية العادية و البترولية، التحديات

**ABSTRACT:** - This study aimed to know the effectiveness of the réform fiscal. The tax réforms initiated in the early 1991s constituted an important step towards simplifying the tax system and modernizing the administration to deal with the information and communication révolution in the light of the économic opening to make ordinary taxation in place of pétroleum taxation as a main source of financing of the state budget .

The réform of the tax system is considered one of the fundamental stages of économic réform because it is a stakeholder in the financial structure of the économy and a vital center in the mobilization of savings and the financing of development.

The économic évolution of développing countries striving to achieve sustainable développement goals has also démonstrated the importance of the role of the tax system in financing économic développement and maintaining économic stability. Algeria has been rélatively successful in modernizing its tax collection and introducing new sources to it, which requires the réquirements of globalization, such as green tax collection, wealth tax, and e-commerce, but it is still far from the ambitions déclared within the framework of the adopted tax policy.

**Key words :** réform , Information and Communication Technologies , ordinary fiscal pétrolium, challenges

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
II - I	الإهداء
III	شكر والعرفان
IV	ملخص الدراسة
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ - ج	المقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
35 - 1	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاح الضريبي
	المبحث الثاني: التحديات الحديثة للنظام الجبائي الجزائري
40 - 35	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة
48 - 40	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة
75 - 48	المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها وتفسيرها ومناقشتها
74 - 72	الخاتمة
78 - 75	قائمة المراجع
	الملاحق
	فهرس المحتويات

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	الجدول التصاعدي للضريبة علي الدخل الإجمالي	01
12	توزيع ناتج الرسم علي النشاط المهني	02
51	إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الإلكتروني لإدارة الضريبة 2024-2020	03
62	التغييرات التي طرأت على سقف الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة	04
63	تحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة	05
67	تعريفات رسم التسجيل القضائي	06
68	أهم مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر الأكثر زيارة	07
70	السلم الضريبي المقترح لحساب ضريبة الدخل الإجمالي لمزاولي نشاط التجارة الإلكترونية	08

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	الشكل رقم 01: أنظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر	01
44	الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمصلحة الرئيسية للتسيير	02
45	الشكل رقم 03 : الهيكل التنظيمي لمصلحة الرئيسية للرقابة والبحث	03
46	الشكل رقم 04 : الهيكل التنظيمي للمصلحة الرئيسية للمنازعات	04
47	الشكل رقم 05 : الهيكل التنظيمي لمصالح القباضة	05
62	الشكل رقم 06: منحنى يبين تطور سقف الإخضاع للضريبة الجزائرية الوحيدة	06
51	الشكل رقم 07 : دائرة نسبية تبين نسبة توزيع المكلفين حسب نوع المكلف	07

## قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الملحق رقم 01: التصريح بالوجود
02	الملحق رقم G12:02 التصريح التقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية ضمن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة
03	الملحق رقم G12 BIS:03 التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية ضمن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة
04	الملحق رقم G50 TER:04 إشعار بالدفع للضريبة علي الدخل الإجمالي
05	الملحق رقم G50 :05 إشعار بالدفع للضريبة علي الدخل الإجمالي
06	الملحق رقم ETAT 104 :06 كشف تفصيلي للعملاء

# مقدمة

**مقدمة:** في ظل التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني تحت تأثير ما يعرف بالعملة من تحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية، ونتيجة لأزمة تراجع أسعار البترول سنة 1986م وتزايد حجم المديونية عمدت الجزائر إلى انتهاج مسار للإصلاح الضريبي\* **حصيلة وآفاق\*** الذي شرعت فيه انطلاقا من مطلع القرن الحالي تماشيا مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي الذي يرمي إلى إضفاء العصرية و الفعالية على المنظومة الجبائية الجزائرية بصورة تدريجية وصولا إلى استخلاف الجبائية البترولية بالجبائية العادية كمصدر مستديم لموارد الميزانية، ومن أجل تعديل الإدارة الضريبية قامت بإصلاحات سابقة سميت **\*الجيل الأول\*** والتي عدلت النظام الجبائي الجزائري من خلال تبني ضرائب جديدة عصرية بالإضافة إلى تبسيط وتعزيز إجراءات لمحاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، لتليها عدة إصلاحات وتعديلات أخرى شملتها قوانين المالية السنوية والتكميلية؛ والتي تسعى في مجملها إلى تكييف النظام الضريبي مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي تعيشها الجزائر مواكبة بذلك متطلبات المعايير الاقتصادية الدولية، عصرية الإدارة الجبائية، الرقمنة التجارة الإلكترونية و رأس المال المالي .

في هذا الإطار و من منطلق الأهمية التي تكتسبها الإصلاحات الضريبية ارتأينا معالجة الإشكالية التالية:

أ- "ما مدى فعالية الاصلاحات التي عرفها النظام الجبائي الجزائري في ضل التحديات الحديثة؟"

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي أهم أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر؟
- ✓ ماهي التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري في إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية ؟
- ✓ ما مدى فعالية عصرية الإدارة الضريبية في مواجهة مختلف التحديات الحديثة ؟

## ب- فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: تميز النظام الضريبي الجزائري بالتعقيد لتعدد الضرائب وغموض النصوص التشريعية الجبائية وعدم الاستقرار ، نتيجة تنوع الضرائب وتعدد معدلاتها، بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها، كما ترتب على ذلك صعوبة في تسيير الجباية العادية مما عقد مهمة موظفي إدارة الضرائب، و أدى إلى كثرة المنازعات بين المؤسسات من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى.

- الفرضية الثانية: من أهداف الإصلاح الضريبي، إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وإرتفاع إيرادات الضرائب، ليس بسبب ارتفاع معدلاتها، بل نتيجة لتأطير الأنشطة الاقتصادية، من خلال زيادة الجهد الضريبي وإحداث توازن في الهياكل الضريبية، ونشر الثقافة الضريبية، مما يساهم في زيادة فعالية النظام الضريبي وجعلها أكثر عدالة .

- الفرضية الثالثة:عصرنة الإدارة الضريبية جاءت إستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية حيث وجدت الإدارة الضريبية نفسها في وضع بالغ الحساسية وأصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات ومسايرة التغيرات التي أفرزتها العولمة، فعصرنة الادارة الجبائية ساهمت في تطور الهيئات الضريبية.

## ت- مبررات اختيار الموضوع:

إن إختيارنا لهذا الموضوع له أسباب موضوعية و أخرى ذاتية:

## الأسباب الموضوعية:

- حداثة الموضوع وأهميته كونه يعالج النظام الضريبي كأحد أهم موارد الدولة وسبل تفعيله في ظل التحديات الراهنة .

## الأسباب الذاتية:

- علاقة الموضوع بمجال التخصص؛

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع ،بحكم التخصص العلمي والوظيفي في المستقبل؛

- إثراء المكتبة الجامعية بمرجع في هذا الموضوع.

## ث- أهمية الدراسة

- تكمن أهمية هذا البحث في اعتباره موضوعا معاصرا في مجال الجباية من خلال تأثير هذه الإصلاحات على الهيكل الاقتصادي للدولة وعمل هذه الأخيرة على وضع آليات مستحدثة لتفعيل النظام الضريبي.

## ج- أهداف الدراسة:

- معالجة الاشكالية المطروحة ؛
- دراسة مختلف التعديلات والإصلاحات التي شهدتها النظام الضريبي الجزائري ؛
- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه النظام الضريبي ؛
- دراسة جدوى هذه الإصلاحات في مواجهة مختلف التحديات
- إعطاء توصيات عملية .

## ح- حدود الدراسة: ارتبطت دراستنا بحدود مكانية و زمانية:

**الحدود المكانية:** تم إختيار مديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج كإطار عملي للدراسة التطبيقية؛  
**الحدود الزمانية:** تعلقت الدراسة بالفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2024 .

**خ- منهج الدراسة:** من أجل دراسة هذا الموضوع من جانبه النظري والتطبيقي والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي نعتقد انه المنهج الأنسب في دراستنا، تم إستغلال مختلف المؤلفات من كتب و مقالات وكذا الجرائد الرسمية والمناشير الوزارية ومختلف المواقع التي لها صلة بالموضوع وهذا من أجل الإلمام بكل جوانبه والحصول على المعلومات والإحصائيات اللازمة، كما تم الاعتماد على دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب حيث اعتمدنا تحليل الوثائق والمعطيات الممنوحة وكذا المقابلات الغير رسمية .

## د- صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع عموما والمراجع الجبائية على وجه الخصوص؛
- ثقافة التحفظ عن المعلومات في المؤسسات الجزائرية بشكل عام وبالخصوص المعلومات المتعلقة بالجباية ؛

- صعوبة جمع المعلومات من الجهات الرسمية المتخصصة أثناء الدراسة الميدانية و ذلك لتحفظهم وعدم اكترائهم بأهمية البحث .

ز- **هيكل الدراسة:** بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف البحث، حاولنا الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين: **الفصل الأول :** يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول الذي كان تحت عنوان الإطار المفاهيمي للإصلاح الضريبي، المبحث الثاني تناولنا فيه التحديات الحديثة للنظام الجبائي الجزائري متمثلة الرقمنة، الجباية الخضراء، الإقتصاد الغير رسمي، ضريبة الثروة أما المبحث الثالث كان بعنوان الدراسات السابقة والذي تم تخصيصه لدراسات السابقة باللغة العربية و الأجنبية لها علاقة بموضوع دراستنا.

**الفصل الثاني:** تطرقنا فيه إلى الدراسة التطبيقية، التي كانت تربص ميداني بمركز الضرائب برج بوعريريج وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه ذكر ميدان وأدوات الدراسة المتبعة، أما المبحث الثاني فكان نتائج الدراسة، تحليلها، تفسيرها ومناقشتها، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح إختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول  
الأدبيات النظرية  
و  
الدراسات السابقة

تمهيد:

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد من الأمور الضرورية في أي مجتمع، هذا التدخل يكون بقصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أما الشيء المختلف فهو الوسيلة المستخدمة، وتعتبر السياسة الضريبية إحدى أهم أدوات السياسة المالية للدولة، باعتبارها أداة تأثير علي الاقتصاد والمجتمع حسب منهجية واضحة وأهداف محددة، وذلك عن طريق ترجمتها ترجمة عملية إلى نظام ضريبي ناجح.

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاح الضريبي

تعريف النظام الجبائي: يعرف النظام الجبائي بأنه\* مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلائم مع الواقع الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطبيعة محددة من خلال التشريعات\*<sup>1</sup>.

كما عُرِفَ على أنه: "هو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل"<sup>2</sup>.

ويقوم النظام الضريبي على أساس معطيات تشكل النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، ويترتب على كون النظام الضريبي جزءًا من النظام الاقتصادي ضرورة انسجام وتوافق وتنسيق بين السياسة الضريبية ومختلف أشكال السياسة الاقتصادية، وتعتبر الضريبة متغيرًا اقتصاديًا تستعملها الدولة كأداة للمساهمة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي وكأداة للضبط الاقتصادي ويعتمد النظام الضريبي على ثلاث أسس:<sup>3</sup>

1. السياسة الضريبية؛

2. التشريعات الضريبية؛

1 مرسى السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص6

2 حمو محمد، أوسرير منور، محاضرات في جباية المؤسسات، الشركة الجزائرية بود واو، الجزائر، 2009، ص 51

3 بزة الصالح، محاضرات في النظم الضريبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير

الإبراهيمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، ص9

### 3. الإدارة الضريبية.

كما يتكون النظام الجبائي الجزائري من ستة قوانين (06) هي:<sup>1</sup>

✓ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ؛

✓ قانون الضرائب الغير المباشرة؛

✓ قانون الرسم علي رقم الأعمال ؛

✓ قانون الإجراءات الجبائية ؛

✓ قانون التسجيل و الطابع .

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي ودوافعه:

**1-1: مفهوم الإصلاح الضريبي:** تعني كلمة الإصلاح اصطلاحا \* التغيير، أي تغيير وضعية من شكل إلى آخر ومن مستوى معين إلى مستوى أحسن، سواء كان هذا التغيير جزئي أو كلي، أي أنه يمس كل أركان النظام القائم أو بعض أركانه فقط، فالإصلاح الضريبي هو عملية تغيير تمس الإدارة والنظام الضريبي معا \* <sup>2</sup>.

**1-2: تعريف الإصلاح الضريبي:** يعرف الإصلاح الضريبي بأنه "التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو ويمكن أن يكون هذا الإصلاح جزئيا لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها ويمكن أن يكون شاملا لكل الهيكل الضريبي للدولة وهي عملية تتطلب دراسة متكاملة للنظام الضريبي السائد".

**1-2 دوافع الإصلاح الضريبي:**

<sup>1</sup>بزة الصالح ، مرجع سبق ذكره،ص 92

<sup>2</sup>عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب،البليدة،2003، ص249

أ-تعقد النظام الضريبي: فقد واجهت المؤسسات نظاما ضريبيا معقدا نتيجة تنوع الضرائب وتعد معدلاتها، بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها، كما ترتب على ذلك صعوبة في تسيير الجباية العادية مما عقد مهمة موظفي إدارة الضرائب، وأدى إلى كثرة المنازعات بين المؤسسات من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى.<sup>1</sup>

ب- عدم ثبات التشريعات الضريبية: يعتبر عدم استقرار التشريع الضريبي الجزائري أكبر عقبة يواجهها المكلف لأنها تعبر عن التخبط وغياب قواعد الحوكمة وتمس بالأمن الجبائي للمكلف الذي يعيش دائما عن تغيرات تفقده الثقة في المستقبل ولا تساهم في تكريس تقاليد ضريبية دائمة، ومن أهم النقاط التي يتم تعديلها تلك المتعلقة بالجانب التقني والإجرائي بحثا عن التبسيط والتخفيف والضبط.<sup>2</sup>

ج- عدم كفاءة الإدارة الضريبية: تتسبب أحيانا الإدارة الضريبية في فشل النظام الضريبي المطبق في أي بلد، وذلك لأن النظام الضريبي الأحسن تطورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه وعليه فإن عدم كفاءة الإدارة الضريبية التي تتجلى في عدم توفر العنصر البشري المؤهل وعدم توفر الإمكانيات المادية.<sup>3</sup>

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي وأدواته:

1-2: أهداف الإصلاح الضريبي: تعددت الأهداف التي سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى تحقيقها عن طريق الإصلاح الضريبي، ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر أهمها:

أ- رفع من المردودية المالية للجباية العادية: من خلال زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة والعمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي يعتبر مصدرها غير دائم؛ وذلك بجعل الجباية العادية تغطي نفقات التسيير للميزانية العامة.

1 عادل سلطاني، محاضرات في مقياس التسيير و التدقيق الجبائي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة

محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، ص 5

2 مراد ناصر، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري، رسالة ماجستير (غير منشورة)،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص1

3 عادل سلطاني، المرجع السابق، ص5

ب- تطوير النظام الجبائي على المستويين التشريعي والمؤسسي: وذلك بتحديث الإدارة الضريبية وإصلاح القوانين على أساس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الضريبية، بناء على أفضل التجارب العالمية في مجال الضرائب وتحسين العلاقة بين السلطات الضريبية والمكلف لإرساء ثقافة الالتزام الجبائي.

ج- الرفع من مستوى الامتثال الضريبي: تسعى الإدارة الضريبية المعاصرة إلى الوقوف على احترام المكلفين للالتزامات الضريبية، من خلال تبسيط الإجراءات الضريبية وتوفير خدمات ضريبية مجودة والحرص على مبدأ الثقة المتبادلة بينها والمكلفين بالضريبة، وهذا لتحسين مستوى الامتثال الضريبي الطوعي للمكلفين النزاهيين، ومن جهة أخرى يجب على الإدارة الضريبية الأخذ بعين الاعتبار الفئة من المكلفين بالضريبة الذين يحاولون استغلال ثغرات الإدارة للتهرب الضريبي، فيجب عليها تطوير وعصرنة عملية الرقابة الضريبية للتصدي لهذا النوع من الممارسات وللضغط على هذه الفئة لاحترام القواعد والإجراءات الضريبية وبالتالي تحسين مستوى ما يسمى بالإمتثال الضريبي القسري.

د- تحديد مجموعة من الأهداف الاقتصادية: سعت السلطات الجزائرية من خلال الإصلاح الجبائي تحقيق الأهداف الاقتصادية التالية:<sup>1</sup>

- ✓ نمو الاقتصاد عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الجبائي المفروض على المؤسسات ؛
- ✓ خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات ؛
- ✓ الاهتمام المستمر بإعادة توزيع المداخيل وحماية القوة الشرائية للعملة ؛
- ✓ متابعة تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للدولة ؛
- ✓ تحسين شفافية النظام الجبائي.

أدوات الإصلاح الضريبي:

2-2 أدوات الإصلاح الضريبي: تتمثل أدوات الإصلاح الضريبي فيما يلي :

<sup>1</sup> محمد ديلخ، تكييف النظام الجبائي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 24

أ- الهندسة الضريبية إن مفهوم الهندسة الضريبية يعني إعادة هيكلة النظم الضريبية من خلال دراسة وتحليل مكونات النظام الضريبي المتمثلة في السياسة الضريبية، التشريعات لضريبية، الإدارة الضريبية وفقا لأسس ديناميكية مبتكرة، لتطبيق الهندسة الضريبية التي تهدف إلى صياغة هيكل السياسة الضريبية يجب إعادة عناصر النظام الضريبي على أسس جديدة مبتكرة، تحقق توافق بين عناصرها، وذلك تمهيدا لوضع نظام ضريبي حديث يتماشى وطموحات المجتمع من خلال الإصلاح الضريبي .

تعريف الهندسة الضريبية: \* أحد فروع هندسة النظم التي تمثل أسلوبا علميا يهدف إلى إعادة صياغة هيكل السياسة الضريبية بحيث يتم إعادة تركيب عناصر منظومة النظام الضريبي على أسس جديدة مبتكرة تحقق التوافق والتناغم بين عناصره، وتحقيق في نفس الوقت الأهداف الاقتصادية القومية بأقل قدر من التكاليف الاجتماعية في ظل الظروف المتغيرة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية\*<sup>1</sup>

أهداف الهندسة الضريبية: تتمثل أهداف الهندسة الضريبية فيما يلي: <sup>2</sup>

1. تفكيك عناصر النظام الضريبي ودراسة كل جزء على حدي، ثم إعادة تركيب أجزائه على أسس علمية سليمة بحيث يتم مراعاة ظروف البيئة الداخلية والخارجية ؛
2. مقابلة احتياجات وتوقعات كل من المجتمع الضريبي والحكومة في توفير نظام ضريبي جيد بكفل العدالة ويسهم في تمويل الإنفاق العام بأقل قدر من الأعباء؛
3. مراعاة عامل التكلفة والعائد **cost-benifict** عند إعداد النظام بهدف تدنية التكاليف الاجتماعية للنظام وتقليل فرص التعديل المستمر في التشريع الضريبي، ما يؤدي إلى تدنية خسائر المجتمع.

ب- الحوكمة الجبائية: تعتبر الحوكمة الضريبية أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، لما تمثله المؤسسات الضريبية من عنصر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني، من خلال الأدوار الجديدة للإدارات الجبائية لتحقيق الصلابة في الرقابة الجبائية، والشفافية المعتمدة لتحويل المعلومات الجبائية لجمهور

1 فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، وكالة الأهرام للنشر والتوزيع، مصر، 1995، ص05

2نعيم فهم حنا، دورا لهندسة الضريبية في إعادة هيكلة النظام الضريبي، مجلة بحوث تجارية، المجلد20، العدد05، يناير1997، ص180

المكلفين لتنظيم سير السياسة الجبائية، وتشمل هذه الترتيبات، القواعد القانونية الجبائية وإنشاء السلطات المالية المستقلة.

**مفهوم الحوكمة الضريبية:** تعرف الحوكمة الضريبية على أنها " مجموعة القواعد والإجراءات التي تمارسها الإدارة الضريبية لضمان حسن سير العمل والارتقاء به ، وزيادة الثقة بين المتعاملين معها لتحقيق العدالة وتوفير الشفافية وتفعيل الرقابة وتقرير المساءلة لجميع العاملين، وذلك لتحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي والاقتصادي للدولة " <sup>1</sup>.

**مبادئ الحوكمة الضريبية:** تتلخص مبادئ الحوكمة فيما يلي:

**دور مجلس الإدارة:** ينبغي على مجلس الإدارة أن يحدد ويفصح عن صلاحياته، في اتخاذ القرار الجبائي <sup>2</sup>.

**الإفصاح والشفافية:** الشفافية الجبائية هي الأسلوب التي يمكن من خلاله عرض القوانين، والتعليمات الضريبية على المكلفين لمعرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم، بعيدا عن اللبس والغموض وتعدد الإجراءات، والإفصاح يبين أوجه صرف الحصيلة الضريبية ليعرف الممول مدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية ، ومدى الاستفادة التي تعود عليه عن طريق نشر بيانات تفصيلية.

**المساءلة المتكافئة:** إن توفر أنظمة للمساءلة وفق صلاحيات موظفي السلطة المالية، تعمل على تعزيز ثقة الأطراف ذات العلاقة بنزاهة الإدارة التنفيذية، والحد من الفساد المالي والإداري، فالإدارة الضريبية مسؤولة تجاه الموظفين حول قرارها ، وإمكانية قيام المكلفين بالضريبة برفع قضاياهم أمام المحاكم <sup>3</sup>.

1 مهند محمد موسى العبيني ، عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44، ص136 .

2 محمد نور الدين البريم ، حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي "رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، ص32

3 مولود مليكاوي ، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر" ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 8، 2015، ص147.

المشاركة الجماعية:قاعدة هذا المبدأ على أن يكون هناك مشاركة للجميع في الإدارة الضريبية،وتتم هذه المشاركة باستقلالية كبيرة عل هذا الاتجاه هو الذي دفع المشرع إلى مبدأ التمثيل المقصود للأطراف ذوي المصالح الحيوية،في اللجان العليا بالمصالح الضريبية، بما يحقق المصالح العليا للممولين والإدارة الضريبية في نفس الوقت كل فرد يكون مسؤولاً عن أفعاله.

**ج- التحريض الضريبي:** تعتبر الحوافز الضريبية تقنية يستعملها المشرع للتأثير على سلوك المكلفين بما فيهم المؤسسات الاقتصادية، فهي تعرف **\*بالتضحية الضريبية\***،تستعملها الدولة لتشجيع الممولين إلى المبادرة في توازن هيكل قطاع الاستثمار التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، كما تعتبر إجراءات التحريض من الوسائل الفنية لتشجيع الاستثمار سواء من المستثمرين المحليين أوالأجانب، تتخذ هذه الإجراءات أشكالاً مختلفة نورد منها مثلاً التخفيض الضريبي،الإعفاء الضريبي الجزئي،الإعفاء الضريبي الكلي أوالمؤقت كما أن نجاح هذه الإجراءات مرهون بتوفير البيئة الملائمة والمشجعة لتنشيط الديناميكية الاقتصادية وحتى الاجتماعية.

**د- العقوبات الجبائية:**إن العقوبات الجبائية إحدى الآليات التي تلجأ إليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها وهو الحفاظ على الأمن الضريبي، باعتبار الضريبة مصدراً جوهرياً في تمويل النفقات العامة يمكن تعريفها على أنها " وسيلة من الوسائل الإدارية الرادعة تطبقها الجهة المختصة بناء على نص قانوني من أجل ردع مرتكبي المخالفات الجبائية بهدف المحافظة على النظام الاقتصادي فيها ".

شرعية الجزاء الجبائي: تقوم على ضوابط ثلاثة هي:<sup>1</sup>

**الضابط الأول:**أن يكون سبب الجزاء الجبائي ممثلاً في تصرف منسوب إلى المخالف لقوانين الضرائب ومشكلاً لمخالفة جبائية.

**الضابط الثاني:** أن يكون الباعث الحقيقي على توقيع الجزاء ممثلاً في ضرورة قمع الخطأ الجبائي.

**الضابط الثالث:** ألا يكون الجزاء متسماً بقوة تتجاوز جسامته الخطأ الذي وقع الجزاء من أجله.

1 سهيلة بوخميس،العقوبات الجبائية في الجزائر، جامعة 8ماي 1945، قالمة، ص41

## الهدف من تنفيذ الجزاءات الجبائية

✓ الجزء الجبائي يستهدف الإصلاح والتقويم ؛

✓ الجزء الجبائي يرتبط دائماً بالنص القانوني الذي يقره الهدف من تنفيذ الجزاءات الجبائية.

ح- ترسيخ الوعي الضريبي: يمثل الوعي الجبائي الحالة النفسية التي يعيشها المكلف أثناء قيامه بواجبه الجبائي اتجاه وطنه، ومن المؤكد أن درجة الوعي الجبائي لها تأثير مباشر على النظام الجبائي السائد في مجتمع ما، حيث تتوفر شروط وعناصر الوعي الجبائي لدى الأفراد ومسيري الشركات من جهة ومستخدمي الإدارات الضريبية من جهة أخرى تزداد معها الحصيلة الضريبية، وهو ما ينعكس بالإيجاب على فعالية النظام الجبائي وتمثل عناصر الوعي الجبائي في شروط أربعة: <sup>1</sup>

✓ فهم القصد من دفع الضريبة ؛

✓ الاقتناع بالزامية الضريبة ؛

✓ المبادرة إلى تسديد الضريبة؛

✓ عدم السعي إلى التهرب من دفعها.

خ- ترشيد الرقابة الجبائية: إن حوكمة وترشيد الرقابة الجبائية بمبادئ أساسية وجوهرية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالفكر الجبائي وهي: العدالة، اليقين، الملائمة في التسديد والمرونة، بما يستوعب التغييرات الحاصلة في الحياة الإقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن إستمرارية هذه المبادئ ويحقق أهداف الرقابة الجبائية، وإن من صفات ترشيد الرقابة الجبائية أن يحقق أفضل توسيع للوعاء الجبائي بما يحقق الحجم الأمثل من تحصيل الإيرادات الجبائية وعليه فانه لتحقيق رشادة جبائية للوعاء والتحصيل الجبائي يتوقف على ترشيد مستويات عديدة أهمها: ترشيد الدائرة القانونية، ترشيد دائرة الإدارة الجبائية، ترشيد دائرة المكلف، ترشيد دائرة الثقافة الجبائية.

<sup>1</sup>الصالح بزة، المرجع السابق، ص 17

### المبحث الثالث: فعالية النظام الضريبي وإصلاحات الجيل الأول

**3-1: فعالية النظم الضريبية:** يمكن لأي دولة أن تقوم ببناء نظامها الضريبي بالاعتماد على الأركان الثلاثة السالفة الذكر (تحديد الأساليب والصور الفنية للضرائب المختارة)، ثم يتم صياغتها في شكل نصوص تشريعية مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها، وبذلك يكون النظام الضريبي المطلوب قد إكتمل بناؤه من الناحية الإجرائية (الفنية والتشريعية)، أما فعاليته تبقى مرهونة بنتائج التطبيق العملي.

**3-1-1: مفهوم الفعالية:** يقصد بالفعالية مدى قدرة النظام الضريبي على تحقيق أهدافه بشكل متوازن<sup>1</sup>، و بمعنى أدق هي قدرة النظام الضريبي على التأثير الإيجابي في الحياة الاقتصادية، لتحقيق الكفاءة والعدالة.

وقد طرح أحد خبراء صندوق النقد الدولي مجموعة مؤشرات حول النظام الضريبي الجيد وعرفت بإسمه : **فيتو تانزي<sup>2</sup> (VITO TANZI)** :

أ- **مؤشر التركيز:** يتعلق بمصدر حصيلة الضرائب بالاعتماد على عدد قليل من الضرائب تشكل أعمدة النظام الضريبي وتساهم بالحصة الكبرى من إجمالي حصيلة الضرائب، أفضل من توزيع الحصيلة على عدد كبير من الضرائب، مما يزيد في أعباء التحصيل ويخلق إزعاج ويخلق إنطباع بأن الضرائب مفرطة<sup>3</sup>.

ب- **مؤشر التشتت:** وجود الضرائب ذات المردود الضعيف، هو بمثابة عبء على مصلحة الضرائب، وبالتالي فإن إلغائها يشكل إزاحة لمشكلة ومساهمة في تخفيف العبء وبالتالي تبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه أثر على مردودية النظام.

ج- **مؤشر التآكل:** ويتعلق الأمر بالوعاء الضريبي، و إلى أي مدى تم استيعاب الوعاء الممكن أو المتوفر، ذلك أن الوعاء الضريبي يمكن تقليصه بتضييق نطاق الإخضاع عبر الاستثناءات والإعفاءات

<sup>1</sup> ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة، الجزائر، ص 75

<sup>2</sup> Vito Tanzi et Howell Zée, « Une politique fiscale pour les pays en développement » *Fond Monétaire International, Dossiers Economiques. Édition française, Division française Services linguistiques du FMI, Mars. 2001.*

<sup>3</sup> جازية أمير، عاشور يوسف، المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات جبائية، المجلد 7 العدد 2، ص 78

و التي تعرض الوعاء الضريبي للتآكل مما يؤثر على حصيلة الضرائب وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات ومثل هذا الإجراء من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

ح - مؤشر متأخرات التحصيل: الكثير من إدارات الضرائب تعاني من نقص الفعالية في تحصيل مستحقات الضرائب، سواء لنقص الوسائل أو لعدم القدرة، بفعل المقاومة الشديدة لبعض للمكلفين بالضريبة والتي تصل إلى درجة التحدي، في غياب أدوات ردعية وصارمة، فإن نسبة المتأخرات تبقى مرتفعة وتضر بحصيلة الضرائب<sup>1</sup>.

خ - مؤشر التحديد: يتعلق الأمر بالتحديد الدقيق لنوعية الضريبة، إن كانت على رأسمال أو دخل رأس المال، إن كانت على الأرباح المحققة أو الأرباح الموزعة، كل ذلك يمكن إدراجه ضمن قاعدة اليقين والوضوح و التي تفتقد إليها الكثير من التشريعات الضريبية في الدول النامية، وإذا نظرنا إليها بمقاييس الحوكمة يمكن إدراجها ضمن مبدأ المقروئية.

د- مؤشر الموضوعية: يتعلق الأمر بطرق تحديد وقياس الأوعية الضريبية ومدى شفافيتها ودقتها و يقترن هذا المؤشر بقاعدة اليقين والملائمة لآدم سميث عندما يشترط أن تكون الضريبة واضحة و معلومة دون غموض أو تحكم، وتحصل بالطرق التي لا ترهق المكلف والإبتعاد عن التقدير الجزافي،

ويتعلق الأمر بمبدأ المقروئية الواضحة (La lisibilité) ومبدأ الرؤية والوضوح (La visibilité)<sup>2</sup>.  
ذ- مؤشر التنفيذ: يتعلق الأمر بقدرة الإدارة الضريبية على التنفيذ الكامل والكلي و الشامل للنصوص والتشريعات الضريبية، الكثير من النصوص التشريعية تبقى دون تطبيق، لأسباب متعددة قد تكون لعدم صدور نصوص ولوائح تطبيقية، أو لغياب الجدية والإرادة، وبعض الأحيان اللامبالاة.

1 بن فلامي أمال وفراحي بلال، فعالية النظام الجبائي في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني: تفعيل النظام الجبائي الجزائري في

ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، المدينة في 16 ديسمبر 2019، ص6

<sup>2</sup> Mustafa Bensahli, La gouvernance en fiscalité et ses sept règles capitales, expérience Algérienne, Enag éditions, alger, 2014, p40

ر- مؤشر تكلفة التحصيل: وهذا المؤشر لا يختلف تماما عن قاعدة الإقتصاد في نفقات الجباية لآدم سميث، أو مبدأ تكلفة التوافق الضريبي فالضريبة يجب أن تكون منتجة أي لا تكلف خزينة الدولة مصاريف كبيرة للتحصيل لدرجة أن حصيلتها يمكن أن تنفق على جبايتها<sup>1</sup>.

### 2-3: الجيل الأول للإصلاح الضريبي

3-2-1: إصلاح التشريعات الضريبية: ما ميز الإصلاح الضريبي في الجزائر هو إحداث ضرائب جديدة وعصرية تضاهي بذلك الأنظمة الضريبية للدول المتقدمة وتمثلت هذه الضرائب فيما يلي:

أ- الضريبة الدخل الإجمالي: أسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991 حيث تم تعريفها في المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي:

\* تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وشركات التضامن تسمى ضريبة الدخل وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة<sup>2</sup>، ويعد هذا الجدول آخر التعديلات في الضريبة على الدخل الإجمالي وهو كما يلي :

الجدول رقم(01): جدول الشرائح للضريبة على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة %	قسط الدخل الخاضع للضريبة
0%	لا يتجاوز: 240.000
23%	من 240.000 إلى 360.000
27%	من 360.000 إلى 1440000
30%	من 360.000 إلى 1440000
33%	من 360.000 إلى 1440000
35%	أكثر من 1440000

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ب- الضريبة على أرباح الشركات: أسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991 حيث تم تعريفها في المادة 38 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي:

<sup>1</sup>حسين محمود عبد الله، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الجبائي: دراسة تطبيقية في سورية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، ص 57 .  
<sup>2</sup>وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021.

\* تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 تسمى الضريبة على أرباح الشركات <sup>1</sup>.

ج- الرسم على القيمة المضافة: أسس الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991 بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد على تأدية الخدمات (TUGPS) نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمته للإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني، إن هذا الرسم TVA يتحدد بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والإستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، يعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة ضريبية لعصرنة الاقتصاد الوطني ضريبة حديثة واسعة التطبيق، وذلك لما تتمتع به هذه الضريبة من خصائص هي: <sup>2</sup>

- ضريبة غير مباشرة: لا تدفع مباشرة من طرف المستهلك النهائي الذي يعتبر المدين الحقيقي ولكن من طرف المؤسسة التي تعتبر المدين القانوني الذي يضمن إنتاج وتوزيع السلع والخدمات.  
- ضريبة نسبية القيمة: تحصل بنسبة قيمة المنتجات وليس بالاستناد إلى النوعية المادية للمنتج.  
- ضريبة تتوقف على آلية الخصوم: بمعنى أن للمكلف حق إستعادة الرسم المدفوع على مدخلاته.

ح- الرسم على النشاط المهني: أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 بمعدل 2.55% تعويضا للرسم على النشاط الصناعي والتجاري، الذي كان مفروض بمعدل 2.55%، وللرسم على النشاط غير التجاري الذي كان مفروضا بمعدل 6.05%، يستحق هذا الرسم على الإيرادات الإجمالية لرقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف المكلفين الذين يقومون بممارسة النشاط الذي يخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات وتوزع حصيلته كما يلي:

الجدول رقم: (02) توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني (TAP)

البلدية	الولاية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
1.30 %	0,59 %	0,11 %

المادة 282 مكرر: 5 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

1 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021، مرجع سبق ذكره.

2 أمينة بن خزناسي، محاضرات في جباية المؤسسة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، ص 36

**3-2-2: إصلاح الإدارة الضريبية:** شكل مشروع العصرية أكبر ورشة للإصلاح الجبائي من حيث هندسته ومحتوياته وخطواته لأن نجاح سياسة الإصلاح الضريبي تتبلور في إدارة ضريبية فعالة باعتبارها الهيئة المتفاعلة، ولإعادة تنظيم الهياكل الإدارية وطرق تسييرها قام المشرع الجبائي بإحداث نظام جديد للإدارة يركز أساسا على فكرة جمع المهام و الوظائف الجبائية في مصلحة واحدة وتصنيف فئات المكلفين حسب درجة أهميتهم مع إدراج الطرق والوسائل العصرية والرقمية، بغية تبسيط وتسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين من أجل زيادة نسبة الاستجابة الطوعية في دفع الضريبة في إطار تعميم مفهوم الشباك الجبائي والهياكل الثلاثة المستحدثة هي:

أ- مديرية كبريات المؤسسات (DGE): يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002 التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، لإعادة هيكلة المصالح الجبائية استكمالا للإصلاح الجبائي، الذي شرع فيه في بداية عام 1992، في بيئة تضمن البساطة والسهولة والأمن والسلاسة، وحسب الرسالة رقم: 65 للمديرية العامة للضرائب تحت عنوان مديرية كبريات المؤسسات مصلحة حديثة جاء كما يلي " في إطار تحديث النظام الجبائي فان مديرية كبريات المؤسسات بصدد القيام بإضفاء المعلوماتية على الإجراءات الجبائية المتمثلة في الإجراءات الآنية التي تعتبر إجراءات إدارية تتم عن بعد قصد تعويض الشكليات الورقية"، انطلقت في مزاولة مهامها فعليا ابتداء من جانفي 2006 وهي مكلفة بمهام الوعاء، التحصيل، الرقابة والمنازعات لمختلف الضرائب والرسوم المستحقة على المكلفين بالضريبة الداخليين في نطاق اختصاصها والمتمثلين في:<sup>1</sup>

✓ الشركات العاملة في قطاع المحروقات الخاضعة للقانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل و المتمم.

✓ الشركات المقيمة بالجزائر، العضو في مجتمعات أجنبية وكذا تلك التي لا تتوفر على إقامة مهنية دائمة في الجزائر، كما هي مذكورة في المادة: 156-1 من قانون الضرائب المباشرة.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2002)، قانون رقم 01-21 مؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة، 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002، المادة 32، الجريدة الرسمية العدد 79، ص 16

✓ شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال كما هو منصوص عليه في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي يفوق أو يساوي رقم أعمالها السنوي 100 مليون دينار جزائري.

**ب-مراكز الضرائب(CDI):** تعد هذه المراكز ضمن مسار عصرنة الإدارة الضريبية، حيث تم استحداثها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياته، ومع العلم أن قانون المالية لسنة 2003 هو أول من ذكر مراكز الضرائب عندما تكلم في المادتين 31-32 عن تواريخ وكيفية دفع الضريبة ونظام الأقساط المؤقتة والتسديدات الفصلية للمكلفين التابعين لإختصاصها، وحسب المرسوم التنفيذي أعلاه، تتكفل مراكز الضرائب بتسيير الملفات ومراقبة المكلفين ذوي الأهمية المتوسطة الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام لإضافة إلى مجموع المهن الحرة، وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة من المكلفين بالضرائب بعنوان نشاطاتهم المهنية، وأيضا يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف ويمثل مركز الضرائب \*المحاور الجبائي الوحيد\* والمكلف بالتسيير العرضي لملفه، يتكفل بأعمال التقييم ومتابعة التزامات التصريحات و الدفع، حساب الحصائل، المراقبة و التحصيل<sup>1</sup>.

**ج-المراكز الجوارية للضرائب(CPI):** مثل إطلاق المركز الجوّاري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هيكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها<sup>2</sup>، الذي تم الانطلاق فيه من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب سنة 2006، ويعتبر المركز الجوّاري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية و

1 وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب.

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20>

2 مديرية العلاقات العمومية والاتصال (2019)، مجال صلاحيات المركز الجوّاري للضرائب: الأشخاص والضرائب المعنية، نشرة

2019 المديرية العامة للضرائب، ص3.

تحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، يهدف ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط و تنسيق وعصرنة الإجراءات.

**3-2-3: أنظمة الإخضاع الضريبي:** حيث عادة ما تعتمد الإدارة الجبائية الجزائرية مبدئيا لتقدير المادة الخاضعة للضريبة إلى ثلاثة أنظمة للإخضاع الضريبي، Régimes d'Impositions وذلك حسب مستوى المادة الخاضعة للضريبة المحققة من طرف المكلفين بالضريبة وذلك كما يلي:

**أ- النظام الحقيقي:** يخضع لهذا النظام كبار المكلفين بالضريبة (النشاط الإنتاجي، البيع بالجملة، نشاط التصدير والاستيراد، الأشغال العمومية) من الأشخاص الطبيعية وكذا الأشخاص المعنوية (الشركات بمختلف أنواعها الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ ثمانية ملايين دج حيث يتركز هذا النظام على مبدأ التصريح الجبائي من خلال قيام المكلفين بالضريبة بإيداع تصريحات جبائية بالمادة الخاضعة للضريبة لدى إدارة الضرائب في آجال معينة، مع إحتفاظ هذه الأخيرة بحقها في الرقابة فيما بعد من أجل التأكد من صحة تلك لتصريحات المكتتبه من طرف هؤلاء المكلفين وتعديله إذا بني على غش أو خطأ حيث يتميز هذا النظام بأنه مخصص لكبار المكلفين بالضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي سقف ثلاثين مليون دج، كما أن المكلفين بالضريبة التابعين له ملزمون بمسك محاسبة منتظمة طبقا لأحكام النظام المحاسبي المالي، وهم بذلك مطالبون بمسك ثلاثة دفاتر محاسبية على الأقل دفتر لليومية، ودفتر للأجور والجرد، بالإضافة إلى الوثائق الثبوتية الأخرى فواتير الشراء والبيع وغيرها.

**ب- النظام المبسط :** هو بمثابة نظام الربح الحقيقي مع تبسيط الالتزامات الجبائية للمكلفين الخاضعين له، وهم المكلفون بالضريبة الذين يحققون مداخيل تابعة لفئة أرباح المهن غير التجارية (المهن الحرة) الذين تجاوز رقم أعمالهم عتبة الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (8.000.000 دج) أوالذين اختاروا الخضوع لهذا النظام طواعية.

**ج- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة :** عرفت الجهود المبذولة من طرف الإدارة الجبائية، تقدما معتبرا فيما يخص تخفيف وتحسين الخدمة التي تقدمها لمستعمليها، وذلك بإنشاء الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) سنة 2007، والتي تم تعديلها بموجب قانون المالية وكذا قانون المالية التكميلي لسنة 2015، حيث يخضع لها أكبر عدد من المكلفين بالضريبة (قاربة المليون مكلف سنة 2022) وما يميز هذه الضريبة

ليس فقط خاصيتها الفريدة كونها تعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، بل تعداه إلى بساطتها من حيث حسابها وكذا طريقة دفعها.

\*تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة علي الدخل الإجمالي و الضريبة علي أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة و الرسم علي النشاط المهني<sup>1</sup>.

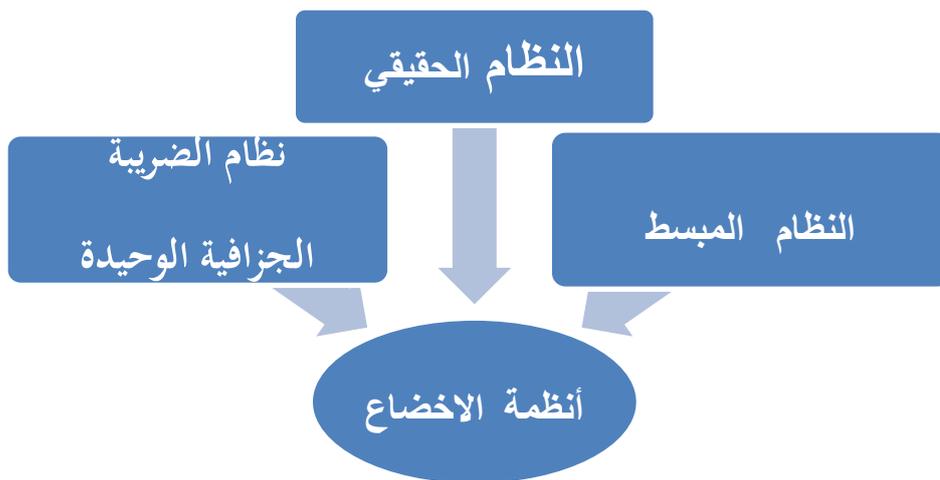
و يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

=الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ( 30.000.000 دج)  
=المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع والمؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000)<sup>2</sup>.

فالمشروع الجزائري خلال الإصلاحات التي مست النظام الجبائي الجزائري بين التعديل والإضافة، الإلغاء

وإعادة الإدراج على مجموعة من أنظمة الإخضاع الضريبي للمكلفين بالضرائب نوجزها في الشكل:

الشكل رقم: (01) أنظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين

1الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 282 مكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مديرية الضرائب 2015، ص 126 .

2الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 282 مكرر1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مديرية الضرائب 2015، ص 126 .

المبحث الثاني: التحديات الحديثة للنظام الجبائي الجزائري:

المطلب الأول: الرقمنة، التجارة الإلكترونية، و الإقتصاد الغير رسمي

### 1- الاصلاح الضريبي و تحديات الرقمنة:

**1-2: الرقمنة:** تعد الرقمنة من أبرز التوجهات الأساسية في العصر الحالي لما لها من تأثير في البيئة الاقتصادية، الإجتماعية و السياسية، من أجل تحسين جودة الخدمات المختلفة ودعم تطبيق الذكاء الإصطناعي والتكنولوجي وقد إكتسحت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات و باتت مسعي العديد من الدول، لإرسائها وتطبيقها.

**1-1-2 تعريف رقمنة الإدارة الجبائية:** تتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح "الرقمنة" وذلك وفقا للسياق الذي تستخدم فيه فتعرف الرقمنة على أنها\*منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي\*.

الرقمنة مفهوم حديث إرتبط ظهوره ببروز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات يسمح بتحويل البيانات إلى النظام الرقمي من جهة أخرى تعتبر الرقمنة عملية انتقال الإدارات والمؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج حديث يعتمد على التكنولوجيا.

**2-1-2: رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر:** إنطلاقا من فكرة تجسيد الإدارة الإلكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المكلف، تم إحداث جملة من التغييرات أهمها:<sup>1</sup>

أ-إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية:ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال بإحداث موقع الإلكتروني لإدارة الضرائب، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية، نصوص ومناشير جبائية وتعليمات مختلفة، حيث تهدف

<sup>1</sup>رمادية عبدالله سفيان، قويدري كمال، تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر عصرنة الإدارة الضريبية نموذجا، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 14 ،العدد رقم 02،السنة 2020،ص 463.

الإدارة الضريبية من خلال هذا الموقع الإلكتروني إلى نشر المعلومة الجبائية والتكفل بإنشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الإنترنت.

**ب- رقم التعريف الجبائي الإلكتروني:** أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي الكترونيا عن طريق الدخول إلى الموقع الإلكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض فيكفي إدخال البيانات الخاصة للمكلف بالضريبة على الموقع الإلكتروني وإتباع الخطوات , كما يوفر هذا الموقع على مزايا عديدة كإمكانية التأكد من صحة رقم التعريف الجبائي.

**ج- اعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني:** سعيًا من الإدارة الضريبية إلى إضفاء الصبغة الغير المادية للإدارة الجبائية, نص المشرع الجزائري على قبول إمكانية فحص المحاسبة الممسوكة وفق نظام الإعلام الآلي حيث يعكس هذا الإجراء الإستراتيجية الجديدة وهي تكييف آليات الرقابة الجبائية مع متطلبات الإدارة الإلكترونية .

**د- تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد:** في إطار رقمنة الخدمة العمومية وسعيًا إلى تبسيط الإجراءات الضريبية وتقريب الإدارة من المواطن, وُضع نظام لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية عبر الإنترنت من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية, فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على جميع الوثائق والتصريحات الجبائية وحساب الضريبة وإكتتاب التصريحات من خلال الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض.

### 2-1-3: بوابة التصريح الإلكتروني عن بعد جبايتك " Jibaya'tic " :

لتجسيد مشروع عصرنه الإدارة الجبائية قامت المديرية العامة للضرائب بالاستعانة بمكتب لاستشارات الاسباني " INDERA SETEMA " من أجل إنشاء نظام معلومات جبائي من نوع (ERP-SAP) الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث قطاع الضرائب, أطلق على هذا النظام سمية " جبايتك", يعتبر البوابة الالكترونية الجديدة للإدارة الجبائية الجزائرية وهو عبارة عن نظام يسمح بالتصريح والدفع مرتبط بنظام المعلومات لتعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد<sup>1</sup>, يتم

1 عفاف بولحية، إبراهيم بوجاحة، التحول الرقمي للإدارة الجبائية في ظل تبني نظام جبايتك، الملتقى الدولي افتراضي البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية " الفرص التحديات والأفاق 2022، ص 6.

الدخول لها عن طريق التسجيل الذي يسمح بالدخول إلى حساب مؤمن وخاص بالمكلف يمكنه من<sup>1</sup>:

✓ الوصول إلى معلوماته الخاصة العنوان، رقم الهاتف؛

✓ كتابة التصريح بالضريبة مع حساب أوتوماتيكي؛

✓ إرسال التصريحات والقيام بعملية الدفع مع متابعة مستمرة لكل نشاط.

ومن أهم المزايا التي تقدمها بوابة التصريح عن بعد \*جبايتك\* بالنسبة للإدارة الجبائية أو للمكلف:

✓ الرقمنة الشاملة لجميع العمليات الجبائية الإدارية ابتداء باستقبال المكلفين ثم القيام بمختلف

التصريحات إضافة إلى تحديد الوعاء الضريبي وكذا التحصيل الجبائي؛

✓ إجراء العمليات من مقر المكلفين مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم

التصريحات الجبائية؛

✓ الولوج إلى البوابة 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع؛

✓ الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم؛

✓ تزويد المكلفين بالضريبة بالمعلومات حول رزنامتهم المحينة إضافة إلى التزاماتهم الجبائية .

**4-1-2:بوابة التصريح الإلكتروني عن بعد "مساهمتك"** : يندرج إطلاق هذا الفضاء الرقمي

ضمن سياسة المديرية العامة للضرائب تحت شعار "قم بالتصريح والدفع...دون التنقل إلى

مصالحنا" يهدف هذا التطبيق إلى السماح للمكلف بالضريبة بالقيام بمختلف العمليات الضريبية

عن بعد دون التنقل إلى المصالح المختصة، ما يميز هذه الخدمة أنها توفر إمكانية دفع الضريبة عن بعد

وليس الاكتفاء بالتصريح الجبائي.<sup>2</sup>

1محمد قوادري،رقمنة النظام الضريبي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية

، المجلد06، العدد 02،ص241 .

2كماش حسين،بوخدوني لقمان،رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر،مجلة

المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد02، العدد 02، سنة 2022،ص779.

كما تعد البوابة الجديدة " مساهمتك " تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الانترنت، وتم إدراج هذه البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا مركز جوارى للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب، أين يتم تقديم عديد الخدمات أهمها:

- ✓ اكتتاب استمارة التصريح مع الاستفادة من مساعدة آلية في التصريح الضريبي، والحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم ؛
- ✓ إنشاء وتعديل التصريح كما يمكن أيضا تحيين التصريح الذي أدخلت بياناته ولم يتم إرساله بعد إلى المصالح الجبائية ؛
- ✓ تقديم طلب التوطين البنكي ومتابعة معالجته ؛
- ✓ الاطلاع على بيانات التعريف الخاصة تسمية الشركة، العنوان، رقم الهاتف وغيرها ؛
- ✓ إمكانية تعديل البيانات الشخصية .

المزايا التي تقدمها بوابة التصريح عن بعد مساهمتك: فضلا عن تنوع صيغ التصريح ودفع الضرائب والرسوم، توفر البوابة عدة مزايا للمكلف منها:

- ✓ مجانية وسهولة الوصول إليها باستخدام تلقائي؛
- ✓ سهولة الاستخدام في إدخال البيانات، وفقا للقواعد الجبائية الحينة والتي من شأنها تجنب الأخطاء في الحساب والأخطاء المطبعية الخاصة بالإجراء الذي يتم على الورق؛
- ✓ توفير أفضل تحكم لعمليات تبادل البيانات مع الإدارة الجبائية، وذلك بفضل المتابعة الدقيقة للتصريحات المرسلة التسديدات المنجزة.

**2-1-5: تحديات تطبيق الجباية الإلكترونية:** من بين التحديات التي تواجه الإدارة الإلكترونية مايلي:<sup>1</sup>

**أ- عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** وهو الذم يستدعي تحسين مستوى الخدمات الهاتفية كتوفيرها في جميع أنحاء الدولة، ذلك إنشاء وتطوير الشبكة الرقمية والعمل علي خفض تكاليف استخدامها، و بالرجوع إلي حالة الجزائر نجد، أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ، كما أنه لازالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الانترنت.

**ب- عدم توافر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني:** يتطلب ذلك وسائل الدفع الإلكتروني حيث يتطلب نجاح تطبيق معاملات الإدارة الإلكترونية ضرورة استبدال الوسائل التقليدية بوسائل الكترونية مع توفير الحماية لها من كل الجرائم وهو الأمر الذي لم تصله الجزائر بعد في حين نجد أن بعض الدول مثل كينيا قد عملت علي جعل المكلفين بالضريبة يدفعون ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة .

**ج- عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الإلكترونية:** يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق الإدارة الضريبية ضرورة إعادة النظر في التشريع، والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلائم مع طبيعة الإدارة الضريبية الإلكترونية ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها وهو الذي لم تصدره الجزائر بعد في المجال الضريبي .

## 2- الإصلاح الضريبي وتحديات الإقتصاد الغير رسمي:

ينتشر الإقتصاد الغير رسمي في الجزائر في سياق يسوده ارتفاع البطالة والبطالة الجزئية والفقروانعدام المساواة بين الجنسين وهشاشة العمل، بحيث يؤدي دورا يعتد به في ظل هذا الظروف لاسيما توليد الدخل بسبب انخفاض متطلبات التعليم والمهارات والتكنولوجيا ورأس المال، لكن معظم الأفراد يدخلونه بلا إرادتهم لضرورة البقاء على قيد الحياة وللحصول على الأنشطة الأساسية المولدة للدخل وتعددت تسميات الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد الموازي، الإقتصاد لأسود، الإقتصاد الخفي، الإقتصاد غير المهيكل، كما يشير المصطلحان الإنجليزيان (تحت الطاولة) و(خارج الدفاتر المحاسبية) إلى هذا

1 بن عزوز منير، مسقم مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة البليدة، المجلد2، العدد 03، تاريخ نشر، 2020/12/31، ص 525-526.

النوع من الاقتصاد، كما يشير مصطلح السوق السوداء إلى مجموعة جزئية محددة من الاقتصاد غير الرسمي .

**2-2: تعريف الإقتصاد الغير رسمي:** يعرفه فيتو تانزي\* بأنه كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي، وهو ما يتوقف على طبيعة مصادر هذه الدخول<sup>1</sup> بينما يرى الباحثون في علم الاجتماع بأنه هو: \*مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تلبية حاجات تشكيلات اجتماعية وأفراد معينة تعمل على تخفيض التكاليف والتحرر من القيود الرسمية، يقوم بها أفراد يعملون لحسابهم نظرا لظروف موضوعية اجتماعية\*<sup>2</sup>.

وتعتبر الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة والتي تفاقمت بفعل العديد من العوامل

**2-3: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:** من بين مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر نجد:

أ- التجارة : الأسواق الموازية، تجار الأرصنة، صرف العملات الأجنبية، بيع الذهب.

ب- العمل: شحن وتفريغ البضائع لدى الخواص، عمل النساء في المنازل، دروس خصوصية.

ج- قطاع البناء والأشغال العمومية :توظيف عمال غير رسميين، ورشات غير رسمية.

**2-4 أسبابه:** تتعدد أسباب الاقتصاد غير الرسمي ومن بينها الفساد الإداري، القوانين، إضافة لما يلي:<sup>3</sup>

أ-ارتفاع مستوى الضرائب:ارتفاع المعدلات الحدية للضرائب يخلق الحوافز لتخصيص الموارد نحو الأنشطة التي لا ترصدها السلطات، ويترتب عن ذلك تقلص القاعدة الضريبية واتساع رقعته، لكن هل تخفيض معدلات الضريبة يؤدي إلى القضاء على الاقتصاد غير الرسمي ذلك أن المتعاملين فيها يتمتعون بمعدل ضريبة يساوي الصفر، وبالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة من المحتمل أن يؤثر في رغبة

1 بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 2013، 4، ص 195 .

2 بن موسى كمال، المرجع نفسه، ص 203.

3 بزة الصالح، تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد غير الرسمي، مجلة الباحث، 3613، 2019/01/19، ص 215.

هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة ويمكن أن تخفيضها سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد غير المنظم.

**ب- تعسف النظم والقيود الحكومية:** ففي الدول النامية على الأخص يواجه الأفراد تعسفا عند إنشاء المشروعات الاستثمارية تتمثل في بطء وصعوبة استخراج التراخيص وارتفاع تكلفتها كتغطية عمليات التأمين وغيرها علما أن غالبية المشروعات لا تمتلك القدرات المالية والفنية ولذلك يلجأ أصحابها إلى العمل تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي، موظفون بالدولة و يحصلون على رواتب إما في صورة دخول أو معاشات وتفرض النظم الحكومية على العاملين بالدولة قيودا على امتلاكهم مشروعات خاصة فقد تفرض عليهم توقف الدولة عن سداد المعاشات لهم ومن ثم تلجأ تلك الفئة من أصحاب المشروعات إلى العمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي.

**ج- ندرة السلع:** ينتشر هذا العامل في الدول النامية بشكل أكثر حيث تتحكم الحكومة في النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن السبب الرئيسي في نمو الاقتصاد الغير رسمي في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة التي توزع من خلال المنافذ التي تتولى الحكومة الإشراف عليها، إضافة إلى أن النظام الخاص بالأسعار في هذه الدول عادة ما يكون غير مناسب ولا يعكس مستوى الندرة حيث تباع السلع الأساسية بأسعار مدعومة وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى انتشار ظاهرة الطواير وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع.

**3-4: آليات النظام الجبائي الجزائري للحد من الاقتصاد غير الرسمي:** هناك آليات مستحدثة للحد من ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

**أ- إعادة جدولة الديون الجبائية:** بهدف إضفاء طابع الفعالية على إجراء منح التسهيلات لفائدة المكلفين، أسس قانون المالية 2015 و 2016 تدابير تتضمن إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تواجه صعوبات قصد احترام استحقاقاتها المالية، لاسيما التي لم تستطع تسديد مجمل الضرائب

<sup>1</sup> بزة الصالح، تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد غير الرسمي، مجلة الباحث، 3613،

التي على عاتقها، يرافق هذه الإجراءات التسهيلية تلقائيا مسح كلي لغرامات الوعاء والتحصيل، ويعتبر هذا الإجراء مفتوحا أمام المؤسسة مهما كان شكلها القانوني وتكون مدة التسديد 36 شهرا<sup>1</sup>.

**ب- الامتيازات الجبائية:** ساعدت الامتيازات الجبائية في التشجيع على إنشاء المؤسسات وتوسعها وبالتالي دمج الكثير من الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، وتتعدد الامتيازات الممنوحة للمؤسسات في النظام الجبائي الجزائري، ومنها نجد: الإعفاء الدائم الموجه للمؤسسات المنشأة من طرف ذوي الاحتياجات الخاصة، إعفاء الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدّد بنوده عن طريق المرسوم تنفيذي رقم: 09-428 وكذا عشر (10) سنوات للمؤسسات السياحية الوطنية أو الأجنبية عدا الوكالات السياحية، إلا أنه توجد شريحة واسعة من المؤسسات لديها إعفاءات في مرحلة الانجاز وكذا الاستغلال وهي المستفيدة من إعانة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

### 3- الإصلاح الضريبي وتحديات التجارة الإلكترونية :

أدى تطور تكنولوجيا المعلومات إلى توفير البنية التقنية الداعمة لنمو وازدهار المبادلات التجارية الرقمية، أو ما عرف بالتجارة الإلكترونية، ونتيجة لما يوفره هذا النشاط من مزايا بالنسبة للبائعين من إمكانية عرض سلعهم وخدماتهم والتواصل مع الملايين من المستهلكين في شتى بقاع الأرض وفي نفس الوقت، وكذا بالنسبة للمستهلكين حيث يمكنهم الاطلاع على المعروض وطلب ما يحتاجونه من أي عميل مهما كان تواجد الجغرافي، ما جلب له اهتمام كبيرا بغية فهمه ومعرفته وتأطيره جبائيا للاستفادة من مزاياه، والحماية من أخطاره.

**3-2-1: مفهوم التجارة الإلكترونية:** تضمن الباب الأول من قانون التجارة الإلكترونية الجزائري رقم: 05/18 الأحكام العامة المنظمة لأحكام التجارة الإلكترونية حيث جاء في المادة 06 منه:

"التجارة الإلكترونية النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد للمستهلك الإلكتروني؛ عن طريق الاتصالات الإلكترونية"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> La direction général des impôts (2017), le rééchelonnement des dettes fiscales des entreprises en difficultés financières : des facilitations fiscales substantielles, la lettre de la DGI N86-.

## 3-2-2: متطلبات المعاملة التجارية الالكترونية في الجزائر:

أ- العقد التجاري الالكتروني: عرفت المادة 06 في فقرتها الثانية من القانون رقم: 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 الذي يحدد قواعد الممارسة علي المعاملات التجارية الالكترونية و يتم إبرامه عن بعد دون الحضور الفعلي و المتزامن لأطرافه باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الالكتروني.

ب- المستهلك الالكتروني: الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون 05/18 تعريفا للمستهلك الالكتروني \* هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الالكترونية من المورد الالكتروني بغرض الاستخدام النهائي \*

ت- المورد الالكتروني: كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق اقتراح توفير سلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية وهو الطرف الثاني في المعاملة التجارية الالكترونية أو مقدم الخدمة في البيئة الرقمية و معتمد من طرف الجهات الرسمية المعنية و يعرض خدماته علي الشبكة العنكبوتية.

**3-2-3: تحديات التجارة الالكترونية:** واجهت النظم الجبائية التقليدية تحديات فرضتها خصائص التجارة الالكترونية، وكذا وسائل التقنية، ونتيجة لنمو نشاط التجارة الإلكترونية وارتفاع أرقام عائداتها، رأت الحكومات أنها عبارة موارد جبائية مهدورة، نظرا لعدم إخضاعها للجباية، وهذا لصعوبة تطبيق الضرائب بالشكل التقليدي على هذا النشاط الخاص، وسببت فجوات فيها حيث يمكن تقديمها وتصنيفها كالتالي:<sup>2</sup>

أ- التشريع الضريبي (فجوة تشريعية): إن التشريعات السائدة وُضعت تماشيا مع متطلبات التجارة التقليدية، ومع نمو نشاط التجارة الإلكترونية بتقنياته التكنولوجية المتطورة، وخصائصه التي لا يمكن للأنظمة الجبائية التقليدية مواكبتها بفعالية، ما أحدث الفجوة التشريعية، حيث كان لزاما على المشرعين الجبائيين إصلاح وتكييف الأنظمة الجبائية في المجال التشريعي والقانوني، بالسعي إلى سن قوانين وتشريعات جديدة تتلائم مع خصائص أنشطة التجارة الإلكترونية وتواجه تحدياتها.

1 القانون رقم 05/18 المؤرخ في 01 ماي سنة 2018 ، المتعلق بالتجارة الالكترونية؛ الجريدة الرسمية العدد 28؛ 16 ماي 2018

2 محمد عدنان أمين زيد، التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية ومقترحات لتبنيها في الواقع الفلسطيني، أطروحة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014، ص73.

ب- الإدارة الضريبية (فجوة إدارية): الإدارة الضريبية هي الوزارات والمؤسسات الحكومية والإدارات الضريبية، المكلفة بتنظيم قطاع الضرائب، وتطبيق التشريع والقوانين الجبائية والنصوص التنظيمية، وتحديد الأوعية الجبائية للمكلفين، وتحصيل الضرائب والرسوم المستحقة عليهم، والتدقيق والرقابة الجبائية على تصريحاتهم المختلفة، ومواجهة التحديات التي فرضتها التجارة الإلكترونية على الأنظمة الجبائية في المجال الإداري، والحفاظ على الموارد الجبائية من التآكل، ووجب عليها تكوين ورسكلة الأطر الإدارية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتقنيات الرقمية وتوفيرها، ورقمنة الإدارة الجبائية.

ج- المجتمع الضريبي / فجوة مفاهيمية: المجتمع الضريبي هو جماعة المكلفين الجبائين الخاضعين للتشريع الضريبي، وهم المطالبين بمعرفة وفهم مجال نشاطهم وما يترتب عليهم، وكذا إجراءات التصريح، وتصفية ديونهم الجبائية، حيث تظهر الفجوة المفاهيمية حين يعاني المكلفين بالضرائب والرسوم من صعوبة إدراك التغيرات في بيئة أعمالهم، وهو ما سببته التجارة الإلكترونية بخصائصها وأساليبها المتغيرة والمتطورة بشكل مستمر، حيث شكلت قصورا لدى المكلفين في معرفة مفاهيمها والتشريعات والقوانين التي تحكمها وتنظمها، خاصة أن الانتقال إلى التجارة الإلكترونية رافقه وجود مفاهيم جديدة ذات طبيعة خاصة مثل الدفع الرقمي، المنتجات الرقمية، المبادلات الإلكترونية .

وبالرغم من توفر الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر، إلا أن نشاط التجارة الإلكترونية في الجزائر واجه ولا يزال يواجه مجموعة من الصعوبات والنقائص التقنية والتنظيمية التي تعرقل نموه وازدهاره نذكر منها:

- ✓ غياب البنية التحتية المتطورة والمؤمنة للدفع الإلكتروني والذي يعتبر داعم أساسي وضروري للتجارة الإلكترونية؛
- ✓ نقص الثقة لدى الجزائريين في التعاملات غير النقدية ؛
- ✓ ضعف وسائل وشبكات الاتصالات والانترنت الضرورية للمبادلات الرقمية والتجارة الإلكترونية ؛
- ✓ غياب الوعي والإدراك بأهمية وإيجابيات وميزات نشاط التجارة والمبادلات الإلكترونية ؛
- ✓ عدم الاهتمام الكافي بتأهيل وتدريب الأفراد على التقنيات والوسائل التكنولوجية المتطورة والبرامج والاستراتيجيات المستخدمة في المبادلات الرقمية والتجارة الإلكترونية .

## المطلب الثاني: الجباية البيئية (الخضراء)، النظام المحاسبي المالي (SCF)

## 4-الإصلاح الضريبي وتحديات الجباية الخضراء (البيئة):

إن الإصلاح الضريبي الذي قامت به السلطات العمومية في 1992 لم تقتصر أهدافه على الجوانب المالية والاقتصادية، بل تعدتها إلى الجانب البيئي، حيث تم بموجب هذه الإصلاحات استحداث أول رسم بيئي فيما يعرف بالجباية الخضراء، أو جباية التنمية المستدامة، لتفعيل الجباية البيئية سعت الجزائر للبحث عن إجراءات ضريبية للحد من التلوث البيئي نتيجة لزيادة الإنفاق الاستثماري في قطاع المحروقات، لتضفي البعد البيئي للجباية، رافقه استحداث أول رسم بيئي والمتمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992 وتم تعديله بموجب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 وكذلك المادة 202 من قانون المالية لسنة 2002 وقد حددت المعدلات السنوية لهذا الرسم يحصل لفائدة الصندوق الوطني للبيئة حسب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 كما يلي:<sup>1</sup>

- 1- المنشآت التي يخضع نشاط واحد منها على الأقل لترخيص من الوزير المكلف البيئة 120000 دج؛
- 2- المنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها لترخيص من الوالي المختص إقليميا 90000 دج؛
- 3- المنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي 20000 دج.

كما تبعثها بإنشاء ضرائب ور سوم أخري أهمها:<sup>2</sup>

- ✓ الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا؛
- ✓ رسم تحفيزي للتشجيع على عدم التخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة ؛
- ✓ الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي؛
- ✓ الرسم على الوقود؛
- ✓ الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي؛

<sup>1</sup>قانون رقم 99-11 مؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق لـ 23 ديسمبر 1999، يتضمن قانون المالية لسنة 2000، ص 2

<sup>2</sup>عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة ماجستير، جامعة فرحات

✓ الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم .

وأسس الصندوق للبيئة، الذي تم تحويله بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث الذي يهدف إلى تمويل مختلف برامج البيئة على المستوى الوطني وتم ذلك باعتماد ثلاث خطوات مكاملة تتمثل في: <sup>1</sup>

✓ إلغاء التشريعات المضرّة بالبيئة؛

✓ إعادة هيكلة الرسوم الحالية ؛

✓ تأسيس رسوم بيئية جديدة .

**4-2-1: أهداف الضرائب البيئية:** ويمكن إجمال أهم أهداف الضرائب البيئية فيما يلي:

✓ إزالة التلوث والحد منه، من خلال ما تتضمنه من إجراءات عقابية في شكل غرامات وضرائب

مالية، أو عقوبات ضريبية على مخالفتي قواعد حماية البيئة ؛

✓ تصحيح إخفاق السوق الناتج عن عدم إمكانية الإجراءات القانونية لردع المخالفين، أو عن

عدم كفاية النفقات المخصصة لحماية البيئة؛

✓ تنمية الوعي بأهمية البيئة، وبسط ثقافة الحفاظ عليها .

**4-2-2: فعالية السياسة الضريبية في الحد من التلوث:** إن الهدف من فرض رسوم وضرائب بيئية لا

يتوقف على تمويل الأنشطة الصديقة للبيئة، بل تعدها إلى المساهمة في الحد من التلوث، ففرض هذا

النوع من الضرائب من شأنه تحفيز المنتجين والمستهلكين على الابتعاد عن السلوكيات الضارة بالبيئة

، وتحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها كما

يلي: <sup>2</sup>

**1-1** تدمج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعارا لسلع والخدمات التي أدت

إليها، وهذا ما يساعد على تطبيق مبدأ الملوث هو الذي يدفع ؛

<sup>1</sup>عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دارحرير، عمان، 2011، ص 172

- 2- تحفز المنتجين والمستهلكين على الابتعاد عن السلوكيات الضارة بالبيئة ؛
- 3- تحفيز المنتجين على الابتكار عندما تكون الطاقة والمياه والمواد الأولية والنفايات خاضعة . للضرائب، وهذا ما يقودهم إلى تطوير أساليب جديدة للإنتاج والنقل واستخدام الطاقة والاستهلاك العام قصد تخفيض الضرائب التي يدفعونها، وهذا ما يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية؛ التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة، وإلى منح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتقليص حجم بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى.

4-2-3: تحديات الجباية البيئية: في ظل مستويات الهدر البيئي والتلوث المخيفين فإن وجود هذا النوع من الضرائب أصبح ضروري، فإن الجباية البيئية في الجزائر تواجه تحديات كبيرة نلخص أهمها:<sup>1</sup>

أ- تحديد سعر الضريبة: فلتحديد هذا السعر يتوجب تحديد التكلفة الخارجية للملوثات والتي قد تختلف من وحدة إنتاجية إلى أخرى، ويواجه تقدير تلك التكلفة العديد من الصعوبات، يتعلق بعضها باختيار نماذج التقدير الملائمة والبعض الآخر بصعوبة حصر التكاليف الخارجية وتحديد نطاقها وإيجاد أسس موضوعية لقياسها.

ب- انخفاض الوعي الضريبي: خاصة في الدول النامية، فإن فرض مثل هذه الضرائب لا سيما إذا كانت بأسعار مرتفعة سوف يخلق حافزا قويا لدى الأفراد والمؤسسات على التهرب من الضريبة وربما يتم ذلك بالتخلص من النفايات بطرق غير قانونية تؤدي إلى أضرار بيئية خطيرة.

ج- نقل عبئ الضريبة: يترتب على فرض هذه الضرائب بعض الآثار التوزيعية غير المرغوب فيها، فمن المتوقع وهي (الحالة الأكثر حدوثا) أن يصاحب فرض هذه الضرائب ارتفاع أسعار المنتجات التي يقترن إنتاجها بملوثات بيئية، وقد يكون ارتفاع السعر كبيرا حيث أن الأمر يتوقف على قدرة الوحدات الاقتصادية على نقل عبئ الضريبة وعوامل أخرى، وغير مقبول اقتصاديا أو اجتماعيا، إذا كانت تلك المنتجات أساسية وضرورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية مثل منتجات الاسمنت والحديد والصلب وبعض المنتجات البتروكيمياوية ... إلخ.

1 سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي ، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)

الدارالجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 448

5- إصلاح الضريبي و تحديات النظام المحاسبي المالي (SCF): إن تطبيق النظام المحاسبي المالي من المؤكد يحمل في طياته الكثير من الانعكاسات و الصعوبات التي تؤثر علي الجوانب المرتبطة بالمحاسبة التي من أهمها الجانب الجبائي المرتبط إرتباطا وثيقا بالنظام المحاسبي ،فإذا كانت المحاسبة سابقا مقيدة بإدماج القواعد الجبائية فإن المرجع الجديد يفرض إستقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي فتطلب ذلك تكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي الجديد مما يسمح بتقليل آثار هذا الأخير علي النظام الجبائي مما دفع بالدولة الجزائرية إلي تكثيف جهودها من أجل دراسة مختلف الإشكاليات التي يطرحها هذا التباعد وإيجاد حلول موضوعية ليس من شأنها تغليب الأهداف الجبائية علي الأهداف المحاسبية .

5-2-1: أهداف النظام المحاسبي المالي: هناك العديد من الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي المالي إلي تحقيقها و يمكن تلخيصها في مايلي:<sup>1</sup>

- ✓ ترقية النظام المحاسبي المالي ليوكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية ؛
- ✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و أداء المؤسسة مما يخدم الجانب الجبائي ؛
- ✓ السماح بالتسجيل بطريقة شاملة و موثوق منها لكل المعاملات الإقتصادية للمؤسسة حتي تسمح بتصريحات جبائية موثوق منها ،مضمونة،منتظمة،حيث أن هذه النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS<sup>2</sup> ؛
- ✓ لا يتماشى النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي تماشيا تاما، لأن الهدف الأول والأهم للنظام الجبائي هو تعظيم إيرادات خزينة الدولة والتقليل من التهرب الضريبي، بينما هدف النظام المحاسبي هو إعطاء معلومة مالية مفيدة تعكس الواقع الاقتصادي وتخدم جميع المتعاملين الاقتصاديين بما فيهم مصلحة الضرائب<sup>3</sup> ؛

1 مراد أيت محمد، صفيان أبحري، النظام المحاسبي المالي في الجزائر " تحديات و أهداف"،مداخلة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المالي المحاسبي الجديد، و أليات تطبيقه في ضل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ،جامعة البلدية الجزائر، 2009، ص 5

<sup>2</sup>Samir marouani, le projet de nouveau system comptable financier algérien, anticiper et prépare passage du PSN 1975aux normes IFRS,mimoiere de magistère ,ESC,2008/2009 ,P94

<sup>3</sup> بوشبي سميرة، بن عمار مريم، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش ص58

- ✓ إن النظام المحاسبي المالي جاء بنظرة مختلفة عن سابقه ومبادئه تركز على الجانب المالي والاقتصادي بدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستثمرين بالدرجة الأولى؛
- ✓ تضمن النظام الجبائي الجزائري جملة من القواعد والقوانين تبقي العلاقة بين المحاسبة والجباية متواصلة، حتى مع تغير الثقافة المحاسبية وفقا للمعايير الدولية، ما يؤدي إلى تسجيل فروقات مفاهيمية ونوعية بين النظامين إن الصعوبات التي يعاني منها النظام الجبائي الجزائري يمكن إرجاعها بالدرجة الأولى إلى ضعف التشريعات والقوانين الجبائية وطبيعة النظام الجبائي الذي يمنح للمكلف حرية تصرّحه بمدخله من تلقاء نفسه ؛
- ✓ يتم إثبات الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري من خلال الاهتلاكات والضرائب المؤجلة بوجود فروقات مؤقتة بين الأحداث المحاسبية و آثارها الجبائية المستقبلية ؛
- ✓ تظهر الاختلافات بقوة في جانب الأعباء عند الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية نظرا للقيود التي تضعها الإدارة الجبائية في قابلية خصم هذه الأعباء ؛
- ✓ بغرض الحد من مختلف الإشكالات التي قد يطرحها هذا التباعد يجب توطيد العلاقة بين إدارة لضرائب والمؤسسات الاقتصادية سعيا إلى تكييف القوانين والتشريعات الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، لتحقيق التوافق والانسجام بين النظامين من أجل ضمان تصريح ضريبي يخدم أهداف المؤسسة والادارة الضريبية.

### المطلب الثالث: الملاذات الضريبية وضريبة الثروة

#### 6- الإصلاح الضريبي وتحديات الملاذات الضريبية:

عبارة عن دول وأنظمة تمنح إعفاءات جبائية كبيرة وكاملة في معظم الأحيان للشركات والأفراد، من أجل استثمار وإيداع أموالهم في اقتصاد هذه الدول

#### 6-2-1: تعريف الملاذات الضريبية: كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الملاجئ

الضريبية على أنها\* نظام ضريبي متساهل يعني الأنشطة الاقتصادية من الضرائب، ويحمي ويوفر لغير المقيمين فرص التهرب الضريبي المفروضة عليهم في محل إقامتهم، هذه الأنظمة تتميز بإمكانية إنشاء مؤسسات وهمية سرية ورفض الإفصاح عن المعلومات التعميم وقلة الشفافية\*

إن هذه الأنظمة أو الجنات الضريبية وما توفره من إمكانيات للتهرب والتجنب الضريبي، تشكل تحديا كبيرا لفعالية النظم الجبائية، إضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية فهي مناطق تزال فيها القيود الضريبية ومن ثم فهي تعمل بدور حاسم بالتهرب من دفع الضرائب وتبيض الأموال وهي غير سهلة الإثبات الجنائي وشعارها " الأرباح لنا والمشاكل لكم"<sup>1</sup>.

6-2-2: أرباح وخسائر الجزائر من الجنات الضريبية<sup>2</sup>: تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من مشكلة تهريب الأموال نحو الجنات الضريبية، حيث كشفت أوراق بنما، أوراق الجنة (سجل الشركات في مالطا) إضافة إلى تسريبات خارجية، عن ما يزيد عن 97 أسماء أشخاص و 20 عنوانا للجزائريين أفرادا وشركات يمتلكون حسابات أو شركات في الجنات الضريبية، متاحة للاطلاع على موقع، (Offshoreleaks) أما عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر فقدر عددها إلى غاية 2018 بـ 14052 شركة أجنبية.

وبالاعتماد على تقرير شبكة العدالة الضريبية الصادر أواخر نوفمبر، 2020 يمكن تقدير أرباح وخسائر الجزائر من الجنات الضريبية كما يلي:<sup>3</sup>

✓ بالنسبة للإيرادات الضريبية قدرت الخسائر الضريبية الإجمالية للجزائر بما يزيد عن 4,724 مليون دولار سنويا بسبب التجاوزات الضريبية الدولية، ما يعادل 4,47% من الإيرادات الضريبية المحصلة ؛

✓ تقدر الخسائر الضريبية الناتجة عن تجاوزات الشركات متعددة الجنسيات بحوالي 435 مليون دولار، أما ول بالنسبة للتهرب الضريبي الخاص، فتقدر الثروة المالية للجزائريين المخبئة في الخارج على شكل أصول ودخول غير معلن عنها بـ 3,3 مليار دولار، ما يعادل 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى خسارة 58 مليون دولار من عائدات الضرائب ؛

<sup>1</sup> مجدوي نوال، العلاقة بين جريمة الأموال ومراكز الاوفشور "الجنات الضريبية، مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية، 2015، ص 173

<sup>2</sup> Harrag mesbah ,widad boukalaa. Tax havens and losses of the global tax system- With reference - to he case of algeria- study economic.mila.algeria.2021.p 76

<sup>3</sup> Harrag mesbah ,widad boukalaa. Tax havens and losses of the global tax system- With reference - to he case of algeria- study economic.mila.algeria.2021.p 77

✓ بالنسبة للآثار الاجتماعية للخسائر الضريبية مقارنة ببعض المؤشرات، تخسر الجزائر في المتوسط ما يعادل 6,29% من نفقاتها على قطاع الصحة لصالح الجنات الضريبية كل عام، أي يكفي لدفع مرتبات 97342 ممرض وممرضة سنويا ؛

✓ بالنسبة لتعرض البلد للتدفقات المالية غير المشروعة، يعتبر نشاط الاستيراد القناة الرئيسية للتدفقات المالية الغير مشروعة حيث سجلت أعلى درجة لهذه القناة بـ 57 نقطة من 100 أما الشركاء التجاريون للجزائر المساهمون بدرجة كبيرة في هذا الضعف هم: الصين ( 18.8% ) تليها فرنسا (9.1%) ثم إيطاليا (8.4%) ؛

✓ بالنسبة لمسئولية الجزائر عن الخسائر الضريبية التي تلحق بالدول الأخرى فتقدر بحوالي 55 مليون دولار ما يعادل 0,13% من الخسائر الضريبية العالمية.

✓ تخسر الجزائر ما نسبته 4,47% من إيراداتها الضريبية سنويا لصالح الجنات الضريبية، وهي نسبة معتبرة يمكن أن تحسن من الحصيلة الضريبية للجباية العادية في حال لم يقيم الأفراد والشركات بنقلها إلى الجنات الضريبية لتقليص التزاماتهم الضريبية.

## 7- الإصلاح الضريبي و تحديات الثروة :

في ظل العولمة الاقتصادية في ظل التغيرات التي يعيشها الإقتصاد الوطني سعت الجزائر إلى إحلال موارد جبائية جديدة، منها ما كان مقترح في قانون المالية لسنة 2018 ضريبة تفرض على الثروة بمفهومها الواسع، والتي هي امتداد للضريبة على الأملاك التي فرضت سنة 1993 كجزء من الإصلاح الضريبي الذي باشرت به الدولة سنة 1992، فتم بذلك الاكتفاء بتغيير التسمية من الضريبة على الأملاك بهدف السماح للرأي العام بفهم معني الضريبة التي تمس طبقة الأثرياء بهدف ضخ مورد إضافي في الخزينة العمومية يمكن أن يغطي من العجز المسجل في ميزانية الدولة .

7-2-1: مفهوم الضريبة على الثروة: ضريبة الثروة، كما يوحي اسمها،\* هي ضريبة مفروضة على الثروة أو صافي الأصول للفرد أو الكيان وهي ضريبة مباشرة تهدف إلى الحد من عدم المساواة داخل المجتمع إعادة توزيع الثروة و علي عكس الأشكال الأخرى من الضرائب التي تركز في المقام الأول

علي الدخل أو الإستهلاك تستهدف ضريبة الثروة الأصول المتراكمة للأفراد مثل العقارات و الإستثمارات المالية و الممتلكات الشخصية\*<sup>1</sup>.

**7-2-2: آلية فرض الضريبة علي الثروة :** إعادة تعديل نسب الجدول التصاعدي بالشرائح فالمشرع الجبائي بالنسبة إلي قيم الأقساط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة قد أعاد صياغة قيم جدول 2013 بدون أي تغيير أما من ناحية النسب نجد أن النسب قد ارتفعت من 1.75 إلي 30.5 بالنسبة للشريحة الكبرى وإخضاع العناصر التالية للتصريح الإلزامي بعدما كانت غير ذلك:

- المنقولات المخصصة للتأثيث ؛
- المجوهرات و الأحجار الكريمة و الذهب و المعادن الثمينة ؛
- المنقولات المادية الأخرى ؛
- الديون و الودائع و الكفالات ؛
- عقود التأمين في حالة الوفاة ؛
- الربوع العمرية .

الجدول رقم : (03) الجدول التصاعدي للضريبة علي الأملاك

النسبة المطبقة %	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج)
0%	يقبل عن أو يساوي 100.000.000 دج
0.5 %	من 100.000.001 إلي 150.000.000
0.75%	من 150.000.001 إلي 250.000.000
1%	من 250.000.001 إلي 350.000.000
1.25%	من 350.000.001 إلي 450.000.000
1.75%	يفوق 450.000.00

المصدر : المادة 281 مكرر 8 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2018

**7-2-2 : الإجراءات الجبائية :** يتم في إطار الإجراء القانوني جمع المعلومات المتعلقة بالأشخاص المعنيين بهذه الضريبة من جهة ومن جهة أخرى إثبات حق المراقبة من قبل مصالح الجباية المختصة و هذا كما نصت عليه أحكام المادة 46 من مشروع قانون المالية لسنة 2018 علي تأسيس المادة 33

<sup>1</sup>سهير أبو العينين سلامة، الضرائب علي الثروة و علي الأرباح الرأسمالية، المفاهيم و الإمكانيات و مشكلات التطبيق في مصر، إصدار معهد التخطيط القومي، 2 جانفي 2016، ص 14

مكرمن قانون الإجراءات الجبائية و التي تمكن المصالح الجبائية من إعادة تشكيل وضعية الملكية للمكلفين بالضريبة سواء بالجزائر أو خارج ففي الجزائر يتم بحسب المظاهر الخارجية للثروة و عناصر نمط الحياة المنصوص عليها في المادة 98 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة في حالة ما إذا فرضت الضريبة بصفة تلقائية في مجال الضريبة علي الثروة أما اللذين يحوزون أملاك في الخارج يتوجب علي المصالح الجبائية تقديم طلب في إطار تبادل المعلومات طبقا للقانون الجبائي المعمول به من أجل تطبيق الضريبة علي الثروة يتعين :

1- وكلاء السيارات: تزويد الإدارة الجبائية المختصة إقليميا بكشف مفصل يتضمن أسماء و ألقاب و عناوين زبائنهم اللذين اقتنو سيارات سياحية يتجاوز مبلغها 10.000.000 دج .

2- بائعي المجوهرات: تزويد الإدارة الجبائية المختصة إقليميا بكشف مفصل يتضمن أسماء و ألقاب و عناوين زبائنهم اللذين اقتنو مجوهرات فاخرة .

3- محافظو البيع: تزويد الإدارة الجبائية المختصة إقليميا بكشف مفصل يتضمن أسماء و ألقاب و عناوين زبائنهم اللذين يفتنون أشياء عن طريق المزاد العلني

7-2-3: تحديات فرض الضريبة علي الثروة: الضريبة علي الثروة أداة فعالة للحد من التفاوت تواجه تحديات و إنتقادات كبيرة العجز عن فرض ضرائب على رأس المال المالي:<sup>1</sup>

أ- مشكلة الإقرار الجبائي: التصريح بالامتلاكات من قبل الأشخاص الخاضعين للضريبة.

ب- الملاذات الضريبية: أحد المخاوف الرئيسية هو احتمال هروب الثروة، حيث ينتقل الأفراد الأثرياء إلى بلدان ذات ضرائب أقل على الثروة أو لا توجد بها ضرائب على الإطلاق لتجنب العبء وقد يؤدي ذلك إلى خسارة الإيرادات الضريبية للدولة التي تطبق الضريبة.

ج- صعوبات تقييم الأملاك الخاضعة للضريبة: فإن التقييم الدقيق لثروة الأفراد يمكن أن يكون عملية معقدة ويستغرق تحديد القيمة السوقية العادلة وقتا طويلا للأصول مثل الأعمال الفنية أو الشركات الخاصة أو الاستثمارات الخارجية يمكن أن يكون أمراً ذاتياً وُعرضة للتلاعب وتتطلب هذه التحديات إدارة ضريبية قوية وآليات إنفاذ لضمان الامتثال.

د- التصريح بالامتلاكات الخاضعة للضريبة: غياب نظام معلوماتي يسمح بفعالية التحقق من دقة التصريحات و متابعتها.

1 أحمد مقدمي، إشكالية تطبيق الضريبة علي الثروة في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 2021، 36، ص 42

**المبحث الثالث: الدراسات السابقة:** هناك دراسات سابقة عالجت الإصلاحات الجبائية وكل منها كانت له إشكاليته الخاصة وعموما هذه الدراسات تكاد تقترب من دراستنا أو تتقاطع معها في العديد من النقاط المشتركة ويمكن أن نوجز هذه الدراسات فيما يلي:

### المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية:

**1-دراسة: 2005/2006 حميد بوزيدة:** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992/2004 ، حاولت الدراسة معالجة إشكالية التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاح الاقتصادي، حيث قام الباحث بدراسة التأثير المتبادل بين بنية النظام الضريبي وبنية الاقتصاد، كما تطرق إلى دوافع إصلاح النظام الجبائي 1991، وإعتبر الإصلاح الجبائي إصلاحا جزئيا يشكل إنعكاسا للإصلاح التدريجي للاقتصاد، وقد خلص الباحث في نهاية دراسته إلى أن تطبيق سياسات الإصلاحات الاقتصادية ينجر عن إصلاح ضريبي يتماشى مع الإصلاح الاقتصادي، وأن لإصلاح الضريبي جاء مواكبا للإصلاح الإقتصادي الذي قامت به الجزائر منذ أواخر الثمانينات، وخلص إلى أن فعالية النظام الضريبي الجزائري تصطدم بثقل التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي.

**2- دراسة: 2016/2017 أمينة براق:** الإصلاح الجبائي الجزائري وحدوده - في ضوء برنامج توأمة الإدارة الجبائية الفرنسية مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة أم البواقي

حاولت الدراسة معالجة إشكالية مدى تأثير إصلاح النظام الجبائي الجزائري في مكافحة الغش الضريبي في ظل برنامج التوأمة مع الإدارة الجبائية الفرنسية، كما أبرزت الدراسة أهمية إصلاح النظام الجبائي الجزائري في مكافحة الغش وقدرته على المساهمة في الحد منه وإبراز أهميه برنامج التوأمة مع الإدارة الجبائية الفرنسية في الإصلاح الجبائي الجزائري، من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تعرفنا على الدور الذي تقوم به الضريبة في تنشيط ودعم الاقتصاد، وكذلك عدم التنسيق بين الإيرادات المختلفة الذي انعكس سلبا على كفاءة وفعالية الإدارة الجبائية تمحور برنامج التوأمة حول أربع دعائم رئيسية هي تنظيم المصالح وتحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، تحسين وتنظيم الإجراءات المتعلقة بالضرائب الغير المباشرة، تحسين إجراءات الرقابة الجبائية، تبسيط إجراءات النزاعات الضريبية .

3- دراسة بلهامل مختار: 2021 دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مقال علي منصة ASGP، هذه الدراسة سلطت الضوء على مايلي:

شهدت الجزائر تقلبات في جبايتها البترولية، مما يصعب إمكانية الاعتماد عليها في البرامج التنموية، كما تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة التي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية باعتبار قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الإقتصاد الجزائري، وسعيها منها لإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، إنتهجت الجزائر مسار الإصلاح الضريبي وذلك من خلال إجراءات تصحيحية تمثلت في توفير بنية تحتية تستجيب لمتطلبات الاستثمار تمكنه من الوصول إلى أوعية ضريبية جديدة ذات مردودية كبيرة من خلال دراسة فعالية التحفيز الضريبية، والبحث عن نظام ضريبي جديد يكون مرناً ويستطيع توفير إيرادات جباية لتدعيم الميزانية، والتحرر من الارتباط بأسعار البترول التي لا تعرف الاستقرار، تنويع مصادر الدخل، الرفع من كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال محاربة أشكال وآليات الفساد، ضرورة إستغلال كل الطاقات الجباية للدولة وذلك بتشجيع أدوات جباية جديدة مثل النشاطات الإنتاجية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية :

1- دراسة (2020/2019): Mahtout Samir

### Structure fiscal en algérien: une étude comparative entre les économies riches en ressource naturelle et développement

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوضح الباحث تقييم أداء الهيكل الضريبي في الجزائر، مقارنة بأداء الاقتصادات الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية، الهدف من هذه المقارنة هو وضع النظام الضريبي الجزائري في ضوء البلدان المتشابهة والمتقدمة، على الرغم من أن هذه الاقتصادات تختلف في هياكلها الاقتصادية والسياسية، إلا أن نتائج الدراسة تظهر إستنتاجين رئيسيين أولاً التوافق المطلق للهيكل الضريبية الممثلة للدول الغنية بالمحروقات، وعلى العكس من ذلك يؤكد هذا العمل على أن الخصائص المالية للاقتصادات الريعية شديدة التباين مقارنة بتلك التي لوحظت في الاقتصادات المتقدمة وتلك الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باختصار فإن الهياكل الضريبية للبلدان الغنية بالموارد والبلدان المتقدمة مطابقة إلى حد كبير مع بعضها البعض، اعتماداً على المجموعة التي تنتمي إليها.

**2- دراسة 2017/2016 :moulrich louiza et kachar brahim**  
**Le processe d'optimiste fiscal en Algérie le cadre fiscal et règlementaire**

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تخصص محاسبة جباية، جامعة الجزائر لطالما كانت الضرائب هي المصدر الرئيسي للدول لتمويل النفقات العامة المختلفة وأداة أساسية للسياسة الاقتصادية بالنسبة للدولة، كما تمثل الضريبة عبئا معادلاً للرسوم الأخرى التي تثقل كاهل الشركة، وتحتل مكانا في الاختيار بسبب مشاركتها في جميع قرارات الإدارة تقريبا وتأثيرها على القدرة التنافسية لذلك ليس من المستغرب أن تسعى الشركة لتجنبها، أو تقليلها بقدرما يسمح القانون للنجاح في إستراتيجيتها لتحسين سياستها الضرائب، تمتلك الشركة العديد من الخيارات التي يوفرها التشريع الضريبي في مراحل حياتها المختلفة.

**3- دراسة 2021 :Mustapha iddir, Mohamed zergoune**

**Impact de la modernisation de la l'administration fiscale sur l'efficacité de ministration fiscal conformité fiscal des contribuables enalgerie, Revue Algerian de développement économique, PISSN 2392 \_ 5302 - JANVIER 2021.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير عصنة الإدارة الجبائية على كفاءة إدارة الضرائب ومدى مساهمتها في إمتثال المكلفين بالضريبة للقوانين وتقييم برنامج تحديث الإدارة الجبائية في الجزائر كجزء من مشروع الإصلاح الضريبي وتحديد أوجه القصور في برنامج تحديث الإدارة الضريبية في الجزائر وإقتراح الحلول لها، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تحديث الإدارة الضريبية ساهم بشكل كبير في زيادة الأداء.
  - العلاقة بين تحديث الإدارة الضريبية وجودة الامتثال الضريبي لدافعي الضرائب.
- المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

**1- دراسة: 2005/2006 حميد بوزيدة:** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992/2004 ، حيث نجد أن دراسة 2005-2006\***حميد بوزيدة\*** قد إهتمت بالتأثير المتبادل بين بنية النظام الضريبي وبنية الاقتصاد.

**2- دراسة: 2016/2017 أمينة براق:** الإصلاح الجبائي الجزائري وحدوده - في ضوء برنامج التوأمة الإدارة الجبائية الفرنسية مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة أم البواقي

أما دراسة \* 2017 - 2016 أمينة برقوق تسلط الضوء على أهمية الإصلاح الجبائي الجزائري في مكافحة الغش وقدرته على المساهمة في الحد منه.

### Mahtout Samir (2019) دراسة- 3

#### comparative entre économies Structure fiscal en algérien:une étude riches en ressource naturelle et développement

توضح هذه الدراسة تقييم أداء الهيكل الضريبي في الجزائر، مقارنة بأداء الاقتصادات الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية.

### 4- دراسة 2017/2016: moulrich louiza et kachar brahim

#### Le processe d'optimiste fiscal en Algérie le cadre fiscal et règlementaire

تعتبر الضرائب هي المصدر الرئيسي للدول لتمويل النفقات العامة والمختلفة و أداة أساسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل القاعدة الأساسية للإصلاح الضريبي.

### 5- دراسة 2017/2016 بلهامل مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في

الجزائر من خلال البرامج التنموية، أبرز المقال عن آلية إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، مقترحا حلول فعالة .

### 2- دراسة: Mustapha iddir, Mohamed zergoune

#### Impact de la modernisation de la l'administration fiscale sur l'efficacité de ministration fiscal conformité fiscal des tribuables enalgerie, Revue Algerian de développement économique, PISSN 2392 \_ 5302 - JANVIER 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير عصرنة الإدارة الجبائية على كفاءة إدارة الضرائب ومدى مساهمتها في امتثال المكلفين بالضريبة للقوانين وتقييم برنامج تحديث الإدارة الجبائية في الجزائر وتحديد أوجه القصور في برنامج تحديث الإدارة الضريبية في الجزائر واقتراح الحلول لها .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تحديث الإدارة الضريبية ساهم بشكل كبير في زيادة الأداء.
- العلاقة بين تحديث الإدارة الضريبية وجودة الامتثال الضريبي لدافعي الضرائب

المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما إستفدنا من هذه الدراسات:

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة حميد بوزيدة 2006/2005	كلا الدراستين وثقتا مسار الإصلاح الضريبي في الجزائر	أوضحت الدراسات السابقة أهمية التوجه نحو فعالية الإصلاحات الجبائية في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية.	الاستفادة من الجانب نظري الاستفادة من المنهجية الاستفادة من ناحية المراجع
دراسة أمينة برفوق 2017/2016	تسليط الضوء على أهمية الإصلاح الجبائي الجزائري في مكافحة الغش والتهرب الضريبي و قدرته على المساهمة في الحد منه. دراسة منحني لافر	إبراز تحديات حديثة للنظام الجبائي الجزائري: الرقمنة، النظام المحاسبي المالي، الملاذات الضريبية... إلخ	الاستفادة من الجانب النظري الاستفادة من الإقتراحات و الحلول
دراسة بلهامل مختار 2021	التحديات التي تواجه الجزائر في إحلال الجبائية العادية مكان الجبائية البترولية.	إحصائيات الجبائية البترولية مفصلة و دقيقة من سنة 1986	الاستفادة من الجانب التطبيقي الاستفادة من المعطيات (منحنيات - جداول)
MOULERICH Louisa et KECHAR Brahim 2017/2016	مبحث يبرز التحديات الحديثة للنظام الجبائي الجزائري بعنوان: تحديات جبائية التجارة الالكترونية	إنطلقت من نتائج الدراسات السابقة وتوصياتها، وتناولت الاقتراحات والتجارب الدولية في إصلاح وتكييف نظمها الضريبية مع متطلبات التجارة الإلكترونية.	تدعيم الإطار النظري ثراء البحث بدقة المصطلحات باللغة الأجنبية
MAHTOUT Samir 2020/2019	توضح هذه الدراسة تقييم أداء الهيكل الضريبي في الجزائر، مقارنة بأداء الاقتصادات الأخرى التي تمر بمرحلة إنتقالية	إبراز أدوات الإصلاح الضريبي في مسار الإصلاح تم اعتماد أسلوب الدراسة الميدانية	تم عمل أداة للدراسة الاستبيان طريقة ترتيب البحث و المراجع والمنهجية
Mustapha iddir, Mohamed zergoune 2021	تأثير عصرنه الإدارة الجبائية على كفاءة الإدارة الضريبية و المكلف	التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري في إرساء إدارة ضريبية إلكترونية	آفاق تشجيع الحكومة على تبني الإدارة الجبائية الالكترونية

# الفصل الثاني

## الإطار التطبيقي

### للدراسة

## تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم والمصطلحات النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، إرتأينا أن تدعم البحث بدراسة ميدانية التي تعتبر بمثابة إسقاط للجانب النظري على الواقع وإعطاءه بعد آخر وهي دراسة تقييمية تستند على أسس وقواعد علمية، وذلك بمركز الضرائب لولاية برج بوغريج بغية حصر عينة الدراسة في أشخاص مطلعين على مسار الإصلاح الضريبي في الجزائر وبالتالي تكون هذه الفئة هي المخول لها دون سواها الإجابة عن التساؤلات والتي على أساسها يتم إثبات أو نفي فرضيات البحث، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء وذلك من خلال النقاط التالية :

## المبحث الأول: تقديم العام لمركز الضرائب برج بوغريج

في هذا المبحث سنتعرف على تنظيم ومهام مركز الضرائب لولاية برج بوغريج، وذلك من خلال الإطلاع على هيكلها الإداري والتنظيمي، إضافة إلى عرض المهام المخولة لمركز الضرائب .

## المطلب الأول: تعريف بمركز الضرائب برج بوغريج

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم .

يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه شكل افتتاح مركز الضرائب النموذجي لروبية في 2009 أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار هذا المشروع الطموح، الهدف الرئيسي من إفتتاح هذا المركز هو السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز، على الرغم من تجربته القصيرة، سجل المركز النموذجي الروبية تطورا واعدة من حيث الأداء المالي، معالجة القضايا النزاعية الرقابة، والاستقبال، مع هذه العودة الإيجابية للغاية للخبرة، قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل ستة مراكز للضرائب في كل من ولايات مستغانم سيدي بلعباس، معسكر قالمة، أم البواقي وسوق أهراس.

أما فيما يخص مركز الضرائب برج بوغريج فقد تم إفتتاحه بتاريخ 2012/12/02 حيث يتكفل بمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمجال اختصاصه والمتمثلين في :

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي والذي يفوق رقم أعمالهم السنوي: 8.000.000 دج (سنة 2023) والغير التابعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.

### المطلب الثاني: مهام مركز الضرائب

تنحصر مهام مركز الضرائب في المجالات التالية :

#### أولا في مجال الوعاء الضريبي

- ✓ يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ يمسك ويسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- ✓ إصدار الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التحصيل مع معاينتها والمصادقة عليها .

#### ثانيا : في مجال التحصيل

- ✓ التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والآتاوى؛
- ✓ تنفيذ العمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية؛
- ✓ ضبط الكتابات وممكزة تسليم القيم.

#### ثالثا: في مجال الرقابة

- ✓ البحث عن المعلومات الجبائية وتجميعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- ✓ إعداد وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها .

#### رابعا: في مجال المنازعات

- ✓ دراسة ومعالجة الشكاوى ؛
- ✓ متابعة المنازعات الإدارية والقضائية ؛
- ✓ سداد القروض والرسوم على القيمة المضافة .

### المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

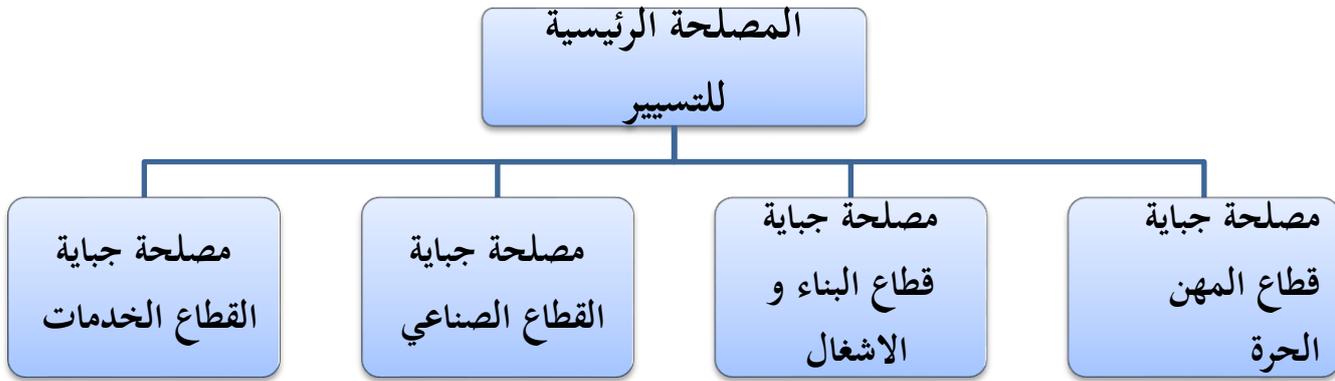
يتضمن مركز الضرائب ضمن هيكله التنظيمي ثلاث (03) مصالح رئيسية ومصالحتين تسمى بمصالح الرئيس و قباضة .

#### أولاً: المصالح الرئيسية

1. المصلحة الرئيسية للتسيير: وهي مكلفة بالقيام بالوظائف التالية :

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين المركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الإمتيازات الجبائية ؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للمصادقة عليها بصفتها وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب ؛
- دراسة الطلبات المتعلقة بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة ؛
- إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة لبرنامج الرقابة اعتمادا على المراجعة المحاسبية ؛
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى والحرص على إنسجامها؛

الشكل رقم (02) المصلحة الرئيسية للتسيير.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المديرية العامة للضرائب .

2. المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث : وتقوم بالأدوار التالية:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتوزيعها من أجل إستغلالها ؛
- إقتراح عملية الرقابة وإنجازها مع إعداد جداول إحصائية و حواصل تقييمية دورية .

وتضم هذه المصلحة في 14 مصلحة فرعية كالتالي:

أ. مصلحة البطاقات والمقارنات: هذه المصلحة مكلفة بالقيام بالمهام التالية:

- تسيير فهرس المصادر المحلية للاستعلام بوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها ؛
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها ؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب. مصلحة البحث عن المادة الخاضعة للضريبة: تنحصر مهام هذه المصلحة في:

- إعداد برامج دورية للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تفعيل حق الإطلاع ؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة في برنامج الرقابة إنطلاقاً من المعلومات المجمعة .

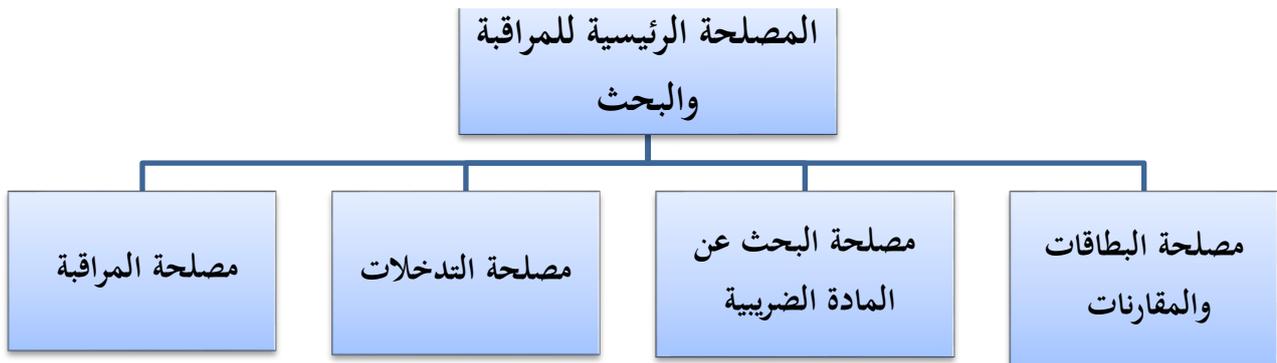
ج. مصلحة التدخلات: تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وهي مكلفة بالأدوار التالية:

- برجة و إنجاز التدخلات بعنوان تفعيل حق التحقيق وحق الزيارة والرقابة ؛
- إنجاز المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة والعمل على مراقبتها وتحصيلها ؛
- اقتراح ملفات المكلفين بالضريبة المراجعة محاسبتهم.

د. مصلحة المراقبة: تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وتنحصر مهامها في:

- إنجاز برامج الرقابة على أساس المستندات والرقابة في عين المكان ؛
- إعداد إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج الرقابة وتقييم مردودها.

الشكل رقم (03) المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المديرية العامة للضرائب.

### 3- المصلحة الرئيسية للمنازعات: وهي مكلفة بالأدوار التالية :

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه المركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز؛
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الجهات القضائية.

تنظم المصلحة الرئيسية للمنازعات في ثلاث (03) مصالح فرعية كالتالي:

أ. مصلحة الاحتجاجات: تكلف مصلحة الاحتجاجات بالقيام بالمهام التالية:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها ؛
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إسترجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة من المصدر ؛
- معالجة منازعات التحصيل.

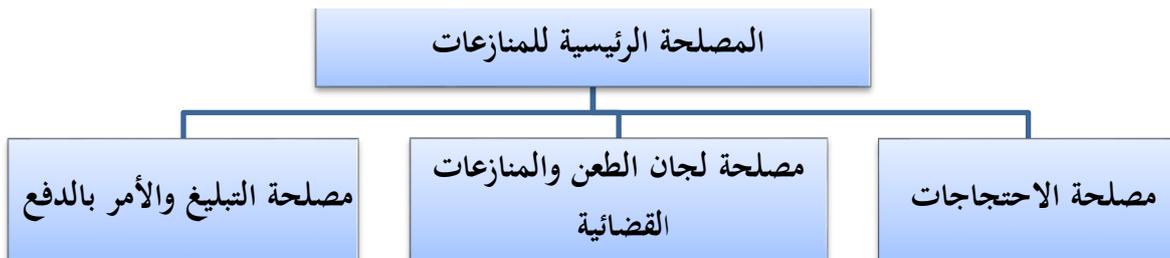
ب. مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: تكلف هذه المصلحة لاسيما بالمهام التالية:

- دراسة الطعون التابعة للإختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة والاختصاص لجان الطعن الإعفائي ؛
- متابعة قضايا الطعون بالإتصال مع المصلحة المعنية على مستوى المديرية الولائية للضرائب فيما يخص الطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

ج. مصلحة التبليغ والأمر بالدفع: ويكمن دور هذه المصلحة في:

- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بهاء ؛
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

الشكل رقم (04) المصلحة الرئيسية للمنازعات



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المديرية العامة للضرائب.

## ثانيا : مصالح الرئيس

تدرج ضمن مصالح الرئيس لمركز الضرائب مصلحتين مصلحة الإستقبال والإعلام ومصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

### 1 مصلحة الإستقبال والإعلام: وتسند إليها مهمة:

- تنظيم إستقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم ؛
- نشر المعلومات حول حقوق وواجبات المكلفين التابعين لمجال اختصاص مركز الضرائب.

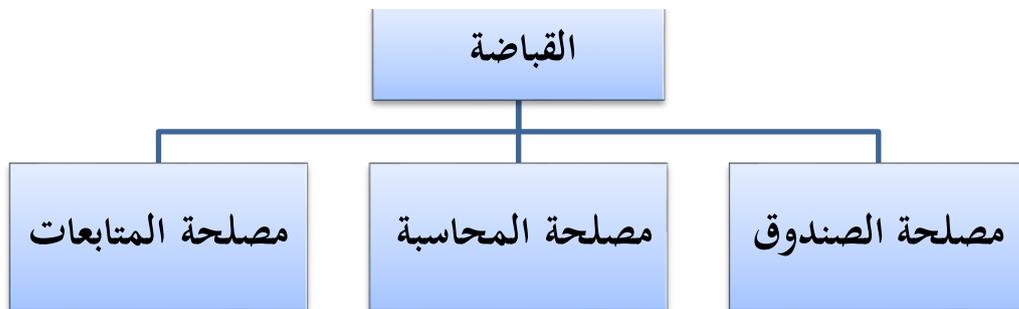
### 2 مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بما يأتي :

- إستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

ثالثا/القباضة:تضم القباضة ثلاث (03)مصالح:مصلحة الصندوق،مصلحة المحاسبة،مصلحة المتابعات،حيث تتكلف لاسيما بما يأتي :

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة ومتابعة وضعيتهم في مجال التحصيل ؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة،تضم القباضة ثلاث (03)مصالح: مصلحة الصندوق،مصلحة المحاسبة ،مصلحة المتابعات.

الشكل رقم (05): مصالح القباضة



تشكل محور دراستنا حول مسار الإصلاح الضريبي في الجزائر، من سنة 1992 إلى سنة 2024 مسارا جادا حول السياسة الضريبية للدولة من عدة محاور

طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات: من خلال المعلومات والظروف المكانية والزمانية المتوفرة لدينا، ومن أجل إجراء الدراسة الميدانية فقد تم الاعتماد على الأدوات التاليتين:

أولاً: طريقة جمع البيانات

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار فرضيات تم جمع المعطيات اللازمة لها عن طريق ما يلي:

**1-المقابلة الشخصية:** فمن خلال المقابلة الشخصية مع المسؤولين في مركز الضرائب برج بوعريريج تمكنا من معرفة الحقائق والفهم الجيد لموضوع دراستنا، وذلك من خلال الأسئلة المطروحة حول مسار الإصلاح الضريبي الذي إنتهجه الجزائر من مطلع سنة 1992، حيث تتيح لنا هذه الأداة فرصة أكبر لطرح الأسئلة التي ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها، بهدف التوصل إلى الفهم الجيد لإشكالية البحث والحصول على الأساليب المناسبة لمعالجة المشكل مطروح.

**2- وثائق المؤسسة:**

الأداة الثانية التي اعتمدنا عليها في دراستنا هي الوثائق التي تبين مسار الإصلاح الضريبي، التي تمكنا من الوصول إلى النتائج المطلوبة

ثانياً: تلخيص المعطيات :

تتمثل المعطيات الخاصة بدراستنا حول تكييف النظام الجبائي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي في المؤسسة محل الدراسة في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة التي تتمثل في الميزانيات، جدول حساب النتائج، إضافة إلى المعلومات التي تلقيناها من طرف مركز الضرائب برج بوعريريج

**المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.**

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة، واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على مجموعة من وثائق المؤسسة لاستخدامها في ، التحليل والمناقشة.

المبحث الثاني: عرض، تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية: نقوم في هذا المطلب بعرض النتائج المتوصل إليها، بناءً على المعلومات التي جمعناها فيما سبق.

عرض الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي:

\* الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي من سنة 2019 إلى سنة 2023 \*

التطور (%)	التحصيل حتى 2019/08/31	التطور (%)	التحصيل حتى 2020/08/31	التطور (%)	التحصيل حتى 2021/08/31	التطور (%)	التحصيل حتى 2022/08/31	التحصيل حتى 2023/08/31	البيان
%15.9	1.056.007	%25.2	977.265	%25.8	972.801	28.3%	953.532	1.223.713	الضرائب المباشرة
%35.8	63.629	%73.2	49.899	% 42.7	60.540	30.3%	66.340	86.415	حقوق التسجيل و الطابع
%31.8	298.236	%42.6	275.611	% 31.3	299.271	15.4%	340.676	392.970	الرسم علي القيمة المضافة
%24.0	42.941	%19.1	44.726	% 17.5	45.310	11.6%	47.731	53.256	الرسم الداخلي علي الاستهلاك
%50.4	82.498	%54.6	80.228	%1.6	122.100	11.6%	123.157	124.065	الرسم علي المنتجات البترولية
%188.3	14.160	%81.9	22.448	% 47.4	27.698	9.6%	37.251	40.827	الضرائب الغير مباشرة
%66.4	13.619	%15.3	19.641	%9.1	20.768	11.7%	20.275	22.656	إيرادات مختلفة للميزانية
%741.0	3.145	%101.1	13.151	%112.5	12.448	20.1%	22.016	26.450	إيرادات الرسم علي رقم الأعمال
/	/	%123.1	2.096	%49.0	3.138	63.5%	2.860	4.675	رسم الفعالية وبيع المنتجات الطاقوية
%11.6	26.423	%94.5	15.166	%7.0	27.561	7.0%	27.576	29.502	إيرادات أخرى تستفيد منها الجماعات المحلية و الحسابات الخاصة
%25.2	1.600.658	%33.6	1.500.231	% 25.9	1.591.637	22.1%	1.641.413	2.004.529	إجمالي المداخيل الجبائية العادية
%31	1.083.411	%44	982.983	%34	1.060.537	21%	1.171.572	1.418.719	إجمالي مداخيل الجبائية العادية باستثناء الضريبة علي الدخل الإجمالي أجور
%121.9	1.796.326	%189.5	1.394.013	%134.9	1.696.443	19.2%	3.344.201	3.985.691	الجبائية البترولية الخام
%76.3	3.396.985	%107	2.894.244	%82.2	3.288.079	20.2%		5.990.220	المجموع العام

المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب.

## المحور الأول: تحقيق التوصيات المترتبة عن الجلسات الوطنية للإصلاح الجبائي:

تمهيد : إن التسيير بالنجاحة نحو تكريس ممارسات الحوكمة الفعالة، هو نظام دخل حيز التنفيذ في إطار القانون العضوي رقم: 1815 الصادر في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، إذ يشكل أحد المحاور الأساسية للإصلاح الضريبي في برنامج الحكومة، يتمثل المسعى المتخذ في إعداد برنامج عمل مدعوما بمؤشرات إستراتيجية وعملياتية تسمح بقياس نسبة تنفيذ الأنشطة المنجزة ويتعلق الأمر بقياس مدى فعالية وكفاءة ونوعية النتائج المحققة، وقد تمحور العمل خلال هذا الحدث حول أربعة مواضيع استراتيجية وهي:

1. توسيع الوعاء الضريبي وتنشيط التحصيل؛
  2. تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين مناخ الأعمال؛
  3. المحاربة الفعالة للاوعي الجبائي؛
  4. تعزيز قدرات المديرية العامة للضرائب من خلال تعبئة الموارد البشرية واللوجستية.
- ولتنفيذ الإصلاح الضريبي سعت السلطات الجبائية إلى تنفيذ برنامج عمل تمثل فيما يلي:
- 1- إدارة جبائية ملائمة ومفتوحة على بيئتها:

**1-1** وضع تنظيم جديد للإدارة المركزية يتمحور حول مهن المديرية العامة للضرائب: بهدف التحول التنظيمي والتسييري وتماشيا مع التطور الإقتصادي والإجتماعي وكذا الإنفتاح الدولي وتطوير التكنولوجيات الرقمية الجديدة، فإن الإدارة الجبائية قامت بوضع هيكل تنظيمي جديد على مستوى الإدارة المركزية، من خلال إنشاء أقسام ومديريات جديدة، تتركز على التخصص الملائم لمختلف مهن المديرية العامة للضرائب، على تبادل المعلومات، القيادة والمرافقة في التحول الرقمي.

**1-2** متابعة ووضع الهياكل اللامركزية الجديدة حيز الخدمة: شرعت المديرية العامة للضرائب في تسريع عملية وضع حيز الخدمة الهياكل اللامركزية الجديدة، وهي مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب ، وذلك تدريجياً وفق لاستلام هذه المنشآت وقد تم استلام إلى غاية نوفمبر 2023 46 من أصل 59 مركزاً للضرائب و 146 من أصل 244 مركزاً جوارياً للضرائب مبرمج، تسمح هذه الهياكل الجديدة، التي تعتبر \*المحاور الجبائي الوحيد\* للمكلفين بالضريبة من تقديم خدمات ذات نوعية لفائدتهم .

**1-3** رقمنة المديرية العامة للضرائب: تم تسطير مخطط واسع لتسريع وتيرة رقمنة المصالح الجبائية بغية تمكين المديرية العامة للضرائب من توفير خدمة نوعية مطابقة للمعايير الدولية ورغبات المكلفين بالضريبة ويتضمن بشكل رئيسي:

✓ تنفيذ مخطط نشر النظام المعلوماتي "جبايتك" على مستوى مديرية كبريات المؤسسات و 41 مراكز للضرائب و 27 مراكز جواريا للضرائب ؛

✓ توسيع عروض خدمات التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب والرسوم من خلال بوابة "جبايتك" لفائدة المكلفين بالضريبة المنخرطين في النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب، 69 موقعا لحد الآن؛

✓ نشر خدمات التصريح والدفع الإلكترونيين من خلال بوابة "مساهمتك" بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لـ 256 قبضة ضرائب غير المزودة بالنظام المعلوماتي "جبايتك".  
- كما وضعت المديرية العامة للضرائب موقع الكتروني خاص بها لنشر المعلومات والمستجدات الخاصة بالقطاع وكذا توفير عدة خدمات حيث يبين الجدول التالي احصائيات حول الولوج لهذا الموقع الالكتروني.

الجدول (03) إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الإلكتروني لإدارة الضريبة 2024-2020

2024	2023	2022	2021	2020	المؤشر
2.935.306	2.582.360	2.00.362	1.809.256	1.703.824	عدد زيارات الموقع الالكتروني
5.236.200	5.124.236	4.206.320	4.001.230	3.542.373	عدد الصفحات المشاهدة

المصدر: [http://mfdgi.gov.dz/image/pdf/statistiques\\_accueil\\_site.pdf](http://mfdgi.gov.dz/image/pdf/statistiques_accueil_site.pdf)

- نلاحظ من خلال الجدول أن الموقع الإلكتروني لإدارة الضريبة يسجل إرتفاعا من سنة لأخرى سواء في عدد الزيارات إلى الموقع الإلكتروني أو من حيث عدد الصفحات التي تم تصفحها، ويرجع هذا الإرتفاع إلى إهتمام الإدارة الضريبية بتوفير المعلومات وتحيينها وإجتهادها في رقمنة الإدارة وهذا بإدراج بوابة لتحميل الوثائق الضرورية.

مثال: إحصائيات مركز الضرائب برج بو عريريج 2023/12/31

- ❖ عدد المكلفين المسجلين (7340) مكلف نشط موزعين كالاتي:
- ✓ قطاع الإنتاج (3596)؛
- ✓ الإستيراد والبيع بالجملة (2287) ؛
- ✓ الخدمات: (1441) .

أولا: إحصائيات مركز الضرائب برج بو عريريج 2023/12/31

- ❖ عدد المكلفين المسجلين (7340) مكلف نشط موزعين كالاتي:

- ✓ قطاع الإنتاج (3596) ؛
- ✓ الإستيراد والبيع بالجملة (2287) ؛
- ✓ الخدمات: (1441).

✓ الشكل رقم (07) : نسبة توزيع المكلفين حسب نوع المكلف

نسبة توزيع المسجلين حسب نوع المكلف



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على إحصائيات مركز الضرائب برج بو عريريج

**1-4: تعزيز كفاءة وقدرات مستخدمي الإدارة الجبائية:** لتحقيق هدفها المتمثل في تعبئة الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العمومي للدولة، ركزت المديرية العامة للضرائب باعتبارها إدارة خدماتية، على تعزيز الموارد البشرية وقدراتها، تم وضع إستراتيجية تكوينية لتعزيز قدرات موظفي الإدارة الضريبية، تتمحور حول المحاور التالية :

✓ مرافقة رقمنة المصالح؛

✓ اكتساب قدرات جديدة في ميادين التسيير والاتصال لفائدة الإطارات المعينين حديثاً بالإضافة

إلى مهارات مهنية بالنسبة للموظفين الجدد (التدريب على التكيف مع الوظيفة)؛

✓ تحسين المهارات المهنية لأعوان المصالح في إطار دورات تحسين المستوى.

وقد تم تسجيل، خلال سنتي 2022 و، 2023 إستفادات 1941 موظفا من التكوين في إطار القانون الأساسي للوظيفة العمومية و6248 موظفا من دورات تكوين تحسين المستوى، ومن أجل تعزيز الموارد البشرية، إستفادات المديرية العامة للضرائب من 372 منصبا ماليا لجميع الرتب.

**2- نظام جبائي قائم على الانصاف الجبائي:** إن تبني نظام جبائي قائم على الإنصاف كان دوما محل اهتمام خاص لكل مشروع للإصلاح الجبائي. تتمحور أساساً حول توسيع الوعاء الضريبي، وتوزيع عادل لمساهمات المكلفين بالضريبة والثروة الوطنية وكذا تأطير إدارة عبء الإثبات، حيث إتخذت

الإدارة الجبائية مجموعة من التدابير التي تمت المصادقة عليها في إطار قوانين المالية لسنوات 2021 و2022 و2023 وتمثل أهم هذه التدابير فيما يلي:

**1-2:مراجعة فرض الضريبة علي الأشخاص الطبيعيين:** من أجل توسيع الوعاء الضريبي وتنسيق أنظمة فرض الضريبة للأنشطة التي يمارسها الأشخاص الطبيعيين نص قانون المالية لسنة 2022 على إعادة هيكلة هذه الأنظمة من خلال تأسيس:

✓ نظام حقيقي يخص الأرباح المتأتية من الأنشطة الصناعية والتجارية؛

✓ نظام مبسط يخص الأرباح المتأتية من المهن الحرة، وقد رافقت إعادة هيكلة الأنظمة مراجعة:

\* طريقة تحديد وفرض الضريبة على المداخيل الفلاحية؛

\* عتبة تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة وتحديدتها: **8.000.000** دج عوضا عن **15.000.000** دج.

**2-2: شمولية و تدرج الضريبة علي الدخل الإجمالي:**

✓ إن ضمان مساهمة المجتمع في الضريبة حسب القدرات التساهمية وطيد الارتباط بضريبة عادلة.

✓ من هذا المنطلق اعتمد التشريع الجبائي حاليا مبدأ شمولية فرض الضريبة على مداخيل

الأشخاص الطبيعيين والذي يتضمن دمج جميع المداخيل المحققة في وعاء ضريبة الدخل

الإجمالي على مستوى الموطن الجبائي للمكلف بالضريبة، باستثناء أولئك الذين تم إخضاعهم

للضريبة المحررة، حيث يظل هؤلاء ملزمون بالتصريح لدى مصلحة الضرائب محل موطنهم

الجبائي (المادة 31 ق م) ويندرج أيضا هذا التوجه مباشرة في مشروع إصلاح دعم الدولة.

**2-3: تخفيض الضغط الجبائي والحفاظ علي القدرة الشرائية**

**أ-مراجعة فئات الجدول التصاعدي:** مراجعة جدول الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال

مطابقة عتبة الشطر الأول للجدول بناءً على مبلغ الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، وزيادة عدد

الأشطر إلى ستة (06)، وإعادة ترتيب معدلاتها الهامشية، تعكس الجهد المبذول لتحقيق التدرج

التصاعدي لضريبة الدخل الإجمالي من أجل ضمان مساهمة عادلة للضريبة (المادة 31 ق م 2022)

**ب-إعفاء وتخفيض لفائدة فئة الأجور و المرتبات:** إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي

للأجور والرواتب الضعيفة التي لا تتجاوز 30.000 دج.

✓ منح خصم بنسبة 40% على الدخل الشهري (أقل من 1000 دج أو يزيد عن 1500 دج).

✓ منح خصم إضافي ثاني للمداخيل التي تزيد على 30.000 دج وتقل عن 35.000 دج.

✓ بالنسبة للعمال ذوي الإعاقة الحركية أو العقلية أو المكفوفين أو الصم والبكم، منح خصم إضافي

على مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي على المداخيل التي تزيد على 30.000 دج وتقل عن 42.500 دج (لا يمكن أن يتراكم مع الخصم الثاني).

✓ منح خصم إضافي على مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي بخصوص المداخيل التي تزيد على 30.000 دج وتقل عن 42.500 دج التي يقبضها العمال المتقاعدين من النظام العام .

**3- تعزيز الأمن القانوني:** من أجل زيادة تعزيز الأمن القانوني في النصوص الجبائية من خلال وضع قواعد جبائية واضحة، تم تبني تدابير تهدف إلى:

✓ اعتماد مفهوم القوة القاهرة كما تحددها أحكام القانون المدني من أجل تطبيق الأحكام إعادة دفع الرسم المخصوم على القيمة المضافة إذا ما ظهرت حالة قوة القاهرة. (المادة 43 ق م 2021).  
 ✓ ملائمة آجال الاهتلاك المقبولة للتخفيض من أجل تحديد النتيجة الجبائية .  
 ✓ إعطاء مفهوم جديد للنتيجة الجبائية من خلال جعل القواعد الجبائية متوافقة مع القواعد المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي والمالي، وتثبيت شروط قابلية الأعباء للخصم وكذا المعالجة الجبائية للعمليات المحررة بالعملات الأجنبية (المادة 41 ق م)

**3-1: نشر النصوص التشريعية و التنظيمية ذات الطابع الإداري:** عمدت المديرية العامة للضرائب التعميم الاطلاع على كل التشريعات والأنظمة والاجتهاد الجبائي من خلال إعداد ونشر هذه النصوص على موقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب وتتضمن هذه النصوص:

✓ قوانين جبائية.

✓ 53 نصًا تنظيميًا ذو طابع جبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة (من 2021 إلى 2023)  
 ✓ مجاميع المناشير لقوانين المالية لسنوات 2020 و 2021 و 2022 و، 2023 والتي تشمل أساسًا التدابير التطبيقية المتعلقة بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة.

**3-2: تعزيز العلاقة مع المكلفين بالضريبة:** قد عملت المديرية العامة للضرائب دائما على جعل الاتصال الإداري في متناول الجميع، وذلك باستخدام مختلف قنوات الاتصال والوسائل المتاحة لتحسين وتوطيد علاقتها مع المكلفين بالضرائب، وقد تميز مخطط العمل في هذا المجال بتكثيف الأنشطة المنجزة ونذكر على سبيل المثال:

✓ لقاءات مع المتعاملين الاقتصاديين، والجمعيات والاتحادات المهنية، والهيئات العمومية، من اجل الاطلاع على انشغالهم والصعوبات التي يواجهونها.

- ✓ تنظيم ملتقيات إعلامية حول (قانون المالية، الامتيازات الجبائية، الأنظمة الجبائية، الخدمات الرقمية) موجهة إلى مختلف الهيئات والتنظيمات والغرف (التجارة، الفلاحة، الصناعات التقليدية
- ✓ تنظيم زيارات ميدانية للإطلاع على ظروف استقبال وإعلام الجمهور؛
- ✓ تنظيم أيام ابواب مفتوحة على الإدارة الجبائية؛
- ✓ نشر المعلومات الجبائية على الموقع الإلكتروني الخاص بالمديرية العامة للضرائب؛
- ✓ إدارة صفحات وسائل التواصل الاجتماعي **Facebook، LinkedIn، Twitter**؛
- ✓ التكفل بشكاوى المواطنين عبر الصناديق الإلكترونية المتاحة لهم.

**3-3:** تأسيس المجلس الوطني للجبائية كهيئة استشارية: من أجل إثراء النقاش العام في مجال الجبائية وتعزيز مساهمة الغير في صياغة القانون الجبائي، قام وزير المالية بتاريخ 10 جويلية 2023 بتنصيب المجلس الوطني للجبائية يتألف من 41 عضواً، يضم ممثلين عن جمعيات واتحادات مهنية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وأكاديميين وممثلي الإدارة. وتتمثل مهمته بشكل خاص في إبداء الرأي حول المواضيع ذات الطابع الجبائي واقتراح التدابير الجبائية لمرافقة ودعم التنمية الاقتصادية.

**4-** تحسين مناخ الأعمال و تشجيع الاستثمار: طالما كان القانون الجبائي أداة لا غنى عنها لدعم إعادة بعث النشاط الاقتصادي وتشجيع النهوض بالأنشطة الناشئة وقد تم إدراج عدة أحكام في قوانين المالية للسنوات الثلاث (03) الأخيرة، وتشمل ما يلي:

**4-1: تحفيزات لفائدة الاستثمار:** منح مزايا جبائية لفائدة المؤسسات الحاملة لعلامة «مؤسسة ناشئة» أو علامة «حاضنة» بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني وكذا الضريبة الجزافية الوحيدة بالإضافة إلى إدماج أعمال البحث والتطوير المنجزة من قبل هذه الأخيرة ضمن النفقات المعنية بالخصم الضريبي، على غرار تلك التي تقوم بها الشركات و ذلك في حدود سقف 200.000.000 دج (المواد 86 و87 من ق م 2021).

- طالما كان القانون الجبائي أداة لا غنى عنها لدعم إعادة بعث النشاط الاقتصادي وتشجيع النهوض بالأنشطة الناشئة وقد تم إدراج عدة أحكام في قوانين المالية للسنوات الثلاث (03) الأخيرة، كما يلي:

- ✓ تشجيع أنشطة التصدير من خلال منح إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي (الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية) عن عمليات تصدير السلع والخدمات والعمليات المتضمنة الخدمات المنشئة للعملة الصعبة والتي يحققها أشخاص طبيعيين؛

✓ تأسيس المعدل المنخفض للضريبة على أرباح الشركات المحدد 10% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها (المادة 44 من ق م ق م 2022) ؛

✓ رفع أسقف الأعباء القابلة للخصم (ق م 2022) ؛

✓ الإعفاء الدائم لفائدة تعاونيات الصيد وتربية المائيات المستفيدة من الرخص الصادرة عن السلطة الوصية بهدف تشجيع إنشائها؛

✓ إعفاءات وحوافز لصالح المنتجات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (تتوافق مع المزايا الممنوحة للمنتجات البنكية الكلاسيكية) .

**4-2: منح تسهيلات لدفع الضرائب والرسوم:** من أجل تسهيل دفع الضرائب والرسوم وتمكين المكلفين من تصفية ديونهم الضريبية عن طريق إكتتاب جداول السداد، والإعفاء المشروط، في هذا السياق، تم اعتماد التسهيلات التالية:

✓ منح للمكلفين بالضريبة الذين يخضعون للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إمكانية خصم فائض الدفع على الأقساط المستقبلية المستحقة الدفع إلى غاية استيفائها، أو طلب استردادها (المادتين 28 و 29 ق م 2021)

✓ إطلاق الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم عبر الاقتطاع، التحويل، بطاقة ما بين البنوك (CIB) أو البطاقة الذهبية.

✓ تبسيط إجراءات إعادة هيكلة الديون الجبائية عن طريق تمديد مدة منح جدول الدفع لمدة تصل إلى ستين (60) شهراً كحد أقصى عوضاً عن 36 شهراً (المادة 71 ق م 2020)

✓ توسيع تطبيق نظام تصفية الديون الجبائية للرسوم شبه الجبائية والغرامات والعقوبات المالية، المستحقة إلى غاية 31 ديسمبر، 2020 ومنح الإعفاء من دفع غرامات تأخير التحصيل للمكلفين بالضريبة الذين دفعوا المبلغ الرئيسي لديونهم الجبائية كاملاً في دفعة واحدة، قبل 31 ديسمبر.

**4-3: تعزيز الضمانات للمكلف بالضريبة:** تم اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات لتعزيز الضمانات القانونية المقدمة للمكلفين بالضريبة وتحسين بيئة الأعمال ويشمل ذلك:

✓ تعزيز حقوق و ضمانات المكلفين بالضريبة الذين يخضعون للرقابة على الوثائق/التصريحات الجبائية في إطار إجراءات طلب المعلومات والنقاش التحاوري والإعلام والإشعار بالإضافة إلى احترام آجال الرد (المادة 49 ق م 2022)

✓ إعادة تأطير إجراءات التحكيم فيما يتعلق بالتحقيق في المحاسبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة من خلال منح المكلف بالضريبة المحقق معه، فترة لا تقل عن عشرة (10) أيام للتحضير للتحكيم، وإعداد محضر التحكيم و تبليغ المكلف بالضريبة من اجل تسجيل محتوى أعمال التحكيم والقرارات المتخذة (المادتين 50 و 52 ق م 2021 )

✓ نشر الأسعار المرجعية للعقار على الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب والذي يتضمن القيم السوقية المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية من أجل تقدير الأسعار المصرح بها عند إعداد عقود البيع أو الإيجار المتعلقة بالعقارات، بالإضافة إلى وضع محاكاة عبر الإنترنت لحساب الضريبة على الدخل الجمالي المتأتي من الإيجار؛

✓ تعزيز شفافية تسيير حق الخصم من الرسم على القيمة المضافة عن طريق إرفاق التصريح بكشف للموردين مع إلزامية مصادقة رقم التعريف الجبائي مع رقم السجل التجاري للموردين (المادة 42 من قانون المالية لسنة 2023).

**5-الاحتواء الجبائي و المالي:** تم اتخاذ عدة تدابير بهدف تعزيز الاحتواء الجبائي والمالي، والذي يشكل أحد الأهداف التي حددتها السلطات العمومية ونذكر من بين هذه الإجراءات ما يلي:

✓ تخفيف شروط خصم الرسم على القيمة المضافة بعنوان الفواتير المدفوعة نقدًا المادة 23 ق م 2023 من خلال رفع سقف المسموح به لخصم الرسم على القيمة المضافة على الفواتير المدفوعة نقدًا من 100.000 دج إلى 1.000.000 دج ومنح حق الخصم عندما يتم دفع مبلغ الفاتورة عن طريق الدفع البنكي أو البريد، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المقبولة للدفع.

✓ رفع الحد الأعلى لحقوق طابع المخالصة من 2.500 دج إلى 10.000 دج (المادة 18 ق م 2023).

✓ السماح بخصم الأعباء التي تم دفعها عن طريق الدفع البنكي أو البريدي، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المقبولة للدفع، عند تحديد النتيجة الجبائية؛

✓ موائمة النظام الجبائي المطبق على منتجات البنك الكلاسيكية مع نظام الصيرفة الإسلامية .

**المحور الثاني: دراسة التدابير الجبائية الرئيسية لقانون المالية 2024:** تتمحور هذه الأحكام حول النقاط التالية:

1 دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني؛

2. الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن؛

3. تعبئة الموارد الجبائية؛

4. الامتثال الضريبي ومكافحة الغش والتهرب الجبائيين؛

5. تسهيلات جبائية وتبسيط ومواءمة الإجراءات؛

6. رقمنة الإجراءات؛

7. تدابير أخرى.

## 1- دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني:

**1-1: المقاول الذاتي:** بغية تشجيع المقاولاتية الذاتية في الجزائر، نص قانون المالية لسنة 2024 تنظيم الأنشطة المؤهلة للنظام القانوني للمقاول الذاتي.

الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف باقتصاد المعرفة و الشركات الناشئة والمصغرة، تهدف إلى المساهمة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية الجديدة، لا سيما في مجال الرقمنة، وتعزيز روح المبادرة من خلال تسهيل وصول الشباب إلى العمل الحر وتشجيعهم على الاندماج في الاقتصاد الرسمي للبلاد، بغية تحقيق أهداف استراتيجية عامه بفعالية عالية وذلك لاتساع حجم الاقتصاد الموازي، وزيادة مردوده الحصيلة الضريبية، هنا أطلقت المديرية العامة للضرائب مشروع جديد تمثل في فتح ملف جبائي للمقاول الذاتي ووضعت لفائدة هذه الفئة إجراءات مبسطة خاصة بغية إدماجها في الإقتصاد الرسمي.

وكأول انطلاقه لفتح ملفاتهم بصفه رسمية يتم تقديم تصريح بالوجود الذي يُستحق بالوثائق التالية:

**أولاً:** إيداع بطاقة المقاول الذاتي؛

**ثانياً:** رقم التعريف الجبائي التي يتم استخراجها عن طريق البوابة الرقمية أو الاللكترونية للترقيم الجبائي؛

**ثالثاً:** تسليم شهادة الوجود **c20** تودع وثيقة تثبت عنوان محل ممارسة النشاط التجاري وهي تختلف حسب الحالة إما سند للملكية أو عقد إيجار.

وقد عمل التشريع الضريبي على إقامة هذا المشروع بغية تكثيف الحصيلة الضريبية، رغم أن نسبة الاقتطاع ضئيلة جدا حيث قدرت نسبة الضريبة 0.05 % بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة من الربح الجبائي المحقق فعليا .



- مثال ذلك في سنة 2004 في فرنسا إعتبر تقرير لجنة الإصلاح الضريبي أن الضرائب التي تُفرض على رقم الأعمال تضر بالإقتصاد وتُحقق تباطئ في الإستثمارات، ونتيجة لذلك تم إلغاء الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية الفرنسي لسنة 2010، وتجدر الإشارة إلى أن خبراء صندوق النقد الدولي أوصوا الجزائر بضرورة إلغاء هذه الضريبة .

مثال: تاجر الجملة الذي يحقق رقم مبيعات بقدر 10.000.000 دج يحقق هامش ربح لا يتجاوز 10% في أحسن الأحوال، لكن مع تكاليف التشغيل الإضافية مثل الإيجارات ومصاريف العمال، يعتبر مبلغ الرسم الذي يقدر: 150.000 دج مبلغا مرتفعا، من المؤكد أن هذه التكلفة الضريبية تجعل المكلفين يلجؤون إلى التخلي عن النظام الحقيقي والهروب من نظام الفواتير، وبالتالي سوف يجدون بيئة مناسبة للاحتيال في القطاع الغير رسمي والتهرب الضريبي.

- إن عمليات البيع والخدمات والأشغال، والتي تكون التحصيل الكلي أو الجزئي للثمن والمفوترة خلال السنة المالية 2023، وما قبلها 2019، 2021، 2022 تبقى خاضعة للرسم على النشاط المهني، إذ يتعلق الأمر بحقوق مكتسبة لصالح المؤسسة، خلال سنة مالية، الذي كان رقم الأعمال محقق المتعلق بها خاضعا للرسم على النشاط المهني

- في هذا الإطار، جميع التحصيلات المستلمة خلال السنة المالية 2024، وما بعدها 2025، 2026 و 2027 والمتعلقة بفواتير أو وضعيات أشغال أو خدمات تم تنفيذها " تحقيقها " في 2023 وما قبلها، يجب أن تكون محل تصريح وتسديد للرسم على النشاط المهني من الشهر الموالي لتحصيلها كحد أقصى.

كما تكفل "مشروع قانون المالية 2024 بصفة وافية بمسألة تمويل الجماعات المحلية، فيما يخص تعويض النقص الناجم عن مقترح إلغاء\* الرسم على النشاط المهني\*، ومن بين التدابير المتخذة "تخصيص إيرادات الرسم على المنتوجات البترولية، كليا لفائدة للجماعات المحلية"، وتم في إطار مشروع قانون المالية استحداث\* الرسم المحلي للتضامن\*، المطبق على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب والنشاطات المنجمية توجه إيراداته لفائدة الجماعات المحلية والتي تقدر ب 7ر6 مليار دج.

- كما تمت زيادة الحصة العائدة لصندوق التضامن للجماعات المحلية من ناتج قسيمة السيارات من 30% إلى 50%، وزيادة حصته من ناتج الرسم المطبق على تعبئة الدفع المسبق إلى 50% وكذا تخصيص حصة 50% من ناتج الرسم الخاص بحرق الغاز لفائدته، وسيعرف توزيع ناتج الضرائب والرسوم التقديري الموجه للجماعات المحلية لسنة 2024، إرتفاعا من 438 مليار دج لسنة 2023، إلى 515 مليار دج لسنة 2024، مما يسمح تسجيل فائض قدره 77 مليار دج".

### 1-3: تعبئة الموارد الجبائية:

مراجعة الضريبة الإضافية على أرباح شركات صناعة التبغ (المادة 10 من ق.م):

رفع قانون المالية لسنة 2024 من معدل الضريبة الإضافية على أرباح شركات صناعة التبغ، مع مراعاة معدل الإدماج في عملية صناعة المواد التبغية، كما يلي:

16% عندما يكون معدل الإدماج يساوي أو يفوق 40% ؛  
20% عندما يكون معدل الاندماج أقل من 40%.

إلا أنه، يخضع صانعي المواد التبغية المعتمدين حديثا، لمعدل 16% وذلك لمدة الثلاث (03) سنوات الأولى إبتداء من تاريخ بداية النشاط، دون النظر في شرط معدل الإدماج.

رفع تعريفات الرسم الإضافي على المواد التبغية: المادة 72 من ق.م 2024

نص قانون المالية لسنة 2024 على رفع تعريفه الرسم الإضافي على المنتجات التبغية من 37 دج إلى 50 دج عن كل علبة، وإعادة تخصيص عائداتها على النحو التالي:

- 14 دج، لصندوق الاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية ؛
- 21 دج، لصندوق مكافحة السرطان ؛
- 04 دج، للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء؛
- 11 دج، لميزانية الدولة.

تأسيس الرسم المحلي للتضامن المادتين 15 و 25 من ق.م 2024: إستحدث قانون المالية لسنة 2024 "الرسم المحلي للتضامن" يستحق على أنشطة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب والنشاطات المنجمية التي تخضع أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي أو للضريبة على أرباح الشركات. يؤسس الرسم المحلي للتضامن على المبلغ الإجمالي لرقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة، وحددت معدلاته على النحو التالي:

3% على رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب ؛  
1,5% على رقم الأعمال الناتج عن الأنشطة المنجمية.

مراجعة تعريفات رسم التسجيل القضائي (المادة 28 من ق.م) 2024:

عدل قانون المالية لسنة 2024 من تعريفات رسم التسجيل القضائي، لينص على:

إدراج تعريفات جديدة للرسم القضائي للتسجيل المطبق على القضايا المرفوعة أمام المحاكم المختصة في القضايا الإدارية، حددت وفق ما يتناسب ودرجة التقاضي، كما يلي:

جدول رقم (06) تعريفات رسم التسجيل القضائي

التعريفات	الجهات القضائية
2000 دج 5000 دج	أمام المحكمة العليا الطعون المدنية والعقارية الطعون التجارية والبحرية
5000 دج 1000 دج	أمام المحكمة الإدارية القضايا المتعلقة بالصفقات العمومية باقي القضايا الإدارية
5500 دج 1500 دج	أمام المحكمة الإدارية للإستئناف القضايا المتعلقة بالصفقات العمومية باقي القضايا الإدارية
6000 دج 2000 دج	أمام مجلس الدولة القضايا المتعلقة بالصفقات العمومية باقي القضايا الإدارية

المصدر: من إعداد الطالبين

تعريفة تقدر بـ7.000 دج بموجب هذا الرسم، تطبق على القضايا المرفوعة أمام محكمة النزاع.

الإمتثال الضريبي ومكافحة الغش والتهرب الجبائين:

- ✓ إلزام الأشخاص الخاضعين للرسم على القيمة المضافة بالتصريح عن رقم الأعمال المعفى عند إكتتاب التصريح الشهري G50 \* المادة 40 ق.م 2024 \* ؛
- ✓ فرض عقوبة تقدر 5% لعدم اكتتاب كشف المرتبات والأجور المادة \* 13 ق.م 2024 \* تطبيق زيادة 25% لعدم تقديم أو التقديم المتأخر للتصريح التقديري بموجب الضريبة الجزافية الوحيدة المادة \* 21 من ق.م 2024 \* ؛
- ✓ تأطير فترة التقادم للدعوى العامة في مسائل الغش الضريبي \* المادة 53 من ق.م 2024 \* تبيان رقم التعريف الجبائي على المستندات الجبائية المادة \* 63 من ق.م 2024 \* .

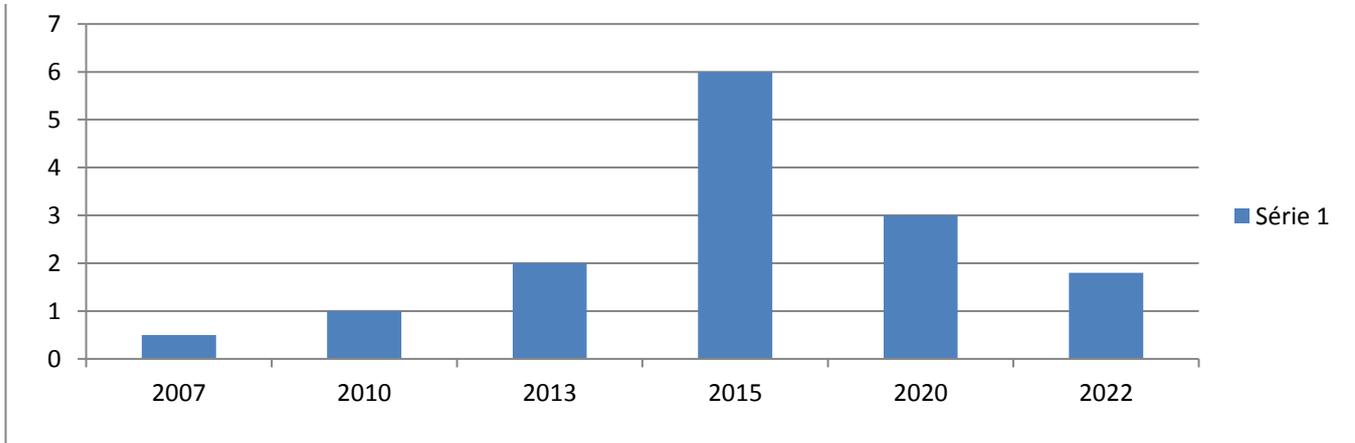
المحور الثالث: دراسة اصلاح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة: يعد نظام الضريبة الجزافية الوحيدة أحد ثمار سلسلة الإصلاحات الضريبية، حيث أُدرج نظام الضريبة الجزافية الوحيدة ضمن قانون المالية لسنة 2007 حيث نصت المادة: 02 منه على إستحداث باب ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يتضمن المواد من 282 مكرر إلى 282 مكرر 10 بعنوان " الضريبة الجزافية الوحيدة " ، ولقد عرف نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، منذ استحداثه سنة 2007، جملة من التعديلات ،سقف الخضوع، وكذا الشرائح الخاضعة له، ومست أيضا إجراءات تحديد رقم الأعمال السنوي وكيفيات تحديد مبلغ الضريبة وطريقة دفعها والهدف هو تبسيط إجراءات أعوان الإدارة الجبائية والمكلفين معا

الجدول رقم 04: التغييرات التي طرأت على سقف الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة

السنة	سقف رقم الأعمال
2007	3.000.000 مليون دينار
2010	5.000.000 مليون دينار
2013	10.000.000 مليون دينار
2015	30.000.000 مليون دينار
2020	15.000.000 مليون دينار
2022	8.000.000 مليون دينار

المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم: (06) منحني يبين التغييرات التي طرأت على سقف الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة



المصدر: من إعداد الطالبين

الجدول رقم (05): تحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة

الإيرادات (مليون دينار)	السنوات	رقم الأعمال
6 718 231 042	2007	3.000.000
8 620 139 054	2008	
8 988 856 290	2009	
10 119 287 549	2010	5.000.000
10 146 172 611	2011	
15 484 135 767	2012	
13 404 481 804	2013	10.000.000
14 483 969 333	2014	
23 834 576 839	2015	
27 773 455 182	2016	30.000.000
31 948 373 330	2017	
32 964 274 839	2018	
33 405 077 485	2019	15.000.000
34 254 635 152	2020	
34 984 125 881	2021	
35 102 656 352	2022	8.000.000
35 887 556 452	2023	

المصدر: [http://mfdgi.gov.dz/image/pdf/statistiques\\_accueil\\_site.pdf](http://mfdgi.gov.dz/image/pdf/statistiques_accueil_site.pdf)

**تحليل المعطيات:** إن تحليل المعطيات الإحصائية المتاحة يظهر جليا أن هناك إرتفاعا ملحوظا في حجم إيرادات الضريبة الجزافية الوحيدة، كما أنه يتضح أن وتيرة زيادة إيرادات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للفترة **2015-2019** مرتفعة جدا مقارنة بالثلاث فترات السابقة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع ليس راجعا لنجاعة مصالح الضرائب ولا لرفع سقف الخضوع فقط، بقدر ما هو راجع لالتحاق فئة كبيرة من الأشخاص المعنويين بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة على حساب النظام الحقيقي، بعدما خول لهم تعديل سنة **2015** ذلك، كما أن انخفاض العبئ الضريبي للمكلفين بعد تحولهم من النظام الحقيقي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وهو الأمر الذي يعكس الهدف من إدراج نظام الضريبة الجزافية الوحيدة والمتمثل في التأثير الإيجابي على موارد الخزينة أو على الأقل الحفاظ على مستواها .

زيادة عن تعديل سنة **2016** والذي ألغى عملية تقدير الوعاء الضريبي من قبل مصالح الضرائب ويوكل المهمة للمكلف للتصريح بوعائه الضريبي بنفسه.

#### التدابير الجبائية لسنة 2023 المتعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة:

تأسيس نظام جبائي خاص بالأنشطة الممارسة ضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي(المادتين 16 و51) من قانون المالية لسنة 2023:

✓ إخضاع الأنشطة الممارسة ضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي، والتي تحدد عن طريق التنظيم، إلى الضريبة الجزافية الوحيدة، بمعدل 5%؛

✓ أن لا يتعدى رقم الأعمال السنوي للمكلفين بالضريبة التابعين لنظام المقاول الذاتي مبلغ 5.000.000 دج وضمن التدابير الهادفة إلى تبسيط وتوافق الإجراءات الجبائية إخضاع بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة أرقام الأعمال المتعلقة بالمنتجات ذات الهوامش المسقفة أو المحددة عن طريق التنظيم (المادة 15 من قانون المالية لسنة 2023)

تطبيق الإخضاع على الهامش بدل الرقم على الأعمال، بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة، للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع المحددة هوامشها وأسعارها عن طريق التنظيم بما في ذلك حالة تجاوز معدل الهامش معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.

يهدف هذا التدبير إلى تخفيض العبء الجبائي لتجار التجزئة الذين يعملون بتجارة هذه المواد إمكانية إختيار الخضوع للنظام المبسط للمهن غير التجارية (المادة 33 من ق م لسنة 2023) نصت أحكام قانون المالية لسنة 2023 على منح أصحاب المهن غي التجارية الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، إمكانية إختيار الخضوع للنظام المبسط للمهن غير التجارية.

### التدابير الجبائية لسنة 2024 المتعلقة بالضريبة الجزائرية الوحيدة:

-تعديل معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة المطبق على الأنشطة المؤهلة للنظام القانوني للمقاول الذاتي (المادة من ق.م 2024)

بغية تشجيع المقاولاتية الذاتية في الجزائر، نص قانون المالية لسنة 2024 على تخفيض معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة المطبق على الأنشطة المؤهلة للنظام القانوني للمقاول الذاتي، من 5% إلى 0.5% .

-إعفاء رقم الأعمال الناتج عن أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج من الضريبة الجزائرية الوحيدة (المادة 20 من 2024ق.م)

بهدف دعم وتشجيع شعبة الحليب في الجزائر، نص قانون المالية لسنة 2024 على توسيع مجال الإعفاء الممنوح بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، ليشمل الضريبة الجزائرية الوحيدة فيما يتعلق رقم الأعمال الناتج عن ممارسة أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج .

من خلال ماسبق يظهر جليا أن الدولة سعت جاهدة لتطوير النظام الجبائي تحت عنوان تبسيط الاجراءات الضريبية، من خلال ادراجها لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة و يمكن القول أن المشرع نجح نظريا في سن ضريبة مبسطة يسهل أداؤها بالنسبة لصغار التجار، بمستوى عبء ضريبي أخف. إلا أن الممارسة الميدانية أثبتت عدم تحقيق نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة للهدف الرئيسي الذي أُدرج من أجله والمتمثل في التبسيط بغرض التأثير الإيجابي على موارد الخزينة، والذي نرجعه للمناخ الاقتصادي العام الملاحظ فيه عدم التعامل بالفوترة والشيكات في ظل سوق لا يتسم بالتنظيم الجيد على اعتبارها أدوات تسمح بالرقابة اللاحقة للتصريح الخاطيء والكاذب، وبانعدامها تبقى الإدارة الجبائية لا تملك الوسائل الفعالة للقيام بالرقابة اللاحقة ويجعل أي تقييم غير دقيق أو موضوعي.

### المحور الرابع: دراسة تعزيز الجباية البيئية

الجباية البيئية: بهدف تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار في تسويق وقود نظيف، منحت النصوص التشريعية خصمًا بنسبة 75% على الرسم على النشاط المهني:

✓ على مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين بدون رصاص ووقود غاز البترول المميع GPL/C والغاز الطبيعي المضغوط، GNC على حد سواء مثل البنزين العادي والممتاز والديازال .

( المادة 22من قانون المالية لسنة 2021 ).

✓ على رقم الأعمال المحقق بعنوان تركيب نظام وقود غاز البترول المميع GPL/C

(المادة 10من قانون المالية التكميلي لسنة 2022)

## المحور الخامس: دراسة التجارة الالكترونية في الجزائر

يلخص الجدول التالي أهم مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر التي تعتبر الأكثر ولوجا من قبل المواطنين

الجدول رقم(07):أهم مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر الأكثر زيارة

إسم الموقع	سنة الإنشاء	مجال النشاط
موقع واد كنيس / OUEDKNIS	2006	بيع وشراء مختلف المنتجات من السيارات إلى أبسط منتج
موقع قيديني / GUIDDINI .CM	2009	مواد التجميل وعتاد الإعلام الآلي والأجهزة الكهرومنزلية
موقع اشريلي / ECHRILY.COM	2012	بيع المنتجات الغذائية و مواد التنظيف ومستلزمات التجميل
موقع ديزاد بوم / DZBOOM	2015	كل مستلزمات النساء من فساتين وحقائب مجوهرات.. الخ
موقع جوميا / JUMIA.DZ	2016	مواد التجميل و التنظيف الهواتف, أجهزة الإعلام الآلي, توصيل الوجبات والحجز في الفنادق
تطبيق وصلني	2017	طلب سيارة أجرة بسائق في العاصمة, خدمة 24/24 ساعة
تطبيق RESTO 365	2017	حجز طاولات في مختلف المطاعم
تطبيق BARIDIMOB	2018	تحويل الأموال بدون بطاقة ذهبية ودون التنقل إلى البريد
تطبيق ALI EXPRES	2020	مواد التجميل و التنظيف الهواتف, أجهزة الإعلام الآلي
تطبيق HAYLA	2022	خدمة التوصيل للأكل جاهز إلي البيت
تطبيق D15	2023	تحويل الأموال بدون بطاقة ذهبية ودون التنقل إلى البريد

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول نلاحظ أن سوق المعاملات التجارية شهد تطورا هاما من حيث المعاملات الإلكترونية في الجزائر، فقد أصبح المواطن الجزائري يلجأ الى المواقع الإلكترونية لطلب ما يحتاجه من سلع وخدمات ،ومن جهة أخرى تشهد طرق الدفع الإلكترونية تقدما معتبرا فقد تم القيام بعملية الدفع الإلكتروني لأكثر من 2.000.000 معاملة إبتداء من انطلاق الدفع الإلكتروني ، فانتشار هذا النوع من المعاملات دفع المشرع الجزائري الى وضع إطار قانوني يفصل أشكال وإجراءات المعاملات الإلكترونية ويحمي أطرافها من أخطار الغش والاحتيال، هذا ما تجسد من خلال القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

المادة 282 مكرر 4 أ: \* استثناء لأحكام المواد 282 مكرر إلى 282 مكرر، فإن الأشخاص الطبيعيين مهما كانت وضعيتهم إزاء الفئات الأخرى من المداخيل،الذين ينشطون في إطار دائرة توزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية أو باللجوء الى البيع المباشر على الشبكة، يخضعون إلى الاقتطاع من المصدر محرر من الضريبة بمعدل 5%\* .

هناك العديد من الصعوبات التي تعترض تطبيق جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر، ومن أهمها صعوبات متعلقة بالجانب المحاسبي، صعوبات إدارية، قانونية وسلوكية، والتي سنوضحها فيما يلي:

هناك علاقة قوية بين الصعوبات المحاسبية ونظيرتها الإدارية، وهذا راجع بالأساس إلى الصعوبات التي يواجهها المحاسبين خصوصا ما يتعلق بصعوبة الرقابة على دفاتر المكلفين وإقراراتهم الضريبية من قبل الإدارة الضريبية في التجارة الإلكترونية، وكذا صعوبة قياس دخل المكلفين الخاضعين للضريبة في التجارة الإلكترونية وهو الأمر الذي يمكن إرجاع جزء منه إلى نقص الإطارات المؤهلة علميا وعمليا للتعامل مع وجود صفقات التجارة الإلكترونية، هذا الأمر الذي يقوم بخلق صعوبات محاسبية.

من جهة أخرى فإن الصعوبات الإدارية خصوصا ما يتعلق بنقص كفاءة الإطارات كانت السبب في انعدام الثقة بين المكلفين وإدارة الضرائب حيث تؤثر هذه السلوكيات على حصيلة الجباية، حيث أن تغيير هذه السلوكيات يتطلب تكوين مكثف للإطارات وبالحد الذي يعيد بناء جسور الثقة بين الطرفين كما أن نقص الوعي لدى المكلفين حول أهمية الضريبة على المستوى الكلي ليس له علاقة بمختلف الصعوبات، فتلك السلوكيات تتطلب تقريب الأفكار وتوضيح الأغراض من فرض الضريبة على الفرد والمجتمع من خلال نشر الوعي الضريبي، أما بالنسبة للصعوبات القانونية فتتعلق بنقص القوانين التي تحكم فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، فلا بد من تكييف القوانين مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد خصوصا ما يتعلق بالجانب التجاري الإلكتروني الذي تفرضه التكنولوجيات الجديدة، وفيما يلي أهم المتطلبات التي يمكن تطبيقها للتغلب على هذه الصعوبات:

- ✓ بنية متطورة للاتصالات ونظم جيدة لإدارتها ؛
- ✓ تحسين تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الضريبية وتحسين الوصول إلى المعلومة الجبائية ؛
- ✓ تبسيط ورقمنة التشريع الضريبي وتكيفه مع متطلبات التجارة الإلكترونية .

الجدول رقم (08): السلم الضريبي المقترح لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي لمزاولي نشاط التجارة الإلكترونية

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 240.000
11.50%	من 240.000 إلى 480.000
13.50%	من 480.000 إلى 960.000
15%	من 960.000 إلى 1.920.000
16.50%	من 1.920.000 إلى 3.840.000
17.50%	أكثر من 3.840.000

من إقتراح الطالبين بناء على المادة، 104 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب

**ملخص الفصل :** بعد عرض و تحليل مسار سياسة الإصلاح الضريبي في الجزائر الذي يكشف عن كيفية تعامل الجزائر مع مختلف التطورات والتحديات الراهنة، حيث تم تنفيذ الإصلاحات مرحليا، البداية كانت بحزمة أولية التي أرست دعائم النظام الضريبي الجديد علي ثلاثة ركائز، الضريبة عل الدخل الاجمالي والضريبة عل أرباح الشركات، والرسم عل القيمة المضافة، وتواصلت عملية الضبط عند إطلاق الجيل الثاني من إصلاحات من خلال مراجعات متتالية مست بالخصوص معدلات الضرائب، وأنظمة الإخضاع، بهدف تبسيط النظام و محاربة التهرب الضريبي وباشرت بعصرنة الإدارة الضريبية من خلال إعادة هيكلة الإدارة عل أسس جديدة، و يعتبر عدم استقرار التشريعات من أكثر العيوب للنظام الضريبي الجزائري لأنها تعبر عن التخبط وغياب قواعد الحوكمة وتمس بالأمن الضريبي للمكلف الذي يعيش دائما علي تغيرات تفقده الثقة في المستقبل ولا تساهم في تكريس تقاليد ضريبية دائمة، ومن أهم النقاط التدبير التي يتم تعديلها باستمرار تلك المتعلقة بالجانب التقني والإجرائي بحثا عن التبسيط والتخفيف والضبط مع واقع و محيط يبدو أنه من الصعب فهمه و استيعابه، لأنه محكوم بآليات تتجاوز ميدان الجباية.

**1- تحليل الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي من سنة 2019 إلى سنة 2023:**

من خلال كشف تحليل الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خلال الثمانية أشهر الأولى من عام، 2023 عن زيادة إيجابية بنسبة، 22.1% وهذا مقارنة بتلك المحصلة في نفس الفترة من عام، 2022 حيث بلغت 2004.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل 71% من المبلغ الإجمالي للإيرادات الجبائية العادية.

إن مقارنة الإيرادات الجبائية العادية المحصلة خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2023 مع تلك المحصلة في سنة 2019، أي قبل جائحة كوفيد -19، سمحت بملاحظة زيادة قدرها 25.2% ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خارج الضريبة على الدخل الإجمالي/الأجور، للثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 شهدت زيادة بنسبة، 21% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 وبنسبة 31% من سنة 2019.

كما أن الإيرادات الجبائية الإجمالية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب بما في ذلك الجباية البترولية، بلغت خلال ثمانية أشهر من سنة 2023 قيمة قدرها 5.990 مليار دج، أي بزيادة قدرها 20.2% بعنوان نفس الفترة من سنة 2022 و76.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

إن ارتفاع تحصيل الجباية العادية، ينتج من جهة، عن تطبيق قرارات السلطات العمومية لإنعاش النشاط الإقتصادي، ومن جهة أخرى إلى تنفيذ التدابير التشريعية التي أقرتها قوانين المالية من 2021 إلى، 2023 وكذلك إلى تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، من خلال تحقيق التوصيات المترتبة عن الجلسات الوطنية للإصلاح الجبائي.

خاتمة

**الخاتمة:** لقد ساهم الإصلاح الضريبي في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب، لكنه مازال بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي محورها الأساسي يكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، ولتحسين فعالية النظام الضريبي تم توسيع القاعدة الضريبية على نحو يتلاءم مع نسبها و معدلاتها آخذا بعين الاعتبار ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة ما شكل نسيج جبائي إلى جانب الجباية البترولية بصفة خاصة ما يجعل من الموارد الجبائية مصدراً أساسياً لتمويل نفقات الدولة ونبع دائم يمكن الارتواء منه، وتحسين المنتج الضريبي المترتب عن نشاطها، وقد عمل النظام الضريبي الجديد على توسيع الحقل الضريبي، بحيث أصبح يمس أكبر شريحة ممكنة من المكلفين مع تخفيف العبء الضريبي لكل مكلف، وهو ما يعرف بالتوسع الأفقي للنظام الضريبي، ضف إلى ذلك تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي قصد تغيير الذهنيات المعادية للضريبة والاهتمام أكثر بالإدارة الضريبية لذلك تنقلص فعالية الإصلاح الضريبي إن لم يتزامن معه إصلاح الإدارة الضريبية وعصرنتها وإحلال مصادر جديدة للجباية بما يتطلب مستلزمات العولمة (الجباية الخضراء، ضريبة الثروة، التجارة الإلكترونية) حتى تؤدي مهامها على الوجه الكامل، لتفادي نقائص ذات الصبغة الكمية والكيفية.

**نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة تم استخلاص مجموعة من النتائج، والتي تختبر صحة الفرضيات الموضوعية، وكمحاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم التوصل إلى صحة الفرضيات نوردها في ما يلي:

**أولاً: إختبار الفرضية الأولى:** تعقيد النظام الضريبي شكل عبئاً على المكلف والدولة فبالنسبة للمكلف تمثلت في تكلفة المطابقة مع القوانين الجبائية التي تتزايد مع تعقيد النظام الجبائي وعدم استقراره، أما بالنسبة للإدارة الضريبية فإن تكلفة تحصيل الضرائب تنخفض مع توسيع الأوعية الضريبية تعدد التخفيضات والإعفاءات كلها تساهم في زيادة التكلفة، حيث تسمح الإجراءات المبسطة للمكلفين بالفهم الصحيح بمدى التزاماتهم وحقوقهم مما يسمح لهم باتخاذ القرارات الرشيدة والتحرك في الاتجاه المرغوب من طرف السلطات العمومية، وتفادي التعقيد في النصوص التي تحمل التأويل مما يساعد على ما أصبح يعرف حديثاً \***بالتخطيط الجبائي العدواني**\* والذي لا يختلف كثيراً عن التهرب الضريبي .

**الفرضية الثانية:** لقد كان من بين الأهداف الأساسية التي كان يرمي إليها الإصلاح الضريبي هو السعي نحو تحسين مستوى مردودية الجباية العادية، ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية التي كانت تسيطر بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة من خلال تحليلنا للحصيلة والأداء المالي للنظام الضريبي فإنه يكشف ملامح نظام ضريبي ريعي يضع الجباية العادية في المقام الثاني يعبر عنها مستوى العبء الضريبي

الذي لم يتعدى 18 % من الناتج القومي خارج الجباية البترولية، ولتحسين مردود الجباية العادية و لا بد من دعم الطاقة الضريبية، بصرامة أكثر في محاربة التهرب الضريبي، وعقلنة التحفيزات الضريبية، والرفع من كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي ومن جهة أخرى بتزويد الإنفاق الحكومي، وتوفير بنية تحتية تستجيب لمتطلبات الاستثمار لأنه كلما زادت فرص الإخضاع الضريبي، تم الحصول على موارد ضريبية من هذه الاستثمارات، مما يعني ارتفاعاً في حصيلة الجباية العادية.

**الفرضية الثالثة:** قامت الجزائر بإصلاحات من أجل تبسيط وعصرنة النظام الضريبي بتكييف التشريعات الضريبية مع رهانات العولمة و تكنولوجيا المعلومات، وسعت الإدارة الجبائية من خلال مشروع العصرنة إلى تعزيز الثقة مع المكلفين بالضريبة بإنشاء هياكل مستحدثة لتخفيف العبء الضريبي ودعم فعالية الرقابة الجبائية وتبنت مشروع الرقمنة باكتتاب التصريحات الجبائية بصفة آلية، ومراجعتها آليا لتجنب الأخطاء وإرسالها إلكترونيا لربح الوقت من الموقع المخصص لهذا الغرض وإنشاء مدرسة وطنية للضرائب لرسكلة أعوان الإدارة الضريبية وفق شروط يحددها القانون لتحسين فعالية وكفاءة المردود الجبائي.

### نتائج الدراسة:

- ✓ أن تطبيق الإصلاح الضريبي بالجزائر كان تدريجيا، بحيث كل سنة تظهر مجموعة من التعديلات خاصة في معدلات الضرائب.
- ✓ إن النظام الضريبي الجزائري نظام معقد يتميز بكثرة الضرائب والرسوم، ناهيك عن كثرة التعديلات المستمرة بموجب قوانين المالية، مما يجعل من الصعوبة على المكلفين بالضريبة وأعوان الإدارة الضريبية استيعابها والإلمام بها ؛
- ✓ إستحداث نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بمعدلاته الضريبية المنخفضة وكذا بساطة إجراءاته، مكن من تسجيل القرابة المليون نشاط رسمي، لاسيما بعد التعديل الذي مس قانون المالية لسنة 2023 (إخضاع بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة أرقام الأعمال المتعلقة بالمنتجات ذات الهوامش المسقفة أو المحددة عن طريق التنظيم) المادة 15 من ق م 2023 (تطبيق الإخضاع على الهامش بدل من رقم الأعمال)؛
- ✓ إن الإجراءات المتبعة لتبسيط النظام وعصرنة الإدارة الجبائية لازالت غير فعالة إذ لا تزال نسب الغش والتهرب مرتفعة مقارنة بالنسيج الجبائي (**gisement fiscal**) ولا زالت الجباية البترولية تشكل حصة الأسد من إجمالي إيرادات الميزانية، وهذا نظرا لنقص الوعي الضريبي للمكلف وعدم تأهيل الكادر البشري ليساير هذه الإصلاحات؛

✓ طبيعة التجارة الإلكترونية وخصائصها وأساليبها، ووسائلها التقنية المتطورة، فرضت صعوبات وتحديات كبيرة للنظام الجبائي الجزائري، فيما يخص فرض وحصر وتحصيل الضرائب والرسوم عليها، وهو ما يتطلب البحث عن الإجراءات المناسبة للتكيف معها.

- من خلال النتائج السابقة يمكننا تقديم المقترحات التالية: بعد إستخلاصنا لنتائج الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات كما يلي:

✓ وضع تصور جديد للنظام الجبائي يشمل جوانب عديدة سياسية، اقتصادية و اجتماعية، ومراجعة شاملة، وإعتماد بديل تنموي شامل لضمان نجاعة و مردودية أكبر، ورفع كفاءة الإدارة الجبائية من خلال التكيف مع الواقع والمستجدات وهذا برسكلة وتكوين المورد البشري، العامل بالحقل الضريبي و التعديلات التشريعية؛ وأنماط الرقابة؛ والحماية الضريبية؛ وإعادة تأهيل البنية التحتية للدوائر الضريبية؛ وتحسين العلاقة مع المكلف، وكذا تقوية الشفافية والتنسيق الجبائي على المستوى الوطني والدولي؛

✓ إصلاح فعلي لمنظومة التسيير الجبائي من خلال تشريع يتصف بالوضوح والاستقرار؛  
 ✓ مراعاة المقدرة التكلفة للمكلفين، وذلك بتخفيف حدة الضغط الضريبي ومحاولة إقامة عدالة ضريبية؛ وتوسيع الحقل الضريبي حيث يصبح يمس أكبر شريحة ممكنة من المكلفين؛  
 ✓ تفعيل الامتيازات الجبائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

آفاق الدراسة: وفي النهاية يمكن القول أن البحث ما زال مفتوحا من جوانب مختلفة، لذلك يبقى البحث في مجالاته خصبا وبذلك تحتتم هذه الدراسة ببعض النقاط البحثية التي يأمل الباحث أن تكون دراسات في المستقبل:

- إيجاد إطار تصوري لتطبيق قواعد الحوكمة الجبائية ؛
- إطار تصوري و تطبيقي لحل إشكالية القطاع غير الرسمي و إدماجه في القطاع الرسمي؛
- البحث في مواضيع الامتثال الضريبي الطوعي لمن خلال رفع التمدين الضريبي و تحقيق الرضا و مشروعية الضريبة.

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. بزة الصالح، محاضرات في النظم الضريبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، 2019.
2. حمو محمد، أوسرير منور، محاضرات في جباية المؤسسات، الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2009
3. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب سياسات، نظم، قضايا معاصرة، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2007.
4. سهير أبو العينين سلامة، الضرائب علي الثروة و علي الأرباح الرأسمالية، المفاهيم والإمكانيات و مشكلات التطبيق في مصر، إصدار معهد التخطيط القومي، 2016 .
5. شعباني لطفي، جباية المؤسسة، متيحة للطباعة، الجزائر، 2017.
6. فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، وكالة الأهرام للنشر والتوزيع، مصر، 1995.
7. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، 2011 .
8. مرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

ب- المجلات و الملتقيات

- 1- أحمد مقدمي، إشكالية تطبيق الضريبة علي الثروة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 36، 2021 .
- 2- بن فلامي أمال وفراحي بلال، فعالية النظام الجبائي في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني: تفعيل النظام الجبائي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، المدية في 2019/12/16
- 3- بن موسى كمال، براغ محمد: ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013.
- 4- بزة الصالح، تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد غير الرسمي، مجلة الباحث، 2019/01/3613، 19 .
- 5- جازية أمير، عاشور يوسف، المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة لإصلاح، مجلة دراسات جبائية، المجلد 7، العدد 2.
- 6- رمادية عبدالله سفيان، قويدري كمال، تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر عصرنة الإدارة الضريبية نموذجاً، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 14، العدد 2، 2020، 02-11 - بن عزوز منير، مسقم مريم، " دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة البليدة، المجلد 2، العدد 2020، 03 .

- 7- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2003 .
- 8- عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، "التحول الرقمي للإدارة الجبائية في ظل تبني نظام جبايتك" الملتقى الدولي افتراضي البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية، الفرص التحديات والأفاق 2022.
- 9- مهند محمد موسى العبيني، عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44.
- 10- مولود مليكاوي، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8، 2015.
- 11- محمد قوادري، رقمنة النظام الضريبي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02.
- 12- مراد أيت محمد، صفيان أبحري، النظام المحاسبي المالي في الجزائر "تحديات وأهداف، مداخل في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المالي المحاسبي الجديد، و آليات تطبيقه في ضل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة البلدية الجزائر، 2009 .
- 13- كماش حسين، بوخدوني لقمان، "رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 02، العدد 02، سنة 2022.
- 14- نعيم فهم حنا، دور الهندسة الضريبية في إعادة هيكلة النظام الضريبي، مجلة بحوث تجارية، يناير 1997.

### ج- البحوث الجامعية

- 1- أمينة بن خزناجي، "محاضرات في جباية المؤسسة"، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج .
- 2- بوشبي سميرة، بن عمار مريم، "تكييف النظم الجبائي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2018/2019
- 3- حسين محمود عبد الله، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الجبائي: دراسة تطبيقية في سورية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2017 .
- 4- سهيلة بوخييس، "العقوبات الجبائية في الجزائر"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022 .
- 5- عادل سلطاني، محاضرات في مقياس التسيير والتدقيق الجبائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم تسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2020 .

## قائمة المصادر و المراجع

- 6- عفيف عبد الحميد ، " فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة " ، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
- 7- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997 .
- 8- محمد ديلخ، تكيف النظام الجبائي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2017.
- 9- محمد نور الدين البريم "حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي" رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر.
- 10- محمد عدنان أمين زيد، التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية ومقترحات لتبنيها في الواقع الفلسطيني، أطروحة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014.

### د-المراجع باللغة الأجنبية:

- Harrag mesbah,widad boukalaa.Tax havens and losses of the global tax 1 - economic.mila.algeri to he case of algeria-study system-With reference, 2021.
- Mustafa Bensahli, La gouvernance en fiscalité et ses sept règles capitales, 2- expérience Algérienne, Enag éditions,alger,2014
- Samir marouani, le proget de nouveau system comptable financier algérien, 3- IFRS,mimoiere de anticiper et prépare passage du PSN 1975aux normes magistère ,ESC,2008/2009
- 4-Vito Tanzi et Howell Zée, « Une politique fiscale pour les pays en Dossiers Economiques. Édition ,développement Fond Monétaire International .française, Division française Services linguistiques du FMI, Mars. 2001

### ح- القوانين و الجرائد الرسمية :

1. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2015
2. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2022
3. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023
4. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2024

# الملحق رقم 1

تاريخ الإستلام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

## تصريح بالوجود

المديرية العامة للضرائب

يكتتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى :

مديرية الضرائب

1) - الضريبة على أرباح الشركات  
- الضريبة على الدخل الإجمالي

لولاية .....

سلسلة G رقم 8 (2007) المطبوعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية :	.....
اسم الشهرة التجاري :	.....
عنوان المقر الإجتماعي :	.....
رقم السجل التجاري :	.....
رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد :	.....
رقم الهاتف :	.....
رقم الاحصائي :	.....
رقم الجبائي :	.....
عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) :	.....
صفة المصرح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) :	.....
تاريخ بدء النشاط :	.....

## الشكل القانوني للشركة

(ضع علامة في الخانة المناسبة)

- |                                                              |                                                                 |
|--------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|
| <input type="checkbox"/> مؤسسة فردية.                        | <input type="checkbox"/> شركة تعاونية.                          |
| <input type="checkbox"/> شركة فعلية.                         | <input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية (شركة).                   |
| <input type="checkbox"/> شركة التضامن.                       | <input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية.                          |
| <input type="checkbox"/> شركة مدنية مهنية.                   | <input type="checkbox"/> شركة ذات الإقتصاد المختلط.             |
| <input type="checkbox"/> جمعية بالمشاركة.                    | <input type="checkbox"/> وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية). |
| <input type="checkbox"/> شركة ذات مسؤولية محدودة.            | <input type="checkbox"/> أخرى : .....                           |
| <input type="checkbox"/> شركة المساهمة.                      |                                                                 |
| <input type="checkbox"/> شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني : |                                                                 |

طبيعة النشاط الرئيسي :	.....
نشاطات ثانوية أخرى :	.....
عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى :	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
مكان مسك المحاسبة :	.....
إسم وعنوان المحاسب :	.....

(1) اشطب العلامات غير العائدة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الاصل لعقد أو مقود الأشغال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح المعضى أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.

في  
الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى  
الموالية لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب  
المؤهلة.



## الملحق رقم 2

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**  
**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

Série G N°12

**DIRECTION GENERALE DES IMPOTS**  
**DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE**

.....  
**CPI/Inspection des Impôts de :**  
.....  
**Recette des Impôts de .....**  
**Commune de .....**

المديرية العامة للضرائب  
مديرية الضرائب لولاية

.....  
**مركز الضرائب الجوارى/ مكتبية الضرائب ل:**  
.....  
**قبضة الضرائب ل:**  
.....  
**بلدية :**  
.....

- نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة -  
النصريح التقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة .....  
- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -  
**DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE .....**

تكتب لدى قبضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان لسنة 20.....  
**A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....**

**I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE** **I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة**

- Nom, Prénoms/ Raison sociale : - الاسم و التلقب/ اسم المؤسسة:

- Activité (s) exercée (s) : - النشاط أو النشاطات الممارسة :

- Date du début d'activité : - تاريخ بداية النشاط :

- Activité exonérée : - نشاط معفى :

ANADE (Ex-ANSEJ)  CNAC  ANGEM  Exonération des activités artisanales  Autres exonérations   
ووردت م ووردت م ووردت م إعفاء الأنشطة الحرفية إعفاءات أخرى

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : - عنوان ممارسة النشاط :

- Adresse du domicile du contribuable : - عنوان إقامة المكلف بالضريبة:

- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : - رقم التعريف الجبائي :

- Numéro d'article d'imposition : - رقم المادة :

**II - CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA)** **II - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرية ب (دج)**

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرية Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnelles			الضريبة الجزائرية الوحيدة المستعقة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%				
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%				
المجموع Total					

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة حسب هامش الربح <sup>(1)</sup>  
**Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire <sup>(1)</sup>**

**III - MARGE BENEFICIAIRE EN DA** **III - هامش الربح ب (دج)**

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديري Chiffre d'affaires prévisionnel			مبلغ هامش الربح التقديري الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزائرية الوحيدة المستعقة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%					

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا النصريح.  
**J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.**

..... في .....  
**A ..... le .....**

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة:  
**Cachet et signature du contribuable :**

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة.

(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant exclusivement des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

**PAIEMENT DE L'IFU**  
تسديد الضريبة الجزائرية الوحيدة

<b>Identification du contribuable</b>	<b>معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة</b>
- Nom, Prénoms / Raison Sociale :	- الإسم و التلقب / اسم المؤسسة :
- NIF :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة :

**MODALITES DE PAIEMENT DE L'IFU** طرق تسديد الضريبة الجزائرية الوحيدة

<p align="center"><b>Paielement intégral de l'IFU</b> التسديد الكلي للضريبة الجزائرية الوحيدة</p> <p align="center">20..... تسديد الكلي للحقوق المستحقة عند ايداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20.....</p> <p align="center"><b>Paielement total des droits dus lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 20.....</b></p>	
<p align="center"><b>Montant total de l'IFU acquitté :</b></p> <p>En chiffres : ..... DA</p> <p>En lettres : ..... DA</p> <p align="center">Quittance N° ..... du.....</p> <p align="center">Cachet et signature du Caissier :</p>	<p align="center"><b>المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :</b></p> <p>بالأرقام : ..... دج</p> <p>بالحروف : ..... دج</p> <p>وصل الدفع رقم : ..... في .....</p> <p align="center">ختم و إمضاء أمين الصندوق :</p>

<p align="center"><b>Paielement fractionné de l'IFU</b> التسديد بالتقسيم للضريبة الجزائرية الوحيدة</p> <p align="center">20..... تسديد القسط الأول المقدرب 50% من الحقوق عند ايداع التصريح في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20.....</p> <p align="center"><b>Paielement de la 1<sup>ère</sup> tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration au plus tard le 30 juin de l'année 20.....</b></p>	
<p align="center"><b>Montant de l'IFU acquitté :</b></p> <p>En chiffres : ..... DA</p> <p>En lettres : ..... DA</p> <p align="center">Quittance N° ..... du.....</p> <p align="center">Cachet et signature du Caissier :</p>	<p align="center"><b>مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :</b></p> <p>بالأرقام : ..... دج</p> <p>بالحروف : ..... دج</p> <p>وصل الدفع رقم : ..... في .....</p> <p align="center">ختم و إمضاء أمين الصندوق :</p>

<p align="center">20..... تسديد القسط الثاني المقدرب 25% من الحقوق من أول إلى 15 سبتمبر لسنة 20.....</p> <p align="center"><b>Paielement de la 2<sup>ème</sup> tranche de 25% des droits du 1<sup>er</sup> au 15 Septembre de l'année 20.....</b></p>	
<p align="center"><b>Montant de l'IFU acquitté :</b></p> <p>En chiffres : ..... DA</p> <p>En lettres : ..... DA</p> <p align="center">Quittance N° ..... du.....</p> <p align="center">Cachet et signature du Caissier :</p>	<p align="center"><b>مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :</b></p> <p>بالأرقام : ..... دج</p> <p>بالحروف : ..... دج</p> <p>وصل الدفع رقم : ..... في .....</p> <p align="center">ختم و إمضاء أمين الصندوق :</p>

<p align="center">20..... تسديد القسط الثالث المقدرب 25% من الحقوق من أول إلى 15 ديسمبر لسنة 20.....</p> <p align="center"><b>Paielement de la 3<sup>ème</sup> tranche de 25% des droits du 1<sup>er</sup> au 15 Décembre de l'année 20.....</b></p>	
<p align="center"><b>Montant de l'IFU acquitté :</b></p> <p>En chiffres : ..... DA</p> <p>En lettres : ..... DA</p> <p align="center">Quittance N° ..... du.....</p> <p align="center">Cachet et signature du Caissier :</p>	<p align="center"><b>مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :</b></p> <p>بالأرقام : ..... دج</p> <p>بالحروف : ..... دج</p> <p>وصل الدفع رقم : ..... في .....</p> <p align="center">ختم و إمضاء أمين الصندوق :</p>

<p align="center">20..... التسديد الكلي للحد الأدنى (10.000 دج) في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20.....</p> <p align="center"><b>Paielement intégral du minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 20.....</b></p>	
<p align="center"><b>Montant du minimum d'imposition/IFU acquitté : 10.000 DA</b></p> <p align="center">Quittance N° ..... du.....</p> <p align="center">Cachet et signature du Caissier :</p>	<p align="center"><b>مبلغ الحد الأدنى للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة: 10.000 دج</b></p> <p>وصل الدفع رقم : ..... في .....</p> <p align="center">ختم و إمضاء أمين الصندوق :</p>

## الملحق رقم 3

<b>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية</b> <b>REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE</b>		Série G N°12 Bis
<b>DIRECTION GENERALE DES IMPOTS</b> <b>DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE</b>	المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب لولاية	
..... CPI/Inspection des Impôts de :	..... مركز الضرائب الجوازي/ مقتشية الضرائب ل:	
..... Recette des Impôts de .....	..... قباضة الضرائب ل:	
..... Commune de .....	..... بلدية :	
<p>- نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة -                      التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:.....</p> <p>- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -  <b>DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE</b> :.....                      الفترة من: ..... إلى: .....                      Période du ..... au .....</p>		
<p>تكتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة من+1                      A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1</p>		
<b>I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE</b>		
<b>- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة</b>		
- Nom, Prénoms/ Raison sociale :	- الاسم و القب/ اسم المؤسسة:	
- Activité (s) exercée (s) :	- النشاط أو النشاطات الممارسة:	
- Date du début d'activité :	- تاريخ بداية النشاط :	
- Activité exonérée :	- نشاط معفى:	
ANADE (Ex-ANSEJ) <input type="checkbox"/> CNAC <input type="checkbox"/> ANGEM <input type="checkbox"/> Exonération des activités artisanales <input type="checkbox"/> Autres exonérations <input type="checkbox"/>	و.و.د.ت.م                          و.و.د.ت.ب                          و.و.د.ت.ف                          إعفاء الأنشطة الحرفية                          إعفاءات أخرى <input type="checkbox"/>	
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان ممارسة النشاط:	
- Adresse du domicile du contribuable :	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:	
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبالي :	
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة:	
- Numéro de téléphone :	- رقم الهاتف :	
<b>II - VOLET RESERVE AUX SALAIRES</b>		
<b>- إطار مخصص للأجور</b>		
- Nombre de salariés :	- عدد المستخدمين :	
- Montant global brut des salaires versés * :	- المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :	
- Montant des charges sociales versées * :	- مبلغ الأعباء الإجتماعية المدفوعة * :	
- Montant annuel de l'IRG acquitté * :	- المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :	
(*) Ces informations concernent l'année N      (*) هذه المعلومات تتعلق بسنة N		
<p>Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante <input type="checkbox"/></p> <p>إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة الموالية</p>		

III - CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIVES EN (DA)									
(دج) - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية النهائية									
طبيعة النشاط Nature de l'activité	المعدل Taux	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية المحققين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisés			رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels			رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التكميليين CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزائية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire
		خاضع Imposable (1)	معفى Exonéré	الإجمالي Global	خاضع Imposable (2)	معفى Exonéré	الإجمالي Global		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises	5%								
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%								
المجموع Total									

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة حسب هامش الربح (1)  
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

IV - MARGE BENEFICIAIRE EN DA									
VI - هامش الربح - (دج)									
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires réalisé			مبلغ هامش الربح المحقق Montant de la marge bénéficiaire réalisé (1)	مبلغ هامش الربح التقديري Montant de la marge bénéficiaire prévisionnel (2)	المبلغ التكميلي Montant complémentaire (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزائية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire	
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré					
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises									

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.  
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

بـ ..... في .....  
A ..... , le .....  
ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :  
Cachet et signature du contribuable :

التسديد الكلي لمبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة

بـ ..... في .....  
A ..... , le .....  
مبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة المسددة:  
Montant de l'IFU acquitté :  
بالأرقام : ..... دج  
En chiffres : ..... DA  
بالحروف : ..... دج  
En lettres : ..... DA  
وصل الدفع رقم : ..... في .....  
Quittance N° ..... du .....  
ختم و إمضاء أمين الصندوق :  
Cachet et signature du Caissier :

(1) إطار مخصص للمتعلقين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزائية الوحيدة.  
(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant, exclusivement, des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

## الملحق رقم 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE		Série G 50 ter		
<b>MINISTÈRE DES FINANCES</b> <b>DIRECTION GENERALE DES IMPOTS</b> <b>DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA</b> <b>DE</b> ..... SERVICE: ..... RECETTE : ..... COMMUNE: ..... ANNEE : .....	<b>الضريبة الجزائرية الوحيدة</b> <b>IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE</b> <b>إشعار بالدفع</b> <b>Avis de versement de l'IRG Salaires</b>	وزارة المالية المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب لولاية ..... ملحقة: ..... بقية: ..... مية: ..... سنة: .....		
رقم التعريف الجبائي Numéro d'identification Fiscale (NIF) <input type="text"/> N° d'article ..... رقم شهادة ..... <input type="text"/> Code activité ..... رمز مهنة ..... <input type="text"/>	الاسم و اللقب - اسم الشركة: ..... Nom et Prénom - Raison sociale: ..... النشاط: ..... Activité : ..... العنوان: ..... Adresse : .....			
التسليم TRIMESTRE	قيمة الأجر والإتاوات الخاضعة تضريبية بالأسعار et rémunérations imposables	معدل التضريبية Taux d'imposition	على الأجر قيمة التضريبية MONTANT IRG/Salaires	فترة التسديد Délais de versement des retenues IRG/Salaires
التسليم الأول (جانفي، فيفري، مارس) 1 <sup>er</sup> trimestre (janvier, février, mars)		المعدل التضريبية (20%) Barème IRG		آخر أجل 20 أبريل Au plus tard le 20 Avril
التسليم الثاني (أفريل، ماي، جوان) 2 <sup>ème</sup> trimestre (avril, mai, juin)		المعدل التضريبية (20%) Barème IRG		آخر أجل 20 جويلية Au plus tard le 20 juillet
التسليم الثالث (جويلية، أوت، سبتمبر) 3 <sup>ème</sup> trimestre (juillet, août, septembre)		المعدل التضريبية (20%) Barème IRG		آخر أجل 20 أكتوبر Au plus tard le 20 Octobre
التسليم الرابع (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 4 <sup>ème</sup> trimestre (octobre, novembre, décembre)		المعدل التضريبية (20%) Barème IRG		آخر أجل 20 جانفي السنة (N+1) Au plus tard le 20 janvier année (N+1)
وصل رقم ..... Quittance n° ..... تاريخ ..... Date ..... ختم و إمضاء القايض Cachet et signature du RECEVEUR	بـ ..... A ..... le ..... ختم و إمضاء المالك بالتضريبية Cachet et signature du Contribuable			

Rappel du dispositif relatif au régime de l'IFU	تذكير بالاحكام المتعلقة بالضريبة الجزائية الوحدية
<ul style="list-style-type: none"> <li>L'IFU s'applique aux personnes physiques ou morales exerçant une activité industrielle, commerciale, artisanale ou non commerciale dont le CA ou les recettes professionnelles n'excède pas <b>30.000.000 DA</b> (article 282 ter du CIDTA).</li> <li>Le taux de l'IFU est fixé comme suit : <b>5%</b> pour les activités de production et de vente de biens et <b>12%</b> pour les autres activités (article sexies 282 CIDTA).</li> <li>Les contribuables soumis à l'IFU sont tenus de déposer une déclaration prévisionnelle entre le <b>1<sup>er</sup> et le 30 juin</b> de chaque année (article 1<sup>er</sup> du CPF).</li> <li>Les contribuables soumis à l'IFU doivent procéder eux-mêmes au calcul de l'impôt dû et de reverser le montant intégral de l'impôt à la recette des impôts dont il relève au moment du dépôt de la déclaration. Ces derniers peuvent recourir au paiement fractionné de l'impôt. Dans ce cas, ils doivent acquitter, lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle, de <b>50%</b> du montant de l'impôt forfaitaire unique (IFU). Pour les <b>50%</b> restant, leur paiement s'effectue en deux versements égaux, du <b>1er au 15 septembre</b> et du <b>1er au 15 décembre</b> (article 365 du CIDTA).</li> <li>Les nouveaux contribuables sont tenus de souscrire leurs déclarations prévisionnelles au plus tard, le <b>30 décembre</b> de l'année du début de l'activité et de procéder spontanément au paiement du montant intégral de l'IFU dû (article 3bis CPF).</li> <li>Dans le cas de réalisation d'un chiffre d'affaires dépassant celui déclaré au titre de l'année (N), les contribuables soumis à l'IFU doivent souscrire une déclaration complémentaire entre le <b>20 janvier</b> et le <b>15 février</b> de l'année N+1 (Article 282 quater du CIDTA).</li> <li>Le minimum d'imposition est fixé à <b>10.000DA</b> (article 365 bis). Ce minimum est ramené à <b>5.000DA</b> pour les contribuables éligibles aux dispositifs d'aide à l'emploi, ANSEJ - ANGEM - CNAC (article 282. octies).</li> <li>Les contribuables peuvent opter pour le régime du réel en respectant les conditions ci-après : <ul style="list-style-type: none"> <li>Délai d'option au régime du réel : pour relever du régime du réel, le contribuable doit notifier son option au service d'assiette géant son dossier fiscal avant le <b>1<sup>er février</sup></b> de la première année au titre de laquelle celui-ci désire appliquer le régime du réel ;</li> <li>Durée de l'option : l'option est valable pour une durée de <b>3 ans</b> (la dite année et les deux années suivantes). Pendant cette période l'option est irrévocable (article 3 du CPF).</li> </ul> </li> <li>Les contribuables IFU doivent tenir, un registre côté et paraphé par les services fiscaux, récapitulé par année, contenant le détail de leurs achats, appuyé des factures et de toutes pièces justificatives. En outre, ils doivent également tenir dans les mêmes conditions, un registre côté et paraphé, contenant le détail de leurs ventes. De même, les contribuables exerçant une activité de prestation doivent tenir un livre journal suivi au jour le jour et représentant le détail de leurs recettes et dépenses professionnelles (article 1 du CPF).</li> <li>L'administration fiscale peut rectifier les bases déclarées, en cas d'insuffisance de déclaration. (Article 282 quater du CIDTA).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطبق الضريبة الجزائية الوحدية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا، حرفيا أو غير تجاري والذين لا يتعدى رقم أعمالهم أو إيراداتهم المهيمنة <b>30.000.000 دج</b> (مادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المتبادرة ورسوم المعاملة).</li> <li>يحدد معدل الضريبة الجزائية الوحدية كما يلي: <b>5%</b> للإنتاج أو بيع السلع و <b>12%</b> فيما يخص جميع النشاطات الأخرى (المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المتبادرة ورسوم المعاملة).</li> <li>يتعين على المساهمين بالضريبة المحضنين للضريبة الجزائية الوحدية التمسك بتصريح تقريبي في الفترة الممتدة ما بين 1 و 30 جوان من كل سنة (المادة 1 من قانون الإجراءات الضريبية).</li> <li>يجب على المساهمين بالضريبة المحضنين للضريبة الجزائية الوحدية أن يقوموا بتعويض مبلغ الضريبة المستحقة كما يتوجب عليهم تسديد مبلغ الضريبة التلقائي لدى إقفال الضرائب التي تدين لها لضريبة الإيداعهم لتسديدهم كما يمكن لتزلاء الضريبة المتبقية الجزئية وفي هذه الحالة لا بد عليهم تسديد <b>50%</b> من قيمة الضريبة الجزائية الوحدية عند إيداعهم لتصريحهم التقريبي، فيما يخص الـ <b>50%</b> المتبقية فتسدد على دفعتين متساويتين: الأولى من <b>15 فيفري</b> والثانية من <b>15 ديسمبر</b> (المادة 365 من قانون الضرائب المتبادرة ورسوم المعاملة).</li> <li>يتعين على المساهمين المحضنين للضريبة الجزائية الوحدية إيداع تصريحتهم التقريبية في أجل قصاه <b>30 ديسمبر</b> لسنة بداية النشاط مع القيام بتسديد المبلغ التلقائي للضريبة الجزائية الوحدية المستحقة للمدة 3 مكرر من قانون الإجراءات الضريبية).</li> <li>في حالة ما إذا لم يتحقق رقم أعمال يتجاوز ذلك المصرح به لسنة (N) يتوجب على المساهمين المحضنين للضريبة الجزائية الوحدية إيداع تصريح تكميلي في الفترة الممتدة ما بين <b>20 جففي</b> و <b>15 فيفري</b> كحد أقصى (المادة 282 مكرر 3 من قانون الضرائب المتبادرة ورسوم المعاملة).</li> <li>حدد مبلغ <b>10.000 دج</b> مع كحد أدنى للضريبة (المادة 365 من قانون الضرائب المتبادرة ورسوم المعاملة) يخص هذا المبلغ إلى <b>5.000 دج</b> للمساهمين المستفيدين من أجهزة دعم التشغيل "ANSEJ, ANGEM, CNAC" (المادة 282 مكرر 6).</li> <li>يمكن للمساهمين بالضريبة أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الرجح الحقيقي مع احترام الشروط التالية: <ul style="list-style-type: none"> <li>أجل اختيار نظام الرجح الحقيقي، على خصم المساهم بالضريبة لنظام الرجح الحقيقي يجب عليه أن يقوم بتسليم محسلة الوعاء الضريبي التي تتدفع على تسير ملفه الضريبي قبل <b>1 فيفري</b> من السنة الأولى التي يريد أن يخصم حالتها لنظام الرجح الحقيقي.</li> <li>مدة الاختيار: يكون طلب اختيار المساهم بالضريبة للخضوع لنظام الرجح الحقيقي ساريا لمدة <b>3 سنوات</b> (السنة المتكورة و السنتين الموالتين لها) بحيث يكون فيها الاختيار لا رجعة فيه (المادة 3 من قانون الإجراءات الضريبية).</li> </ul> </li> <li>يتعين على المساهمين المحضنين للضريبة الجزائية الوحدية تسديد مبلغ مرسوم و مؤثر عليه من قبل المصالح الضريبية، يتضمن شخصي و تسليط فيه لفصائل متساوية القيمة بالدعم القانوني و غيرها من المستندات التوثيقية و يتعين عليهم (مدا على ذلك، حسن نفس الشروط مسك سجل مرسوم مؤثر عليه يتضمن تفاصيل مبيعاتهم).</li> <li>كما يتعين على المساهمين بالضريبة المحضنين للضريبة الجزائية الوحدية إيداع تصريح تقريبي في الفترة الممتدة ما بين 1 و 30 جوان من كل سنة (المادة 1 من قانون الإجراءات الضريبية).</li> <li>تتملك الإدارة الضريبية على مراجعة الأرصم المصرح بها في حالة ما إذا لم يتطابق في التصريحات السنوية مع المدة 282 مكرر 3 من قانون الضرائب المتبادرة ورسوم المعاملة).</li> </ul>

## الملحق رقم 5

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE		Série D n° 1 ter
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE : .....	المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب لولاية ..... : مصلحة ..... : بلدية	
SERVICE : .....		
COMMUNE DE : .....		
<b>- تصريح انتهاء النشاط -</b> <b>- نظام الضريبة الجزائية الوحيدة -</b> <b>- Déclaration de cessation d'activité -</b> <b>- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique -</b> <b>(Article 88 de la Loi de Finances pour l'année 2021)</b>		
ترسل إلى المصالح المكلفة بتسيير الملف الجبائي. A faire parvenir aux services gestionnaires du dossier fiscal.		
معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE		
- Nom, Prénom/ Raison sociale :	- الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة:	
- Activité (s) exercée (s) :	- النشاط أو النشاطات الممارسة :	
- Date du début d'activité :	- تاريخ بداية النشاط :	
- Date de la cessation d'activité :	- تاريخ انتهاء النشاط :	
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان النشاط :	
- Adresse du domicile du contribuable :	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:	
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبائي :	
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة :	
- Numéro du RC, de la carte d'artisan ou de l'agrément :	- رقم السجل التجاري أو بطاقة الحرفي أو الاعتماد :	
أشهد بأن النشاط الذي ممارسه متوقف تماما J'atteste que l'activité que j'exerce est cessée définitivement		
..... في A ..... le .....	Cachet et signature du contribuable ختم و إمضاء المكلف بالضريبة	
<b>تذكير:</b> لا يتم الإغلاق الفعلي للملف الضريبي إلا عند تقديم نسخة من شهادة الشطب من السجل التجاري.		
<b>Rappel:</b> La clôture effective du dossier fiscal n'interviendra qu'à compter de la présentation d'une copie de l'attestation de radiation du registre du commerce.		

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
II - I	إهداء
III	شكر و تقدير
IV	الملخص
V	فهرس المحتويات
VI	فهرس الأشكال
VII	فهرس الجداول
IX	قائمة الملاحق
أ- ز	المقدمة
35 - 1	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة و الدراسات السابقة
1	تمهيد الفصل الأول
16 - 1	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاح الضريبي
3 - 2	المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي ودوافعه
8 - 3	المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي وأدواته
16 - 9	المطلب الثالث: فعالية النظام الضريبي وإصلاحات الجيل الأول
35-16	المبحث الثاني: التحديات الحديثة للنظام الضريبي الجزائري
25 - 16	المطلب الأول: الرقمنة والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الغير رسمي
26 - 30	المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي (SCF) والجباية البيئية (الخضراء)
35-26	المطلب الثاني: الملاذات الضريبية وضريبة الثروة
40 - 36	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
38-36	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
40-38	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
40	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
40	خلاصة الفصل الأول
75 - 42	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية و الميدانية
41	تمهيد الفصل الثاني
48 - 41	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
48	المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة
48	المطلب الثاني: الطريقة المستخدمة في الدراسة
70-49	المبحث الثاني: عرض، تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها
70-49	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية
75-49	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها
72	خلاصة الفصل الثاني
73	الخاتمة
78-75	قائمة المصادر و المراجع
80 - 78	الملاحق